الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La recherche scientifique

جامعة عين تموشنت_بلحاج بوشعيب

Université Ain Témouchent_belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر الأسواق, التشغيل, المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصادي واستشراف

من إعداد: طلحاوي أم هاني

بعنوان:

محددات تحويلات المهاجرين في الدول النامية–دراسة قياسية–

ناقش علنا بتاريخ: // أمام أعضاء لجنة المناقشة المكونة من:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
سيد أحمد زناقي.....	أستاذ محاضر أ.....	رئيسا.....	جامعة عين تموشنت
عبد القادر بوعلي.....	أستاذ التعليم العالي.....	مشرفا.....	جامعة عين تموشنت
فضيلة عميمر.....	أستاذ محاضر أ.....	مشرفا مساعدا.....	جامعة عين تموشنت
جمال بن قرين.....	أستاذ محاضر أ.....	مناقشا.....	المركز الجامعي البيض
فاطمة الزهراء بوجمعة...	أستاذ محاضر أ.....	مناقشا.....	جامعة تلمسان
فؤاد وراد.....	أستاذ محاضر أ.....	مناقشا.....	..جامعة عين تموشنت

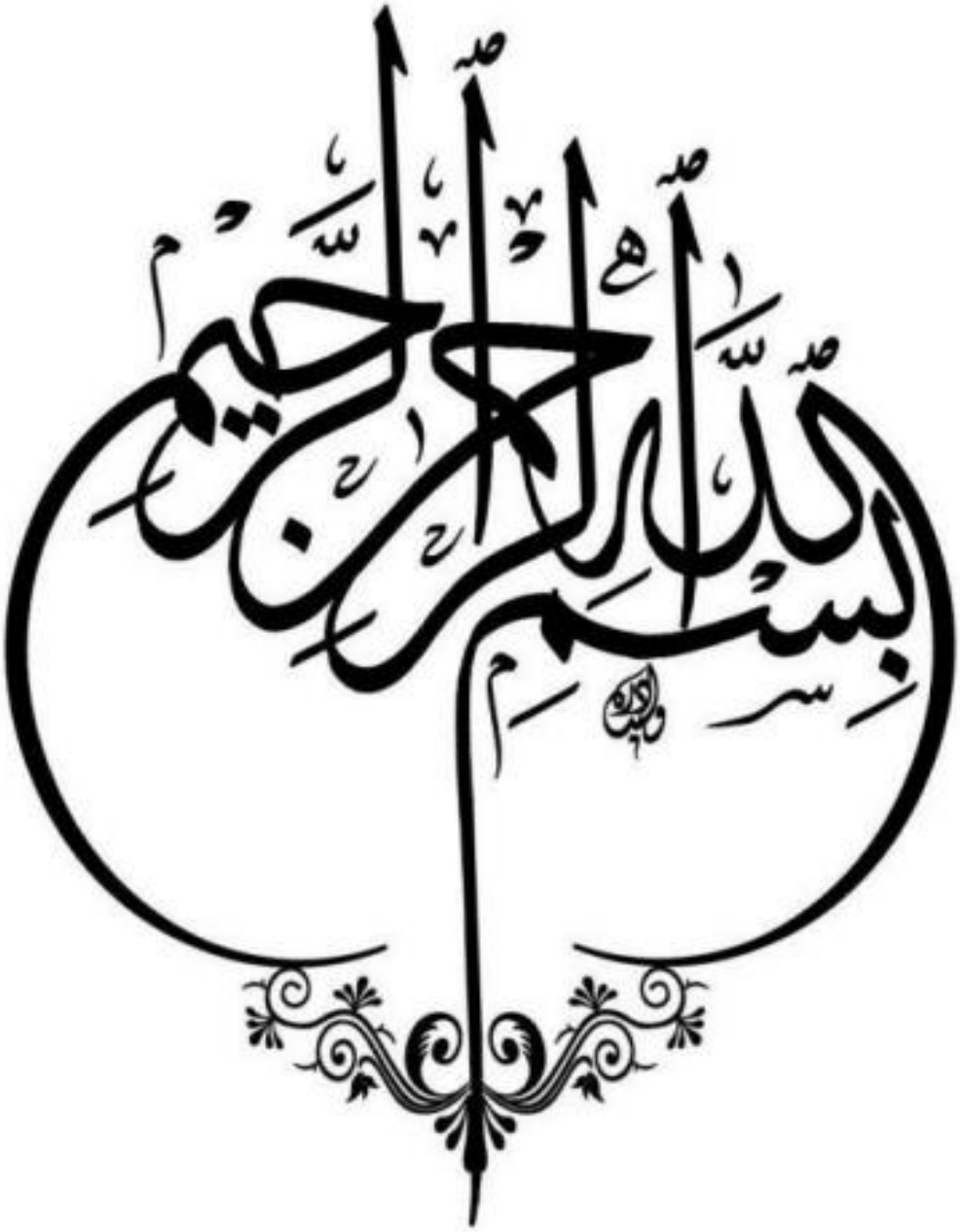
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, والصلاة والسلام على أشرف المرسلين, سيدنا محمد وعلى ءاله وصحبه أجمعين.

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف البروفيسور بوعلي عبد القادر, الذي كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذه الأطروحة, فلم يدخر جهدا في تقديم المشورة والتوجيه

أسأل الله أن يبارك له في جهوده وأن يجزيه خير الجزاء على كل ما قدمه خلال هذه الرحلة العلمية.

إهداء

إلى من غرسا في بذور الطموح وسقياها بحبهما ودعواتهما الصادقة, إلى من كانا لي سندا وعونا في كل خطوة (والدي العزيز, ووالدتي الغالية)

إلى إخوتي الأعزاء, شركاء الحياة وأصدقاء الروح, الذين كانوا دوما الداعمين لي بالكلمة الطيبة والتشجيع المستمر.

إلى فلذات الكبد, أبنائي (محمد النعمان وأحمد حاتم)اللذان كانا مصدر إلهامي وأملي , وبوجودهما زادت عزيمتي لتحقيق هذا الإنجاز.

إلى أصدقائي الأوفياء, الذين رافقوني أوقات التحدي.

أهديكم جميعا هذا العمل المتواضع, عرفانا بجميلكم ودعواتكم, التي كانت نبراسا أنار طريقي, وأيقظ في الإصرار لتحقيق النجاح.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	المحددات الفردية المفسرة لسلوك تحويل المهاجر لأمواله	33
2	المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين	35
3	أنواع المحددات المؤثرة على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين	43
4	أنماط النمو الإقليمي للتحويلات المالية للمهاجرين في العالم	49
5	تطور حجم تدفق التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى	51
6	تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية للفترة 2010_2022	53

7	أهم عشر دول نامية مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين سنة 2022	54
8	تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين للفترة 1969_1988	63
9	تطور التحويلات بين 1968_1988 حسب بنك فرنسا	64
10	تطور التحويلات المالية بين 1991_1999	67
11	تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 2000_2022	69
12	مخطط اختبار 1986 – Hsiao	87
13	خطوات ومراحل اختبار التجانس ل hsiao	98

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقاربات قياس التحويلات المالية للمهاجرين	14
02	الدوافع الجزئية لتحويل الأموال وأهم المتغيرات المؤثرة فيها	36
03	تطور معدل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين للفترة 1973_1969	62
04	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1999_1990	66
05	الاستقلالية بين المفردات	90
06	تصنيف المقدراتH – 1986	97
07	إحصاء وصفي لمتغيرات الدراسة للنموذج panel data	107
08	نموذج الدراسة	108
09	نتائج اختبار hausman	110
10	نتائج التأثيرات العشوائية للنموذج لكل دولة	111
11	اختبار ارتباط المقاطع العرضية	113
12	اختبار جذر الوحدة لبيانات بانل	115_114
13	نتائج اختبار درجة التكامل	116
14	نتائج اختبارات pedroni	117_116
15	نتائج تقدير نموذج متوسط المجموعات المدمجة PMG	118

16	نتائج تقدير نموذج متوسط المجموعات MG	118
17	نتائج اختبار housman test للمفاضلة بين PMG و MG	120
18	نتائج تقدير نموذجي DOLS FMOLS	121

ملخص:

تناولت الأطروحة تحليل محددات التحويلات المالية للمهاجرين في 20 دولة نامية خلال الفترة 1990-2023، باستخدام نموذج PANEL-ARDL. أظهرت النتائج أن التحويلات تتأثر بعوامل ديموغرافية واقتصادية، حيث أن النمو السكاني يؤثر إيجابًا على المدى الطويل وسلبًا على المدى القصير، في حين أن التضخم يقلل من التحويلات. كما أن القروض الموجهة للقطاع الخاص وتحرير رأس المال يعززان من التحويلات، بينما كان تأثير سعر الفائدة إيجابيًا لكنه ضعيف. توصي الدراسة بأهمية الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار لجذب مزيد من التحويلات المالية.

الكلمات المفتاحية:

التحويلات المالية, الدول النامية, المهاجرين, المؤشرات الاقتصادية, التنمية .

Abstract

The thesis analyzes the determinants of migrant financial transfers in 20 developing countries over the period 1990–2023, using the PANEL-ARDL model. The results show that remittances are influenced by demographic and economic factors. Population growth has a positive long-term effect and a negative short-term effect. Inflation negatively affects remittances by reducing migrants' incentives to send money. Loans to the private sector and capital account liberalization have a positive impact, while the effect of interest rates is positive but weak. The study highlights the importance of economic stability and an attractive investment environment to encourage remittance flows to developing countries

Keywords

Remittances, Developing Countries, Migrants, Economic Indicators, Development

المقدمة العامة

المقدمة العامة

في ظل تسارع وتيرة العولمة، أصبحت الهجرة الدولية إحدى أبرز الظواهر العابرة للحدود، وقد صاحب هذا التوسع في حركة الأفراد تزايد ملحوظ في حجم التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية. هذه التحويلات لم تعد مجرّد تدفقات نقدية محدودة، بل تحوّلت إلى مصدر متنامٍ ومؤثر للدخل في العديد من الدول النامية. وتتكون عادة من تحويلات العمال، وهم من يقيمون في الخارج لأكثر من 12 شهرًا، إلى جانب تعويضات الموظفين الذين يعملون في الخارج لفترة مؤقتة تقل عن عام.

ورغم أن جزءاً كبيراً من هذه التحويلات لا يزال يمر عبر قنوات غير رسمية، فإن البيانات المتاحة تشير إلى نمو ملحوظ في التحويلات الرسمية منذ سبعينيات القرن الماضي، مع تسارع هذا النمو خلال العقد الأخير على وجه الخصوص. في السنوات الأخيرة، برزت التحويلات كمورد مالي مهم يسهم في تمويل التنمية وتخفيف آثار التقلبات الاقتصادية، لا سيما في الدول التي تواجه تحديات هيكلية أو ضعفاً في تدفقات رؤوس الأموال التقليدية.

في العديد من الدول مثل الهند، الصين، المكسيك، ودول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، تجاوزت التحويلات في بعض الفترات حجم المساعدات الإنمائية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتصبح بذلك مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة. وقد ساعدت هذه التدفقات في تعزيز الدخل القومي وخفض مستويات الفقر بشكل لافت، كما هو الحال في دول مثل باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، وتوغو، وغيرها.

أما على مستوى القارة الإفريقية، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في استقبال التحويلات عام 2022 بما يناهز 28.3 مليار دولار، تليها نيجيريا بـ 20.1 مليار، ثم المغرب بـ 11.2 مليار دولار. وتُعد هذه الموارد حيوية في دعم الاستقرار المالي وتعزيز التنمية في العديد من الاقتصادات الإفريقية، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السياق العالمي الراهن.

ومع تزايد الاهتمام الأكاديمي بهذه الظاهرة، برز اتجاهان رئيسيان في البحث الاقتصادي المرتبط بالتحويلات المالية: أحدهما يركز على تحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية، والآخر يسعى لفهم العوامل التي تؤثر على حجمها وتدفقها، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

الإشكالية:

في ظل النمو المتزايد للتحويلات الرسمية للمهاجرين في الدول النامية، ونظرا لاعتبارها موردا مهما في تمويل التنمية بهذه الدول، إلى جانب مصادر التمويل الأخرى، تطلب ذلك اختبار وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها تحفيز المهاجرين على تحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية عبر القنوات الرسمية، وتم استهداف الدول النامية كمحل لدراسة الموضوع , والذي يمكن صياغة إشكاليته كالآتي:

ماهي المحددات الاقتصادية الأساسية لتحويلات المهاجرين الرسمية في الدول النامية خلال الفترة الممتدة مابين 1990_2023؟

يمكن صياغة الأسئلة الفرعية بناءا على هذه الإشكالية بالشكل التالي:

ماهي محددات التحويلات المالية للمهاجرين وكيف تؤثر على اقتصاديات الدول النامية؟

ماهو تأثير معدلات الفائدة الحقيقية على تحويلات المهاجرين في الدول النامية؟

ماهو دور معدل التضخم في تحديد مستوى تحويلات المهاجرينفي الدول النامية؟

كيف يساهم كل من مؤشر الانفتاح المالي kaopenو درجة التطور المالي على حجم التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية؟

الفرضيات:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في النمو السكاني(ppg) ، التضخم (if) سعر الفائدة(IR) ،مؤشر التطور المالي (Kopen)ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI)وبين المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين(REM) ، وهذا على مجموعة من الدول النامية للفترة : 1990-2023.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية في الأجل القصير والطويل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (النمو السكاني(ppg) ، التضخم (if)،سعر الفائدة(IR) ، مؤشر التطور المالي (Kopen) و نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI)وبين المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM)، وهذا على مجموعة من الدول النامية للفترة : 1990-2023.
- توجد علاقة سببية في متجهين بين المتغيرات المستقلة (النمو السكاني (ppg)، التضخم (if) ،سعر الفائدة(IR) ، مؤشر التطور المالي (Kopen) ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI)وبين المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM)وهذا على مجموعة من الدول النامية محل الدراسة للفترة 1990_2023.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من منطلق التوجهات العالمية الحديثة, بقيادة منظمة الأمم المتحدة, التي تدعو إلى ضرورة إدماج الهجرة الدولية ضمن السياسات الوطنية للتنمية في دول الأصل, خاصة في ظل نجاح بعض التجارب في عدد من الدول النامية التي استطاعت أن تستفيد من الهجرة في تفعيل تنميتها المحلية كالهند, المكسيك.

يعتبر موضوع التحويلات المالية للمهاجرين موضوعا مهما, كما أن الدراسات في هذا السياق غير كافية خصوصا على مستوى الدول النامية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار المحددات الأساسية لتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية, من خلال تقديم مفاهيم حول التحويلات المالية للمهاجرين وتطوراتها, وقنوات انتقالها , فضلا عن محاولة إبراز طبيعة العلاقة التفاعلية بينها وبين والتنمية في الدول محل الدراسة , بالاستناد على أهم المقاربات النظرية والدراسات التجريبية الحديثة التي قدمت في هذا المجال, من جهة أخرى نسعى في هذه الدراسة إلى تحليل تطورات واتجاه التحويلات المالية في الدول النامية وكذا تقييم واقع هذه التحويلات في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى .

كما نسعى لتقديم دراسة تطبيقية باستخدام أدوات القياس الاقتصادي لتحليل طبيعة أهم محددات تحويلات المهاجرين ومدى تأثيرها على سلوك هذه التحويلات بالنسبة للدول النامية، وذلك خلال الفترة 1990_2023.ومعرفة أهمية وحجم التدفقات المالية للمهاجرين في هذه الدول

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: قصد معالجة إشكالية البحث تم تحديد المجال الزماني المتمثل في الفترة 1990_2023

الإطار المكاني: حدود البحث المكانية تجلت في مجموعة اشتملت على 20 دولة نامية, الهند, الصين, المكسيك, الفليبين, مصر, باكستان, بنغلاديش, نيجيريا, المغرب, السلفادور, غواتيمالا, كينيا, تونس, هندوراس, اندونيسيا, الجزائر, كولومبيا, ليسوتو, النيجر, اليمن.

المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة المطروحة سابقا, تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي وذلك فيما تعلق بالجانب النظري للدراسة, للتطرق بصفة عامة الى ماهية التحويلات المالية للمهاجرين وعرض أبحاث سابقة في ذات السياق . فقد قمنا بمراجعة اهم الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة, كما اعتمدنا على المنهج التحليلي والوصفي في استعراض تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية, وكذا تطورات هذه التحويلات وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

أما في الجانب التطبيقي, فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي بباستخدام بعض أدوات الاقتصاد القياسي, Panel_ardl.

صعوبات الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية, مستندة إلى تحليل قياسي شامل ل20 دولة نامية, ومع ذلك واجهت الدراسة عدة صعوبات تمثل تحديات حقيقية

في سياق هذا البحث, لعل من أبرز هذه الصعوبات نقص البيانات المتاحة والدقيقة حول التحويلات المالية للمهاجرين باعتبار أن هناك قنوات غير رسمية لهذه التحويلات لا يمكن قياس التدفقات بها, وبهذا تكون معظم المعلومات والبيانات غير موثوقة وغير مكتملة, كما أن تغيرات السياسة الاقتصادية مثل معدل الفائدة والتضخم, قد تؤثر بشكل مباشر على سلوك المهاجر في إرسال التحويلات, مما يعقد تحليل العلاقات بين المتغيرات, بالإضافة إلى ذلك, تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورا مهما في هذا السياق, حيث أن التقاليد والعلاقات الأسرية قد تؤثر على قرارات التحويل أيضا, وهو ما يتطلب تضمينه في نموذج قياسي, بالإضافة إلى قلة المراجع المتاحة في الموضوع, ما يحد من نطاق الفهم والدراسة, وما يعقد من قدر الباحث على استناد تحليلاته إلى دراسات سابقة.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول أساسية نوجز فحواها كالتالي:

الفصل الأول: والمعنون ب الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين, نتطرق فيه لمختلف المفاهيم المرتبطة بالتحويلات المالية وطرق قياسها, وأنواعها, وقنوات إرسالها, ومحددات تدفق هذه التحويلات من دول المقصد إلى دول الأصل , إضافة إلى استعراض مختلف الدراسات السابقة والتي تشتمل على دراسات تجريبية ومقاربات نظرية تفسيرية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين.

الفصل الثاني: بعنوان دراسة تحليلية لتطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية, ففي هذا الفصل نقدم عرضا إحصائيا لتطور التحويلات المالية للمهاجرين ووضعها الحالي في الدول النامية, مع التركيز على أهم خصائصها وتحليل تطورها في ظل الأزمات العالمية, كما يتناول هذا الفصل عرضا إحصائيا لتطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين, ودراسة مساهمتها في الاقتصاد الوطني, بالإضافة الى استعراض قنوات تدفقها , وأثرها على التنمية في الجزائر.

الفصل الثالث: بعنوان دراسة قياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية للفترة 1990_2023, ففي هذا الفصل نقدم دراسة قياسية لأهم المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين خلال الفترة الموضحة, وذلك في عينة متكونة من 20

دولة نامية من بينها الجزائر, بالاعتماد على بعض أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية.

الفصل الأول: التحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد

التحويلات المالية للمهاجرين هي واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية في عصرنا الحديث، حيث يقوم المهاجرون بإرسال جزء من دخلهم المالي إلى أوطانهم الأصلية لدعم أسرهم وأحبائهم. هذه التحويلات تشكل جزءًا كبيرًا من التدفقات المالية العالمية ولها تأثيرات متعددة على البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء.

في الفصل الذي سنتناوله، سنستعرض مفهوم التحويلات المالية، ونناقش العوامل التي تدفع المهاجرين لتحويل الأموال، وكيف تؤثر هذه التدفقات المالية على الاقتصاديات المحلية للدول المستقبلة لهذه التحويلات. كما سنسلط الضوء أيضًا على الأبعاد الاقتصادية لهذه التحويلات، وكيف يمكن أن تلعب دورًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتقليل الفقر، وتحقيق استقرار اقتصادي في دول الأصل.

المبحث الأول: التحويلات المالية للمهاجرين

تعد التحويلات المالية للمهاجرين أحد الظواهر الاقتصادية المهمة التي تؤثر بشكل كبير على اقتصادات الدول, لاسيما النامية منها, بحيث تمثل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي ودعما مباشرا للأسر, في هذا المبحث سيتم تناول ماهية التحويلات المالية للمهاجرين من خلال ثلاثة محاور رئيسية :مفهومها وأنواعها, طرق قياسها وتسجيلها, ثم آثارها الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين وأنواعها

1_ مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين:

بالنظر إلى تعدد الأساليب المستخدمة في تسجيل الأموال المحولة من قبل المهاجرين, يصبح تقديم تعريف دقيق للتحويلات المالية للمهاجرين أمرا معقدا, ففي بعض الدول المستفيدة أو المستقبلة تضاف هذه الأموال إلى إيرادات السياحة, فيما يعتبرها البعض الاخر جزءا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن جانب آخر فالاختلاف الكبير في الإحصائيات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي مقارنة مع بيانات الدول المستقبلة والخاصة بالتحويلات المالية للمهاجرين وحجمها, وتدفقاتها السنوية والتي تكون مدرجة في ميزان مدفوعاتها, فإن هذا التباين في البيانات يعود بدرجة كبيرة إلى اختلاف بيانات الهجرة الدولية وتباين المعايير المعتمدة عليها, ونجد العديد من التعاريف الخاصة بالتحويلات المالية للمهاجرين والتي يمكن عرضها كالآتي:

1) يعرف البنك الدولي التحويلات المالية للمهاجرين على أنها الأموال التي يرسلها الأفراد العاملون في دول أخرى والذين يعتزمون البقاء في تلك الدول لمدة تزيد عن سنة واحدة, ويرسلون هذه الأموال إلى بلدهم الأصلي, بمعنى آخر يعتبر أي شخص يقيم في دولة أخرى غير بلده الأصلي لمدة لاتقل عن سنة واحدة ويرسل أموالا إلى بلده الأصلي, فهذه العملية هي عبارة عن تحويلات مالية للمهاجر (bank, 2018).
2) تعرف منظمة الهجرة الدولية التحويلات المالية للمهاجرين على أنها مجموع التحويلات النقدية المرسلة من طرف المهاجر نحو بلده الأصلي (ملحاوي، 2018).

3) تعريف صندوق النقد الدولي:يضم صندوق النقد الدولي قسما مختصا بمفهوم التحويلات المالية للمهاجرين وطرق تسجيلها في إصدارات" دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي" , والتي تعتبر مصدرا للبيانات لمعظم الدراسات المهتمة بمجال التحويلات المالية للمهاجرين, بحيث تم تعريفها كمايلي:

حسب صندوق النقد الدولي فإن تحويلات المغتربين تمثل دخلا معيشيا للأسر من الاقتصادات الأجنبية, نتيجة للهجرة المؤقتة أو الدائمة للأفراد الى تلك الاقتصادات, تشمل هذه التحويلات الأموال النقدية والأصناف غير النقدية والتي تتدفق من خلال القنوات الرسمية مثل الشبكات الالكترونية للتحويلات, أو من خلال القنوات غير الرسمية مثل حمل النقود أو السلع عبر الحدود.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التحويلات المالية للمهاجرين على أنها جميع الأموال والسلع المحولة من طرف المهاجر من دول المقصد نحو دول الأصل أي من البلد التي يقيم بها إلى بلده الأصلي (بوطالبي هـ.، المحددات والاثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين – دراسة حالة الجزائر–، 2020/2019).

2_أنواع التحويلات المالية للمهاجرين:

تختلف تحويلات المهاجرين بين التحويلات المالية المتمثلة في التدفقات النقدية الى دول الأصل, والتي يرسلها المهاجر إلى أفراد عائلته في بلد الأصل, والسلع التي يرسلها المهاجرون كأجهزة الكترونية وملابس وغيرها, وفي ذات السياق نجد نوعا آخر من التحويلات وهو التحويلات المعرفية, والتي تتمثل أساسا في المعارف المكتسبة من طرف المهاجر في دول الاستقبال, وقام بنقلها إلى بلده الأصلي من أجل الاستفادة منها, أما التصنيف الشائع للتحويلات المالية للمهاجرين فهو ذلك الذي يتم فيه تنوع التحويلات حسب قنوات إرسالها, التي تسلكها من بلد المقصد وصولا إلى بلد الأصل, بحيث يتم تصنيفها إلى (ملحاوي، 2018):

أ_ التحويلات المالية الرسمية :

تشمل تلك التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال, كالبنوك ومكاتب الريد, ومكاتب الصرافة, بحيث يتم تسجيل تدفقات هذا النوع من

التحويلات على مستوى ميزان مدفوعات الدول المستقبلة, بالإضافة إلى وجود إحصائيات وبيانات على مستوى المؤسسات المالية الدولية تسطر فيها جميع التدفقات المالية الرسمية, تتم هذه التحويلات عبر قنوات رئيسية . وتشمل جميع المؤسسات المالية الرسمية المختصة بتحويل الأموال بطرق قانونية من بلد لأخر ,بحيث تمكن المهاجر من تحويل أمواله أو جزءا منها من بلد المقصد وهو البلد الذي يقيم فيه إلى بلده الأصلي أهمها:

شركات تحويل الأموال:

ومن ضمنها المؤسسات المالية العالمية التي تنشط في مجال تحويل الأموال والتي تغطي معظم دول العالم, من أهمها مؤسسة "وسترن يونيون"(western union) ,ومؤسسة "توماس كوك" (tomas cock) بحيث تعتبر من أهم قنوات التحويل الدولي ,وهي مؤسسات مالية غير بنكية مرخص لها بالقيام بتحويلات بنكية بشرط أن لا يودع المال في حساب جاري يمكن القيام بعملية السحب منه بواسطة شيك.

البنوك:

يتم تحويل الأموال عن طريق البنك وذلك شريطة أن يكون لكل من المرسل وهو المهاجر والمرسل إليه وهو المستقبل حسابات بنكية جارية, يكون البنك كوسيط بينهما لنقل الأموال, وبيتم سحبها عن طريق المرسل إليه في البلد الأصلي, كما يمكن أن تتم هذه العملية إلكترونيا إذا كان للمرسل إليه بطاقة إئتمان حيث يمكنه سحب الأموال من أحد نقاط السحب.

شبكات البريد:

تعتبر إحدى أهم قنوات التحويلات الرسمية, بحيث أضافت لسوق التحويلات ميزة تخفيض تكاليف التحويل للمهاجرين, ويشرف عليها الإتحاد البريدي العالمي, وكنتيجة لهذا نجد ارتفاع متوسط التحويلات قد قفز من 400 إلى 7000 تحويل شهريا, فإن تحويل 200 دولار يكلف المهاجر 10 دولارات بينما يكلفه في المؤسسات الأخرى ما يصل إلى 25 دولار, كما أن هناك نوعين من الطرق التي تتم بها هذه العملية , إما الطريقة التقليدية ,وتستلزم على مستقبل الأموال انتظار وصول وصل يؤكد على أن أمواله المحولة وصلت على مستوى بريد إقامته, حيث تسجل مدة الانتظار

بالأيام أو الأشهر في بعض الأحيان, أما الطريقة الإلكترونية فهي تعتمد على التكنولوجيا من أجل تقليص مدة انتظار المستقبل للأموال, بحيث لا تتعدى 12 ساعة , وتكون تكلفتها أكبر بقليل من الطريقة الأولى, تم اعتمادها سنة 2007,وتستلزم التحويل عن طريق الهاتف المحمول (بلميمون، 2015).

ب_التحويلات المالية غير الرسمية :هي تلك التحويلات التي تمر عبر قنوات إرسال غير قانونية, مما يصعب إحصاءها وقياسها وذلك لأنها غير مسجلة في ميزان المدفوعات, من أهم القنوات التي تمر عبرها التحويلات المالية غير الرسمية نذكر مايلي:

- **محول الأموال:**

وهو شخص يقوم بنقل الأموال من المهاجر إلى بلده الأصلي, ويسلمها لعائلة المهاجر, بحيث من الممكن أن يكون بحد ذاته مهاجرا اخر ينوي قضاء عطلة في بلده الأصلي أو عاد بصفة نهائية إلى بلده, تقوم هذه الطريقة على مبدأ الثقة والأمان, وتتميز بالبساطة والوضوح, والتكلفة البسيطة, فغالبا ما يكون المحول من نفس بلد المهاجر, غير أن عيبها الأساسي أنها تمتاز بدرجة مخاطرة عالية , كالنهب والسرقة , والضياع(tapia, 2008) .

- **البريد العادي:**

تقوم هذه العملية على أساس أن يقوم المهاجر بتحويل أمواله من بلد المقصد, إلى بلده الأصلي, بواسطة طرد بريدي عادي, تمتاز هذه الطريقة بانخفاض تكاليفها, وارتفاع درجة الخطر للتعرض للضياع أو السرقة.

- **نظام الحوالة:**

نظرا لعدم وجود تغطية بنكية كافية, مما صعب على الأفراد الوصول إليها, وفتح حسابات جارية لديها, فكل تعاملاتهم التجارية تكون في شكل سيولة نقدية, ومن أجل التحويلات المالية يلجؤون إلى نظام الحوالة, والذي يقوم أساسا على وجود نقطتين, الأولى في بلد المقصد الذي يقيم فيه المهاجر, والثانية في بلده الأصلي ,فيتصل الأول بالثاني, ويخبره باستلام الأموال من مهاجر أخر

يريد تحويله إلى افراد عائلته, مع إعطائه الرقم السري ,بحيث يجب على مستقبل الأموال أن يكون على علم بالرقم السري والذي يعتبر شرطا ضروريا لاستلام الأموال (بلميمون، 2015).

المطلب الثاني: قياس وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين

اختلفت المقاربات والدراسات في قياس التحويلات المالية للمهاجرين, بحيث ركز أغلب المحللين على ميزان المدفوعات من أجل القياس, وذلك من خلال البنك المركزي الذي يعتمد على بيانات رسمية لمؤسسات القطاع المالي, فحسب صندوق النقد الدولي, فإن تعويضات العاملين والتحويلات الخاصة بالعاملين والمهاجرين هي العناصر التي ترتبط أساسا بالتحويلات المالية للمهاجرين في إطار ميزان المدفوعات, ويتم إدراجها في الحساب الجاري.

بحيث يقصد بتعويضات العاملين دخل عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال المستخدمين في اقتصاد غير مقيمين فيه لفترة أقصاها سنة, إضافة إلى دخل العمال المقيمين الذين يعملون لدى مؤسسات وهيئات غير مقيمة, أما التحويلات العاملين فهي تشمل جميع التحويلات النقدية والعينية للعمال المهاجرين إلى الخارج لفترة تقل عن سنة أي غير مقيمين في الدول المستضيفة, أي أن تحويلاتهم تمثل دخلا ناشئا عن عمل لصالح جهة غير مقيمة في بلدانهم الأصلية, ولا يدخل في هذا البند ما يحمله العمال المهاجرون من أموال عند هجرتهم من بلدهم الأصلي أو العودة إليه, أما بالنسبة لتحويلات المهاجرين, فيضم هذا البند الثالث صافي الأصول التي يقوم العمال المهاجرون بتحويلها لبلدهم الأصلي عند انتهاء إقامتهم بالدولة المستضيفة, ويمثل هذا البند مكونا من التحويلات الرأسمالية والتي تعد جزءا من الحساب الرأسمالي(OCDE, 2006) .

تعتبر دراستي mellynسنة 2003 لحالة الفليبين, ودراسة gedeshiلذات السنة في ألبانيا, هما أهم الدراسات التي حاولت قياس التحويلات المالية للمهاجرين والجدول التالي يوضح ذلك:

اجدول رقم 01: مقاربات قياس تحويلات المهاجرين

الباحث وبلده	مفهوم التحويلات	مصدر البيانات	آلية الحساب
Mellyn 2003 الفليبين	كل الأموال المرسلة من قبل أفراد مقيمين بالخارج إلى الأفراد المستلمين لها من خلال القنوات الرسمية والموازية.	التدفق الرسمي :تحويلات الأشطة التجارية عبر البنك.	التدفق الرسمي: قيمة الأنشطة التجارية عبر البنك التدفق الرسمي وغير الرسمي: متوسط تحويلات الأفراد الفليبيين المقيمين بالخارج عبر شركات تحويل الاموال

Uruci and Gedeshi 2003 ألبانيا	لم يتم ضبط تعريفها	البيانات الرسمية لميزان المدفوعات	الفرق بين العملة الأجنبية الداخلة من خلال صادرات السلع والخدمات, القروض, الاستثمارات الأجنبية المباشرة, العملة الأجنبية الخارجة من خلال الواردات من السلع والخدمات, والعملة الأجنبية الخارجة من النظام المصرفي.

المصدر: ترقو محمد, بن مريم محمد, **محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL**, مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشلف, جوان 2018.

ولاتزال البلدان لاسيما النامية منها, تختلف أحيانا في فهمها للتحويلات والبنود المناسبة لقيدها في ميزان المدفوعات, برغم وضوح التعاريف الدولية الخاصة بذلك, ولربما من بين أهم المعيقات في الفهم هو عدم تماثل البيانات والإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي مع إحصائيات البلدان المتلقية للتحويلات, بحيث يمكن تفسير ذلك بحصول المهاجرين على جنسية بلد الإقامة, وكذلك عامل اختلاف تصنيف الدول لهذه التحويلات.

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين.

إن تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات دول الأصل يمكن تقسيمه إلى مستويات عديدة, فبعض الدراسات تفصل تأثيرات التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الاقتصادي إلى تأثيرات جزئية تمس الأفراد والأسر المتلقية لها, وذلك بزيادة الدخل وخفض معدلات الفقر, وكذلك التقليل من التفاوت في توزيع الدخل, وزيادة تراكم رأس المال البشري, إضافة إلى ذلك هنالك تأثيرات على المستوى الاقتصادي الكلي للبلد المتلقي لهذه التحويلات, بما يشمل تحفيزا للنمو الاقتصادي والتأثير على ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي, واستدامة تحمل الدين العام.

ومن وجهة نظر أخرى توجد بعض الدراسات تصنف التحويلات المالية للمهاجرين حسب مدة تأثيرها, فهناك تأثيرات قصيرة المدى, مثل تحسين دخل الأسر, وتخفيض معدلات الفقر, وتأثيرات طويلة المدى تتعلق أساسا بتراكم رأس المال البشري وتأثيره على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في دول الأصل.

وعلى أساس ماسبق سنحاول تحليل مختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن التحويلات المالية للمهاجرين من خلال الطرح الأول, وهو تقسيمها إلى آثار على المستوى الاقتصادي الجزئي, والكلي.

1_ أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الاقتصادي الجزئي.

نسلّط الضوء على الأثر الاقتصادي الجزئي للتحويلات المالية، من خلال تتبّع دورها في دعم احتياطي النقد الأجنبي، وتحسين مستويات الدخل الفردي، والمساهمة في تمويل التعليم. ويهدف هذا التحليل إلى فهم كيفية ترجمة هذه التدفقات المالية إلى تحولات ملموسة في حياة الأسر والأفراد.

1_1.أثر التحويلات المالية للمهاجرين على توزيع الدخول:

ركزت الدراسات التي أجريت حول التحويلات المالية للمهاجرين على العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الدخول, بحيث توصلت إلى نتائج مختلفة, منها ما أكدت الدور الإيجابي للتحويلات المالية في تحقيق المساواة في توزيع الدخول, وهي دراسة wyatt1996 taylor et , بحيث تم في

هذه الدراسة استخدام مؤشر جيني في مملكة تونغا والمكسيك, ولاحظ الباحثان انخفاض هذا المؤشر من 0,34% إلى 0,37 %, بالنسبة للأسر عند تلقيها الأموال.في حين أوضحت دراسات أخرى وباستعمال نفس المؤشر عكس النتائج السابقة, والذي يعود سببه إلى أن الأسر المرتاحة ماليا تتمكن من تغطية تكاليف الهجرة لأفرادها مما يزيد من نسب التحويلات التي سيرسلها هؤلاء الأفراد لهذه الفئة, ومن ثمة زيادة عدم المساواة في توزيع الدخول (OCDE، 2006).

إضافة إلى ذلك فقد توصل ستارك و تايلور بعد دراسة تجريبية سنة 1998, باستخدام نموذج ديناميكي يضم شكلا توسيعيا لآثار التحويلات المالية على توزيع الدخل في المناطق الريفية بالمكسيك, إلى أن أثر التحويلات المالية على توزيع الدخل يرتبط بحيثيات الهجرة, ومدى قدرة الأسر على تمويل مصاريف الهجرة لأفرادها, وبذلك تم اقتراح إمكانية تمثيل ديناميكية الهجرة وتوزيع الدخل بعلاقة متقابلة على شكل حرف U, وهو يثبت ما سبق.

1_2.أثر التحويلات المالية للمهاجرين على معدلات الفقر:

للتحويلات المالية دور هام في خفض مستويات الفقر في دول الأصل, فهي تساهم بشكل فعال في ذلك, فكون أن العائلات تستقبل أموالا إضافية بالخصوص تلك التي تقع على مستوى خط الفقر, ما يسمح لها بتحسين مستوياتها المعيشية , وزيادة استهلاكها اليومي, من شأن ذلك أن يمنحها القدرة على تمويل الاحتياجات اليومية الخاصة بها.

ففي دراسة أجراها الباحث Youssoupha sakrya diagne 2008 , محاولة منه إيجاد العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين ومعدل الفقر على مستوى الاقتصاد الجزئي, باستخدام قاعدة بيانات متعلقة بالانفاق الأسري مأخوذة عن السلطات السنغالية , بحيث تم افتراض أن أفراد عينة الدراسة لا يقومون باستقبال أموال محولة من المهاجرين, وتمت المقارنة مع حالة تلقيهم لأموال, فتم التوصل إلى أن الانفاق الأسري للفرد الواحد يزيد بما يقدر ب 59,85% , مما يؤكد في هذه الحالة وجود علاقة عكسية بين التحويلات المالية للمهاجرين والفقر في دول الأصل, أي أن التحويلات المالية تعمل على تقليص معدلات الفقر على مستوى الأسر المتلقية لها (Carling، 2018).

1_3.أثر التحويلات المالية للمهاجرين على احتياطي النقد الأجنبي لدول الأصل:

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في زيادة احتياطي النقد الأجنبي وتعزيز قدرة الدول على تمويل عجزها في الميزانية وتحسين مستواها الاقتصادي, إضافة الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول من خلال دعم العملة المحلية وتقليل التباين في السيولة, وهذا في حالة تبني الدولة لسياسة اقتصادية تخدم استغلالها الأمثل للتحويلات المالية لمهاجريها, ففي دراسة أجريت من طرفنا مسقطة على الجزائر باعتبارها احد الدول النامية المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين فقد تم التوصل إلى عدم وجود مساهمة ملحوظة من طرف التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في دعم احتياطي النقد الأجنبي بالجزائر, وهذا راجع إلى نوع الاقتصاد, فالاقتصاد الجزائري يعتمد عمى عوائد صادرات المحروقات كمصدر لتراكم احتياطات فقد كانت نسب مساهمة التحويلات في هذه الاحتياطات ضعيفة جدا وبالرغم من أن هذه النسب ضعيفة إلا أن التحويلات المالية للمهاجرين هي في المرتبة الثانية كمصدر للعملة الصعبة، بحيث لم تتأثر بالأزمات السابقة كأزمة 2008 وهذا ما يجعلها مصدرا آمنا وقويا لتراكم احتياطي النقد الأجنبي (محمد، 2006).

1_4.أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى التعليمي:

إن للتحويلات المالية للمهاجرين إسهاما في تحسين مستويات التعليم في دول الأصل, إذا ما تم توجيه جزء منها نحو تغطية نفقات التعليم, فالهجرة الدولية عموما تساهم في تراكمات رأس المال البشري في بلد الأصل, من خلال زيادة الحافز على التعليم, ومن جانب آخر فيمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أن تساهم في رفع مستويات التعليم وتراكم رأس المال البشري خاصة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض, وأشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه التحويلات المالية تجاه مستويات التعليم وتراكم رأس المال البشري في عدد كبير من الدول النامية المستقبلة لها, وفي نفس السياق فقد أوضح edwards-Cox و Uretaسنة 2003, من خلال دراسة أجريت على السلفادور, أن التحويلات المالية للمهاجرين تساهم بشكل فعال وإيجابي في رفع مستوى التعليم لدى الأطفال خاصة خلال 6 سنوات الأولى من الدراسة, وينخفض هذا الأثر بداية من السنة الخامسة عشر.

2_أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الاقتصادي الكلي:

تُعد التحويلات المالية رافدًا مؤثرًا في توازن سوق العمل من خلال تخفيف الضغوط على فرص التشغيل المحلية، كما تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنشيط النظام المالي عبر دعم السيولة وزيادة حجم الادخار والاستثمار. ويهدف هذا الجزء إلى تحليل هذه الديناميات في ضوء المتغيرات الكلية للدول النامية.

2_1.أثر التحويلات على توازن سوق العمل في دول الأصل:

يكون تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على توازن سوق العمل في بلدان الأصل من خلال تأثيرها على جانب العرض في المناطق المستقبلة للتحويلات, فهي تعزز مستوى دخل الأسر المتلقية لها, مما يسهل تأخير دخول بعض الفئات كالأطفال والنساء إلى سوق العمل, لصالح زيادة الوقت المخصص للتعليم, مما يقلل من عرض عرض العمل, وبالتالي يقلل من الضغوط المفروضة على سوق العمل في بلدان الأصل, إضافة إلى ذلك, فإن استخدام التحويلات المالية في إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة يعزز توفير فرص عمل جديدة ويخفض معدلات البطالة, مما يسهم بشكل غير مباشر في ضبط أسواق العمل في هذه الدول.

إن العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا السياق, أشارت إلى دور التحويلات المالية للمهاجرين في تنظيم وتصحيح اختلالات سوق العمل في دول الأصل, فعلى سبيل المثال, توصلت دراسة الباحث dorantes 2006 إلى أن هذه التحويلات تغير توزيع اليد العاملة بين الجنسين, كما تؤدي أيضا إلى تأخير دخول بعض الفئات كالذكور إلى سوق العمل, وهذا ماتوصلت إليه الدراسة التي أجراها فانكوسر 1995 على نيكاراغو , حول أهمية اهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين في خفض معدلات المشاركة في سوق العمل.

2_2.أثر التحويلات المالية على النظام المالي في دول الأصل:

للتحويلات المالية دور كبير في تحسين وتطوير الأنظمة المالية في دول الأصل, بحيث يتم تمريرها عبر مؤسسات النظام المالي في البلدان المستقبلة, مثل البنوك والمؤسسات المالية, ما يتيح للمهاجر وأفراد أسرته المتلقين للتحويلات الوصول الى منتجات وخدمات مالية حديد, وهذا مايعزز نشاط القطاع

المالي, إضافة إلى ذلك, يسمح مرور التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية للمؤسسات المالية, بمعرفة الجهات المستفيدة من هذه التحويلات, والتي تكون غالبا أسر المهاجرين, مما يمكنها من استقطاب هذه الفوائض المالية من خلال تقديم عروض وخدمات بنكية كأسعار الفائدة, وهو مايسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية في دول الأصل, وبالتالي فإن أي زيادة في الودائع البنكية من التحويلات تسهم في زيادة رصيد البنك القابل للاقراض (بوطالبي هـ.، المحددات والاثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين، 2018).

2_3. أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول الأصل:

إن التأثيرات التي تمارس على النمو الاقتصادي في هذه الدول من خلال التحويلات المالية للمهاجرين تختلف بحسب اختلاف الآليات المنتهجة في ذلك, فيمكن أن تؤثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري, حيث يتم تمويل النفقات المخصصة للتعليم وتحسين مستويات الصحة, كما يمكن أيضا أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الاستثمار الخاص, باعتبار مساهمتها الفعالة في التخفيف من القيود التمويلية, إضافة إلى ذلك فإنه من شأن التحويلات المالية للمهاجرين التأثير على النمو الاقتصادي في دول الأصل, من خلال رفع معدلات الاستهلاك ومنه تحفيز الطلب الكلي (بوطالبي هـ.، المحددات والاثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين، 2018).

2_4. أثر التحويلات المالية على ميزان المدفوعات في دول الأصل:

بإمكان التحويلات المالية للمهاجرين أن تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات في البلدان المستقبلة, وذلك من خلال تقليل نسبة العجز وزيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي, مما يعزز قدرة الدولة على تمويل الواردات, والحفاظ على استقرار أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية, ومع ذلك فقد تظهر بعض التأثيرات السلبية على ميزان المدفوعات, خاصة في حساب العمليات الجارية, نتيجة ظهور مايعرف بأثر الطفرة l'effect boomerang حيث تؤدي زيادة تدفق التحويلات الى زيادة الواردات, مما يظهر العجز في ميزان المدفوعات, ويمكن أن يؤثر هذا أيضا سلبا على سعر الصرف الحقيقي نتيجة زيادة الطلب على السلع مقارنة بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

2_5. أثر التحويلات المالية على معدلات الاستثمار الكلي في دول الأصل:

إن أغلبية الدول النامية تواجه تحديات في فعالية أسواق الائتمان، سواء بسبب ضعف هذه الأسواق أو عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الكلية. حتى إذا كانت هذه الأسواق موجودة، فإنها غالبًا غير متاحة لجميع المستثمرين ، إضافة إلى ارتفاع مستوى المخاطرة فيها . لذا، تُعتبر التحويلات المالية للمهاجرين بديلاً تمويلياً يمكن للدول النامية من خلاله التغلب جزئياً على قيود نظامها المالي، وزيادة معدلات الاستثمار المحلي، مما يعزز النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

من ناحية أخرى، فإن استخدامات التحويلات المالية يتوقف بشكل أساسي على دوافع المهاجرين الفردية. إذا كانت الاحتياجات اليومية لأفراد الأسرة هي الدافع الرئيسي لتحويل الأموال إلى بلدهم الأصلي، فمن المرجح أن تُستخدم للنفقات الاستهلاكية. بينما إذا كانت المصلحة الشخصية والرغبة في الاستثمار هي الدافع الرئيسي، فقد توجه التحويلات نحو الاستثمار.إضافة إلى هذا فإن التحويلات المالية تتأثر بالظروف الاقتصادية والمؤسسية في بلد المهاجر، مما يؤثر على حجم التحويلات الموجهة للاستثمار. ،كما تعتبر التحويلات المالية إلى أسرة المهاجر في بلده الأصلي نوعًا من الضمان لتغطية جزء من هذه المخاطر، مما يتيح للأسرة في دول الأصل الاستثمار في أنشطة ذات مخاطر عالية (León-Ledesma.M، 2004).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تُعتبر التحويلات المالية للمهاجرين من أبرز المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين وصانعي السياسات نظراً لدورها المهم في دعم اقتصادات الدول النامية وتعزيز رفاهية الأسر. إذ تمثل هذه التحويلات مصدراً مهماً للنقد الأجنبي وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة هذا الموضوع من زوايا مختلفة، مثل محددات التحويلات المالية، تأثيرها على النمو الاقتصادي، ودورها في تحسين الاحتياطات النقدية ودعم الاستقرار المالي. توفر هذه الدراسات رؤى قيّمة حول العوامل المؤثرة في حجم التحويلات وأثرها على الاقتصادات المحلية. في هذا المبحث، سيتم استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، مع التركيز على نتائجها ، بهدف إبراز الإسهامات العلمية السابقة وتحديد الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

المطلب الأول: وصف الدراسات السابقة

اشتمل البحث على عدد من الدراسات السابقة والتي تناولت العلاقة بين متغير التحويلات المالية والعوامل المحددة لها, منها:

الدراسة الأولى:

Lucas and Stark, 1985.Determinants of Migrant Remittances."

هدف الدراسة:

تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية، مع التركيز على الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وأسعار الصرف.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج الانحدار البسيط (OLS).

نموذج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات مستعرضة لعدة دول نامية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على التحويلات.

متغيرات الدراسة:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP):مستوى دخل الدول المرسلة للتحويلات.

- التضخم: التغير في المستوى العام للأسعار في الدول المستقبلة للتحويلات.

- أسعار الصرف: قيمة العملة المحلية للدول المستقبلة مقارنة بالعملات الأجنبية.

النتائج

-الناتج المحلي الإجمالي: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدول المرسلة للتحويلات يرتبط إيجابيًا بزيادة التحويلات، حيث يتيح ارتفاع الدخل للمهاجرين القدرة على إرسال مزيد من الأموال.

- التضخم: ارتفاع التضخم في الدول المستقبلة للتحويلات له تأثير سلبي، إذ يقلل من القيمة الحقيقية للتحويلات المستلمة.

- سعر الصرف: انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المستقبلة للتحويلات يؤدي إلى زيادة التحويلات المالية من المهاجرين

الدراسة الثانية:

Taylor, 1992. Study of the Influence of Financial Conditions on Migrants' Transfers

هدف الدراسة:

دراسة تأثير معدل الفائدة في الدول المستقبلة على حجم التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج VAR (Vector Autoregressive Model).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدمت الدراسة نموذج VAR لتحليل العلاقة بين معدلات الفائدة في الدول المستقبلة وحجم التحويلات المالية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: معدلات الفائدة في الدول المستقبلة.

- المتغير التابع: حجم التحويلات المالية.

النتائج:

أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدلات الفائدة في الدول المستقبلة وحجم التحويلات المالية، حيث أن زيادة معدلات الفائدة تؤدي إلى تقليل التحويلات المالية. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض المحلي، مما يقلل من الحافز لإرسال الأموال.

الدراسة الثالثة

Rath SIVE (1999) The Impact of Capital Account : Liberalization on Remittances

هدف الدراسة:

دراسة تأثير تحرير رأس المال على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

- تحليل ديناميكي.

نموذج الدراسة:

- اعتمد الباحثون على بيانات مستعرضة وتحليل ديناميكي لدراسة تأثير تحرير رأس المال على تدفقات التحويلات في 15 دولة نامية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: تحرير رأس المال.

- المتغير التابع: تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت النتائج أن تحرير رأس المال في الدول المستقبلة أدى إلى زيادة التحويلات بشكل إيجابي، حيث يتيح للمهاجرين إرسال المزيد من الأموال عندما تكون القيود على رأس المال أقل.

الدراسة الرابعة:

Adams, R. H. (2001) Migrant Remittances and Economic Development

هدف الدراسة:

دراسة العلاقة بين التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدمت الدراسة بيانات مستعرضة لعدد من البلدان على مدار فترات زمنية طويلة لدراسة تأثير التحويلات على التنمية الاقتصادية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: التحويلات المالية.

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي، الاستثمار في التعليم والصحة، تطوير البنية التحتية، مستويات الفقر.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن التحويلات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث ساهمت في تحسين الاستثمار في مجالات مثل التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية. كما خلصت الدراسة إلى أن التحويلات لعبت دورًا محوريًا في تقليل مستويات الفقر في هذه البلدان

الدراسة الخامسة:

Massey and Kandel, 2002 Migration, Remittances and Economic Development

هدف الدراسة:

دراسة تأثير التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على بيانات مستعرضة لـ 15 دولة لدراسة تأثير التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: التحويلات المالية.

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي، الاستثمار في البنية التحتية والتعليم، التنمية المستدامة.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن التحويلات المالية ساهمت بشكل إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الاستثمار في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم، مما أدى إلى تعزيز التنمية المستدامة في الدول المستقبلة.

الدراسة السادسة

Chami, R., Fullenkamp, C., & Jahjah, S. (2003) ""Remittances and Financial Development

هدف الدراسة:

دراسة تأثير التحويلات المالية على التطور المالي في البلدان النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج الانحدار العادي (OLS).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدم الباحثون نموذج الانحدار العادي (OLS) لتحليل العلاقة بين التحويلات المالية والتطور المالي في البلدان النامية باستخدام بيانات مستعرضة لعدد من الدول.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: التحويلات المالية.

- المتغير التابع: مستوى التطور المالي في الدول المستقبلة.

النتائج:

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مستوى التطور المالي في الدول المستقبلة والتحويلات المالية، حيث تسهم الأسواق المالية المتطورة في تسهيل إرسال واستلام الأموال.

الدراسة السابعة:

Ratha, 2003 Migration and Remittances: A Literature Review

هدف الدراسة:

استعرضت هذه الدراسة الأدبيات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات المالية للمهاجرين، حيث لم تركز الدراسة على تحليل بيانات كمية محددة، بل قدمت رؤى واسعة وشاملة حول العوامل التي تؤثر على تدفقات التحويلات المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

– لم تعتمد الدراسة على أدوات تحليل كمية مثل النماذج الإحصائية أو البيانات الكمية المحددة، بل قدمت استعراضًا نقديًا للأبحاث والدراسات السابقة.

نموذج الدراسة:

– تناولت الدراسة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على تدفقات التحويلات، مع التركيز على الأدبيات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات المالية في البلدان النامية.

متغيرات الدراسة:

– المتغيرات المستقلة:

– الأجور في الدول المستقبلة.

– معدلات التضخم.

– معدلات البطالة.

– الاستقرار الاقتصادي.

- المتغير التابع:

- تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن الظروف الاقتصادية في الدول المستقبلة تؤثر بشكل كبير على تدفقات التحويلات المالية من المهاجرين. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشمل:

1. ارتفاع الأجور في الدول المستقبلة:

- تبين أن ارتفاع الأجور في الدول المستقبلة يعد أحد المحفزات الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة حجم التحويلات المالية. المهاجرون الذين يحصلون على أجور مرتفعة يكون لديهم قدرة أكبر على إرسال الأموال إلى أسرهم في البلدان الأصلية.

2. تأثير التضخم:

- أكدت الدراسة أن ارتفاع معدلات التضخم** في الدول المستقبلة يؤدي إلى تقليص التحويلات. فالتضخم يقلل من القدرة الشرائية للمهاجرين، مما يجعل من الصعب عليهم إرسال المبالغ التي كانوا يرسلونها في السابق، مما يؤدي إلى تقليص التحويلات المالية.

3. معدلات البطالة:

- تم العثور على علاقة سلبية بين معدلات البطالة في الدول المستقبلة وحجم التحويلات المالية. فارتفاع البطالة يعكس ضغوطًا اقتصادية على المهاجرين أنفسهم، مما يؤدي إلى تقليل المبالغ التي يمكنهم إرسالها إلى بلدانهم الأصلية.

4. الاستقرار الاقتصادي:

- أظهرت الأدبيات أن الاستقرار الاقتصادي في الدول المستقبلة يعزز تدفقات التحويلات المالية. الدول ذات الاقتصاد المستقر توفر بيئة مواتية للمهاجرين لإرسال الأموال، حيث أن الاستقرار

المالي يشجعهم على إرسال الأموال بشكل منتظم. في المقابل، يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى تراجع التحويلات.

5. العوامل الاجتماعية:

– على الرغم من أن الدراسة ركزت على العوامل الاقتصادية، إلا أنها أظهرت أن هناك تأثيرًا من العوامل الاجتماعية مثل الروابط الأسرية والثقافية التي تؤثر في قرارات المهاجرين بشأن التحويلات المالية.

بالمجمل، أظهرت الدراسة أن الظروف الاقتصادية في كل من الدول المستقبلة والمصدر تتداخل مع بعضها البعض لتؤثر على حجم وطبيعة التحويلات المالية. كما أشارت إلى أن التحويلات تلعب دورًا كبيرًا في دعم الأسر وتقليل الفقر في البلدان النامية، ولكن هذه العملية تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية مثل الأجور والتضخم والبطالة.

الدراسة الثامنة:

Chami, R. (2005) Remittances and Financial Development

هدف الدراسة:

دراسة تأثير التطور المالي على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

– نموذج الانحدار العادي (OLS).

– تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

– استخدمت الدراسة نموذج الانحدار العادي (OLS) لتحليل العلاقة بين التطور المالي في الدول المستقبلة وتحويلات المهاجرين. تم استخدام بيانات مستعرضة من 10 دولة نامية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: مستوى التطور المالي في الدول المستقبلة.

- المتغير التابع: تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى التطور المالي في الدول المستقبلة وحجم التحويلات المالية. حيث أن الأسواق المالية المتطورة تسهم في تسهيل عمليات إرسال واستلام الأموال، مما يجعل من السهل على المهاجرين تحويل الأموال إلى بلدانهم الأصلية.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن التحويلات المالية تسهم بشكل إيجابي في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة. حيث يزيد تدفق التحويلات من قدرة هذه الدول على الاستثمار في مشاريع التنمية، سواء في مجالات التعليم، الصحة، أو البنية التحتية. كما أن هذه التحويلات تلعب دورًا هامًا في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل مستويات الفقر.

الدراسة التاسعة:

Taylor 2005.Financial Development and Remittances

هدف الدراسة:

دراسة تأثير تطور النظام المالي على حجم التحويلات المالية في الدول النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج الانحدار البسيط (OLS).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

– اعتمدت الدراسة على بيانات مستعرضة ونموذج الانحدار البسيط (OLS) لتحليل تأثير تطور النظام المالي على تدفقات التحويلات المالية في الدول النامية.

متغيرات الدراسة:

– المتغير المستقل: تطور النظام المالي في الدول المستقبلة.

– المتغير التابع: حجم التحويلات المالية.

النتائج:

أظهرت النتائج أن تطور النظام المالي في الدول المستقبلة يؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات المالية. الدراسة أوضحت أن وجود بنية تحتية مالية حديثة، مثل البنوك والخدمات المصرفية الإلكترونية، يجعل عملية إرسال الأموال أكثر سرعة وأمانًا، مما يشجع المهاجرين على تحويل مبالغ أكبر إلى بلدانهم الأصلية.

كما أكدت الدراسة أن تعزيز التطور المالي يسهم في تحسين وصول الأسر إلى هذه الأموال, ويزيد من تأثير التحويلات على التنمية الاقتصادية المحلية. يساعد النظام المالي المتطور في توجيه التحويلات نحو الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية، مما يعزز التنمية المستدامة في الدول المستقبلة.

الدراسة العاشرة:

Giuliano, P., & Ruiz Arranz, M. (2005) Determinants of Remittances

هدف الدراسة:

دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج الانحدار العادي (OLS).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدم الباحثان بيانات مستعرضة لمجموعة كبيرة من الدول النامية، تغطي فترات زمنية متعددة، مما سمح لهما بإجراء تحليل دقيق حول المحددات الرئيسية لتدفقات التحويلات المالية.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- الأبعاد الاقتصادية مثل مستويات الدخل، معدلات البطالة، والاستقرار المالي.

- العوامل الاجتماعية مثل الروابط الأسرية والثقافية.

- المتغير التابع:

- تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين. أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشمل:

1. العوامل الاقتصادية:

- أظهرت النتائج أن مستوى الدخل في الدول المستقبلة له تأثير إيجابي على حجم التحويلات، حيث أن المهاجرين الذين يحصلون على دخل أعلى يميلون إلى إرسال مبالغ أكبر.

– كما تم العثور على علاقة سلبية بين معدلات البطالة في الدول المستقبلة وحجم التحويلات، حيث تؤدي البطالة إلى تقليل القدرة على إرسال الأموال.

2. العوامل الاجتماعية:

– أظهرت الدراسة أن الروابط الأسرية والثقافية تلعب دورًا محوريًا في اتخاذ قرارات التحويلات. المهاجرون الذين يحافظون على روابط قوية مع أسرهم يميلون إلى إرسال المزيد من الأموال.

3. الاستقرار المالي:

– تم تأكيد أن الاستقرار المالي في الدول المستقبلة يسهم في زيادة تدفقات التحويلات، حيث أن البيئة المالية المستقرة تسهل عملية إرسال الأموال عبر القنوات المصرفية.

بالمجمل، أكدت الدراسة أن هناك تفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وأن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستقبلة يمكن أن يعزز تدفقات التحويلات المالية، مما يساهم في تحسين الوضع المالي للأسر في الدول الأصلية.

الدراسة الحادية عشر:

Mishra, 2007, "Inflation and Remittance Flows: A Cross-Country Analysis"

هدف الدراسة:

فحص تأثير التضخم على تدفقات التحويلات المالية في 50 دولة نامية على مدار 10 سنوات.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

– نموذج الانحدار العادي (OLS).

– تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

– اعتمدت الدراسة على بيانات مستعرضة لعدد من الدول النامية على مدى 10 سنوات، باستخدام نموذج الانحدار العادي (OLS) لدراسة العلاقة بين التضخم وحجم التحويلات المالية.

متغيرات الدراسة:

– المتغير المستقل: التضخم في الدول المستقبلة للتحويلات.

– المتغير التابع: حجم تدفقات التحويلات المالية.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن التضخم في الدول المستقبلة للتحويلات المالية له تأثير سلبي على حجم التحويلات. حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تقليل القيمة الحقيقية للتحويلات المالية، مما يجعلها أقل فعالية في تحسين الوضع المالي للأسر المستفيدة. كما أشارت الدراسة إلى أن التضخم يحد من القوة الشرائية للتحويلات، مما يؤدي إلى تقليص تأثير هذه التحويلات على التحسينات الاقتصادية في الدول المستقبلة.

بالتالي، عندما تكون الدول المستقبلة تعاني من مستويات مرتفعة من التضخم، يتعرض تدفق التحويلات لتأثير سلبي، مما يجعلها أقل تأثيرًا في تحسين الظروف المعيشية في تلك الدول.

الدراسة الثانية عشر:

mohob el mouhob(2008)

Macroeconomic Determinants of Migrant's Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries

هدف الدراسة:

فحص تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على التحويلات المالية للمهاجرين في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك تركيا، الجزائر، المغرب، وتونس، خلال الفترة الممتدة من عام 1964 إلى عام 1993.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج التكامل المشترك.

- نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

نموذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحويلات المهاجرين في دول حوض البحر الأبيض المتوسط على مدار فترة زمنية تمتد من عام 1964 إلى 1993.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- التضخم في البلدان المستقبلة والتحويلات.

- مستوى الدخل الفردي في البلدان المرسلة والمستقبلة.

- الفارق بين معدلات الفائدة في الدول المرسلة والمستقبلة.

- سعر الصرف الرسمي بين الدول المستقبلة والتحويلات.

- المتغير التابع:

- تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت النتائج أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين تحويلات المهاجرين وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. ومن أبرز النتائج:

1. التضخم:

- تبين أن التضخم في الدول المستقبلة للتحويلات يؤثر على القيمة الحقيقية للتحويلات، مما يحد من تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المحلي.

2. مستوى الدخل الفردي:

- مستوى الدخل الفردي في الدول المرسلة والمستقبلة كان له تأثير إيجابي على حجم التحويلات، حيث أن ارتفاع الدخل يعزز قدرة المهاجرين على إرسال الأموال.

3. الفارق بين معدلات الفائدة:

- العلاقة بين الفارق في معدلات الفائدة بين المناطق كانت ذات تأثير ملحوظ، حيث أن الفوارق الكبيرة في الفائدة بين البلدان تزيد من حوافز المهاجرين لتحويل الأموال.

سعر الصرف الرسمي:

- تم العثور على أن سعر الصرف الرسمي له دور مهم في تحديد تدفقات التحويلات المالية، حيث أن تغييرات في سعر الصرف تؤثر في القيمة التي تصل إلى المستفيدين من التحويلات.

بالمجمل، أكدت الدراسة على أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد حجم تدفقات التحويلات المالية، وأن فهم هذه العوامل يساعد في تطوير السياسات التي تعزز من فعالية التحويلات في دعم التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة.

الدراسة الثالثة عشر:

Adams 2009.The Role of Remittances in Development; Evidence from a Cross-Country Study,

هدف الدراسة:

دراسة دور التحويلات المالية في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدمت الدراسة بيانات مستعرضة من 60 دولة نامية لدراسة العلاقة بين تدفقات التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية في تلك الدول.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل:

- تدفقات التحويلات المالية.

- المتغير التابع:

- التنمية الاقتصادية، ممثلة في مستويات الاستثمار في مشاريع التنمية.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن التحويلات المالية لها تأثير إيجابي على مستويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية. أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشمل:

1. تعزيز القدرة على الاستثمار:

– تم العثور على أن التحويلات المالية تزيد من قدرة الدول المستقبلة على الاستثمار في مشاريع التنمية، سواء في قطاعات التعليم, الصحة، أو البنية التحتية.

2. تحسين الظروف المعيشية:

– أكدت الدراسة أن التحويلات تساهم في تحسين الظروف المعيشية للأسر في الدول النامية، مما يساهم في تخفيف مستويات الفقر.

3. دور التحويلات في الاستقرار الاقتصادي:

– أظهرت النتائج أيضًا أن التحويلات تعمل كآلية لتوفير الاستقرار الاقتصادي، حيث أنها تساهم في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وتحفز النمو المستدام.

في المجمل، أظهرت الدراسة أن التحويلات المالية لا تعد فقط وسيلة لدعم الأسر مباشرة، بل هي أداة أساسية في دعم التنمية الاقتصادية على مستوى الدول النامية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية.

الدراسة الرابعة عشر:

Dramane colibely 2009. Macroeconomic Determinants of Migrant's Remittances: New Evidence from a Panel VAR

هدف الدراسة:

اختبار تأثير المحددات الاقتصادية الكلية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من 14 دولة من منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي لعدة متغيرات (Panel VAR).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدمت الدراسة نموذج Panel VAR لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التحويلات المالية، نصيب الفرد من الناتج في الولايات المتحدة، معدل الفائدة، ومعدل نمو الناتج في البلدان المستقبلة للتحويلات، في عينة من 14 دولة في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من 1990 إلى 2007.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- نصيب الفرد من الناتج في الولايات المتحدة.

- معدل الفائدة.

- معدل نمو الناتج في البلدان المستقبلة للتحويلات.

- المتغير التابع:

- تدفق التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان المرسلة للتحويلات، مثل الولايات المتحدة، لها تأثير معنوي أكبر على تدفق التحويلات. وهذا يشير إلى أن الظروف الاقتصادية في البلدان المرسلة تؤثر بشكل أكبر على قرار المهاجرين بإرسال الأموال إلى بلادهم. من ناحية أخرى، لم تظهر المتغيرات الاقتصادية في البلدان المستقبلة للتحويلات تأثيرًا كبيرًا على تدفق التحويلات المالية.

هذا يشير إلى أن العوامل الاقتصادية في الدول المستقبلة، مثل النمو الاقتصادي المحلي أو معدلات الفائدة، ليست هي المحددات الرئيسية التي تؤثر على حجم التحويلات المالية المرسلة من قبل المهاجرين.

الدراسة الخامسة عشر:

Sander, C., & Maimbo, S. M .2011.

Financial Development, Remittances, and Poverty .,Reduction

هدف الدراسة:

دراسة دور التطور المالي في التأثير على تدفقات التحويلات المالية والفقر في الدول النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج ARDL (Autoregressive Distributed Lag).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدمت الدراسة نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين التطور المالي، تدفقات التحويلات المالية، وتقليص مستويات الفقر في 22 دولة نامية.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

  - التطور المالي في الدول النامية.

  - تحويلات المهاجرين.

- المتغيرات التابعة:

  - مستويات الفقر في الدول المستقبلة للتحويلات.

  - الاستثمار في الصحة والتعليم.

النتائج:

أظهرت النتائج أن التحويلات المالية تسهم بشكل إيجابي في تقليص مستويات الفقر في الدول النامية، حيث تعمل على تحسين نوعية الحياة للأسر المستفيدة. كما تبين أن التطور المالي يسهم في تعزيز إرسال واستقبال التحويلات المالية بشكل أكثر فعالية، حيث يسهل الوصول إلى الخدمات المالية مثل البنوك والتحويلات الإلكترونية، مما يزيد من فاعلية التحويلات في تحسين الظروف المعيشية.

بالإضافة إلى ذلك، ساعدت التحويلات المالية في توفير استثمارات في الصحة والتعليم للأسر المستفيدة، وهو ما يساهم في تقليص الفقر على المدى الطويل من خلال تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.

الدراسة السادسة عشر:

World Bank 2011.Migrant Remittances and Economic Development in Developing Countries,

هدف الدراسة:

دراسة تأثير التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدم الباحثون بيانات مستعرضة من مجموعة من الدول النامية لدراسة العلاقة بين التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل:

- تدفقات التحويلات المالية.

- المتغيرات التابعة:

- تقليل الفقر.

- النمو الاقتصادي.

- الاستثمار في التعليم والصحة.

النتائج:

أظهرت النتائج أن التحويلات المالية تسهم إيجابياً في تقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. كما أشارت الدراسة إلى أن التحويلات المالية يمكن أن تكون عاملاً محفزًا للاستثمار في التعليم والصحة في البلدان المستقبلة للتحويلات.

هذا يشير إلى أن التحويلات المالية لا تعد فقط وسيلة لدعم الأسر بشكل مباشر، بل هي أداة فاعلة في دعم التنمية المستدامة وتحقيق تحسينات طويلة الأمد في القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم.

الدراسة السابعة عشر:

Azam and Rehman 2011.Financial Development, Remittances and Poverty Reduction,

هدف الدراسة:

دراسة العلاقة بين التطور المالي والتحويلات المالية وتقليل الفقر في الدول النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج ARDL (Autoregressive Distributed Lag).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدم الباحثون نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين التطور المالي، التحويلات المالية، وتقليل الفقر في 20 دولة نامية.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- التطور المالي في الدول المستقبلة للتحويلات.

- التحويلات المالية.

- المتغير التابع:

- مستويات الفقر في الدول المستقبلة للتحويلات.

النتائج:

أظهرت النتائج أن التطور المالي في الدول المستقبلة للتحويلات له تأثير إيجابي على تدفقات التحويلات المالية، مما ساهم بشكل كبير في تقليل الفقر. يساعد النظام المالي المتطور في تسهيل تحويل الأموال بسرعة وأمان، مما يعزز قدرة الأسر على استخدام التحويلات بشكل أكثر فعالية في تحسين ظروفهم الاقتصادية.

كما أظهرت الدراسة أن التحويلات المالية تُسهم في تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة، مما يساعد في تقليل حدة الفقر في الدول النامية على المدى الطويل.

الدراسة الثامنة عشر :

Gupta and Singh2012. Effects of Remittances on Economic Growth in Developing Countries,

هدف الدراسة:

دراسة تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل ARDL (Autoregressive Distributed Lag).

- تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

- استخدمت الدراسة تحليل ARDL لدراسة تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

\متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل:

- التحويلات المالية.

- المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة للتحويلات.

النتائج:

أظهرت النتائج أن التحويلات المالية تسهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. حيث تساعد التحويلات على زيادة الاستثمارات المحلية وتحفيز الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية.

كما تبين أن التحويلات توفر موارد إضافية تُستخدم في تحسين البنية التحتية، وتوسيع قطاعات التعليم والصحة، مما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام.

الدراسة التاسعة عشر:

Artal-Tur 2014.The Socio-Economic Impact of Migration Flows

هدف الدراسة:

دراسة تأثير المحددات الاقتصادية والاجتماعية على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

- استخدام عدد كبير من المتغيرات التفسيرية.

نموذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على تحليل مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لدراسة تأثير هذه العوامل على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- الظروف الاقتصادية في الدول المرسلة والمستقبلة للتحويلات.

- الخصائص الديموغرافية للأسر المتلقية.

- الخصائص الفردية للمهاجرين مثل المستوى التعليمي.

- المحددات المؤسسية.

- المتغير التابع:

- تدفقات التحويلات المالية.

النتائج:

أظهرت النتائج أن الظروف الاقتصادية في الدول المرسلة والمستقبلة للتحويلات تؤثر بشكل ملحوظ على تدفق التحويلات المالية. كما أظهرت أن الخصائص الديموغرافية للأسر المتلقية، مثل عدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي للمهاجرين، كانت ذات تأثير كبير على حجم التحويلات المالية.

من جهة أخرى، تبين أن المحددات المؤسسية لم يكن لها تأثير كبير على تدفقات التحويلات، ما يشير إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي الأكثر تأثيراً في هذا السياق.

أما بالنسبة لدوافع إرسال الأموال، فقد أشارت الدراسة إلى أنها تشمل مزيجاً من الدوافع مثل التضامن الأسري، والتأمين المتبادل، والمصلحة الذاتية، والاستثمار.

الدراسة العشرون:

Alasaf & Malki 2014.Modelling the Macroeconomic Determinants of Worker's Remittances: The Case of Jordan, ,

هدف الدراسة:

دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين في الأردن خلال الفترة من 1990 إلى 2009.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

نموذج الدراسة:

- استخدم الباحثان نموذج ARDL لتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في الأردن، مع دمج نموذج VECM لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

  - المتغيرات الاقتصادية في الدول المرسلة للتحويلات.

  - المتغيرات الاقتصادية في الأردن (الدولة المستقبلة للتحويلات).

- المتغير التابع:

  - تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الأردنيين.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية في الدول المرسلة للتحويلات كانت لها تأثير أكبر على تدفق التحويلات المالية مقارنة بالمتغيرات الاقتصادية في الأردن. هذا يشير إلى أن العوامل الاقتصادية في البلدان التي يهاجر منها الأردنيون (مثل معدلات الفائدة، دخل المهاجرين، أو مستويات النمو الاقتصادي في تلك الدول) تلعب دوراً أكثر أهمية في تحديد حجم التحويلات.

كما أظهرت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في الدول المرسلة والتحويلات المالية، ما يعكس أهمية العوامل الاقتصادية الخارجية في التأثير على تدفقات التحويلات إلى الأردن.

الدراسة الواحدة والعشرون:

Martínez 2014.The Effect of Exchange Rate Volatility on Remittances

هدف الدراسة:

دراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين، وتحليل كيفية تأثير التغيرات في أسعار الصرف على قرارات إرسال الأموال.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

نموذج VAR (نموذج الانحدار الذاتي للمتغيرات المفسرة).

تحليل بيانات مستعرضة.

نموذج الدراسة:

استخدم الباحث نموذج VAR لتحليل بيانات مستعرضة لعدد من 30 دولة، مع التركيز على تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على تدفقات التحويلات.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

تقلبات أسعار الصرف في الدول المستقبلة للتحويلات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول المستقبلة.

مؤشر الاستقرار السياسي.

المتغير التابع:

تدفقات التحويلات المالية من المهاجرين إلى البلدان المستقبلة.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على تدفقات التحويلات المالية، حيث يفضل المهاجرون إرسال الأموال عندما تكون الظروف الاقتصادية في الدول المستقبلة مستقرة من حيث سعر الصرف. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين التحويلات المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومؤشر الاستقرار السياسي.

كما تبين وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل الكلي في الدول المستقبلة مثل تركيا، وحجم التحويلات المالية، مما يعني أن زيادة الدخل الكلي قد تؤدي إلى تقليل حجم التحويلات المالية، حيث قد يكون المهاجرون أكثر قدرة على توفير الأموال في البلدان ذات الدخل المرتفع، مما يقلل من الحاجة إلى التحويلات.

الدراسة الثانية والعشرون:

Sule Akkeynie 2014. Migration and Trade: Evidence from Turkish Migration to Germany,

هدف الدراسة:

دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الأتراك إلى تركيا، مع التركيز على تأثير عدة عوامل اقتصادية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج التكامل المشترك.
- نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

نموذج الدراسة:

– اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات تتعلق بالتحويلات المالية خلال الفترة من 1962 إلى 2005، بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى مثل سعر صرف الليرة التركية مقابل اليورو، مؤشر الاستقرار السياسي، مستوى الدخل في تركيا وألمانيا، وتعداد المهاجرين الأتراك في ألمانيا.

متغيرات الدراسة:

– المتغيرات المستقلة:

– سعر صرف الليرة التركية مقابل اليورو.

– مؤشر الاستقرار السياسي.

– مستوى الدخل في تركيا وألمانيا.

– تعداد المهاجرين الأتراك في ألمانيا.

– المتغير التابع:

– تدفقات التحويلات المالية من المهاجرين الأتراك إلى تركيا.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن سعر صرف الليرة التركية مقابل اليورو كان له تأثير كبير على تدفق التحويلات المالية، حيث كان ارتفاع قيمة اليورو يعزز التحويلات المالية من المهاجرين الأتراك في ألمانيا. كما أظهرت الدراسة أن الاستقرار السياسي في كل من تركيا وألمانيا يلعب دوراً مهماً في استقرار تدفقات التحويلات. كما تبين أن مستوى الدخل في كلا البلدين له تأثير على مقدار التحويلات المالية. أخيرًا، أظهرت الدراسة أن عدد المهاجرين الأتراك في ألمانيا كان مرتبطاً بشكل إيجابي مع حجم التحويلات المالية المرسلة إلى تركيا.

الدراسة الثالثة والعشرون:

Moussir & Safaa Tabet 2016.Macroeconomic Determinants of Migrants Remittances: Evidence from a Panel of Developing Countries,

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من 15 دولة نامية خلال الفترة من 1990 إلى 2014.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مدمجة (Panel Data).

- تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية باستخدام نماذج إحصائية مناسبة للبيانات المدمجة.

نموذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على بيانات مدمجة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية لتحليل تأثيرها على تدفقات التحويلات المالية عبر 15 دولة نامية خلال الفترة الزمنية من 1990 إلى 2014.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- مستوى التضخم.

- تطور النظام المالي في الدول المستقبلة للتحويلات.

- المخاطر السياسية في الدول المستقبلة للتحويلات (مؤشر الاستقرار السياسي).

- المتغير التابع:

- تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول المستقبلة.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بعدة متغيرات اقتصادية كلية، أبرزها:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي: حيث زادت التحويلات المالية عندما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستقبلة.

- مستوى التضخم: تبين أن التحويلات تتأثر سلباً بمستويات التضخم المرتفعة في الدول المستقبلة.

- التطور المالي: التحويلات كانت مرتبطة بشكل إيجابي مع التطور المالي في الدول المستقبلة، مما يشير إلى أن الأسواق المالية المتطورة تسهم في تسهيل تدفقات التحويلات.

- المخاطر السياسية: كان هناك تأثير سلبي للمخاطر السياسية في الدول المستقبلة، حيث أظهرت الدراسة أن مؤشر الاستقرار السياسي يساهم في جذب التحويلات، وأن زيادة المخاطر السياسية تقلل من تدفق التحويلات.

تعتبر هذه الدراسة مفيدة لفهم العوامل الاقتصادية والكلية التي تؤثر على تدفقات التحويلات، ويمكن أن تسهم في تحسين السياسات الاقتصادية والتطوير المالي في البلدان النامية.

الدراسة الرابعة والعشرون:

Aydin 2016.Financial Development and Remittances: Evidence from Developing Countries,

هدف الدراسة:

بحثت الدراسة في العلاقة بين التطور المالي والتحويلات المالية في الدول النامية.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

- طرق تحليل قياسية.

نموذج الدراسة:

- استخدم الباحث نموذج التحليل القياسي لدراسة تأثير التطور المالي في الدول المستقبلة للتحويلات على تدفقات التحويلات المالية.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- التطور المالي في الدول المستقبلة.

- المتغير التابع:

- تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن التطور المالي في الدول المستقبلة للتحويلاتيسهم بشكل إيجابي في زيادة التحويلات المالية. حيث يُحسن التطور المالي من قدرة المهاجرين على تحويل الأموال بسلاسة من

خلال وجود أنظمة مصرفية متطورة، ما يعزز الثقة في التحويلات المالية ويجعل عملية إرسال الأموال أسرع وأكثر أمانًا.

الدراسة الخامسة والعشرون:

Faisal Abbas 2017.What Determines Remittances to Pakistan? The Role of Macroeconomic, Political, and .,Financial Factors

هدف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين إلى باكستان خلال الفترة ما بين 1972-2012.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نموذج العزوم المعممة (GMM).

نموذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على مزيج من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية، واستخدمت نموذج العزوم المعممة (GMM) لتحليل العوامل المؤثرة في تدفقات التحويلات المالية.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- مستوى التضخم.

- استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- مؤشر التحرير المالي.

- الديمقراطية.

- المتغيرات المؤسسية الأخرى.

- المتغير التابع:

- تدفقات التحويلات المالية إلى باكستان.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن التحويلات المالية إلى باكستان تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية. التضخم واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية في باكستان كان لهما تأثير كبير على تدفقات التحويلات. كما ترتبط التحويلات بعلاقة إيجابية مع مؤشر التحرير المالي والديمقراطية. إضافة إلى أن المتغيرات المؤسسية تلعب دورًا هامًا في تحديد حجم التدفقات المالية للمهاجرين إلى باكستان.

الدراسة السادسة والعشرون:

Pheara Pheng and Chinda Heir 2017.Determinants of Migrants Remittances in Developing Countries,

هدف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تقييم تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية والعوامل المؤسسية على تدفق التحويلات المالية في مجموعة من الدول النامية في جنوب آسيا، شملت الهند، فيتنام، وميانمار.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- تحليل بيانات مستعرضة.

- تقنيات إحصائية لتقييم تأثير المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية.

نموذج الدراسة:

– استخدم الباحثون تحليل مستعرض لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج، سعر الصرف، الاستقرار السياسي، وأعداد المهاجرين في دول جنوب آسيا.

متغيرات الدراسة:

– المتغيرات المستقلة:

– نصيب الفرد من الناتج.

– سعر الصرف في الدول المستقبلة للتحويلات.

– الاستقرار السياسي.

– عدد المهاجرين.

– المتغير التابع:

– حجم التحويلات المالية.

النتائج:

أظهرت النتائج أن التحويلات المالية للمهاجرين ترتبط إيجابياً بنصيب الفرد من الناتج وسعر الصرف في الدول المستقبلة للتحويلات. كما ترتبط سلبياً بالاستقرار السياسي، مما يشير إلى أن التقلبات السياسية قد تؤثر سلباً على تدفق التحويلات. بالإضافة إلى ذلك، بينت الدراسة أن زيادة أعداد المهاجرين تؤدي إلى ارتفاع حجم التحويلات المالية، مما يبرز أهمية حجم الجالية المهاجرة في تأثير تدفقات التحويلات.

الدراسة السابعة والعشرون:

Akcay 2018.Remittances and Misery Index in Turkey

هدف الدراسة:

اختبار العلاقة بين التحويلات المالية ومؤشر الفقر (Misery Index) في تركيا خلال الفترة من 1975 إلى 2011.

الأدوات الإحصائية المستعملة: -

طريقة اختبار الحدود (Bound Testing Approach).

- تحليل العلاقة بين التحويلات المالية ومؤشر الفقر.

نموذج الدراسة:

- تم استخدام طريقة اختبار الحدود لتحديد العلاقة بين التحويلات المالية ومستوى الفقر في تركيا خلال فترة زمنية محددة.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: التحويلات المالية.

- المتغير التابع: مؤشر الفقر (Misery Index).

النتائج: أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مستوى الفقر والتحويلات المالية إلى تركيا، مما يعكس دور الإيثار في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. كما أكدت النتائج على أهمية تبني بعض السياسات الاقتصادية التي تدعم تدفقات التحويلات كأداة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر المستفيدة.

الدراسة الثامنة وعشرون:

ترقو محمد وبن مريم محمد, 2018, محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL.

هدف الدراسة:

اختبار محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين العاملين بالخارج خلال الفترة من 1994 إلى 2014.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- نماذج ARDL (Auto-Regressive Distributed Lag Models).

- تحليل العلاقة بين التحويلات النقدية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

نموذج الدراسة:

- تم استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين التحويلات الرسمية من المهاجرين الجزائريين وعدد من المتغيرات المؤثرة مثل النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: معدل النمو الاقتصادي، النمو السكاني.

- المتغير التابع: التحويلات النقدية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين التحويلات النقدية ومعدل النمو الاقتصادي والنمو السكاني، مما يشير إلى أن زيادة النمو السكاني تساهم في زيادة عدد المهاجرين وبالتالي زيادة تدفق الأموال من الخارج نتيجة لهذه الزيادة السكانية.

الدراسة التاسعة وعشرون:

Sylvia، Pratikto 2020.Enhancing the Role of Remittances through Social Capital: Evidence from Indonesian Household Data،

هدف الدراسة:

التعرف على دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز التحويلات المالية للمهاجرين العاملين في إندونيسيا.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- المنهج الوصفي.
- تحليل بيانات الأسر الإندونيسية.

نموذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل تأثير رأس المال الاجتماعي على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين الإندونيسيين.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: رأس المال الاجتماعي (مثل الروابط الاجتماعية والشبكات المجتمعية).
- المتغير التابع: حجم التحويلات المالية للمهاجرين.

النتائج:

أظهرت النتائج أن رأس المال الاجتماعي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز حجم التحويلات المالية. حيث يعزز رأس المال الاجتماعي قدرة المهاجرين على إرسال المزيد من الأموال إلى أسرهم في إندونيسيا، من خلال الشبكات الاجتماعية والروابط المجتمعية، مما يسهم في زيادة تدفقات التحويلات ويساعد في تحسين الظروف الاقتصادية للأسر المستفيدة.

الدراسة الثلاثون:

Chad.Simpson 2020.Estimating the Determinants of Remittances:

Originating US Households Using CPS Data,

هدف الدراسة:

تقدير العوامل الأساسية التي تؤثر على التحويلات المالية للمهاجرين المقيمين في الولايات المتحدة.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- المنهج الإحصائي.

- تحليل بيانات من عينة مكونة من 38,000 أسرة.

نموذج الدراسة:

- اعتمد الباحثان على المنهج الإحصائي لتحليل بيانات التحويلات المالية بناءً على بيانات التعداد السكاني الأمريكية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: معدلات الأرباح التي يحصل عليها المهاجرون.

- المتغير التابع: حجم التحويلات المالية.

النتائج:

أظهرت النتائج أن معدلات الأرباح التي يحصل عليها المهاجرون تؤثر بشكل إيجابي على حجم التحويلات المالية. كما بينت الدراسة أن الأسر التي تضم عددًا أكبر من النساء العاملات ترسل تحويلات مالية أكثر مقارنة بالأسر التي يعمل فيها الرجال فقط، مما يشير إلى أن معدلات العوائد التي يحصل عليها المهاجرون تلعب دورًا حاسمًا في زيادة حجم التحويلات المالية.

الدراسة الواحدة وثلاثون:

محمد وهواري, 2021, دور سعر الصرف الموازي في التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا.

هدف الدراسة:

التعرف على دور سعر الصرف الموازي في التحويلات المالية للجزائريين العاملين في فرنسا.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- المنهج الوصفي.

نموذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل تأثير سعر الصرف الموازي على التحويلات المالية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: سعر الصرف الموازي.

- المتغير التابع: حجم التحويلات المالية.

النتائج:

أظهرت النتائج أن سعر الصرف الموازي له دور إيجابي في زيادة التحويلات المالية، مما يشير إلى أن تحرير سعر الصرف يمكن أن يعزز من جاذبية السعر الرسمي لتحويلات المهاجرين، وبالتالي تقليص الحاجة إلى التعامل مع سعر الصرف الموازي خارج القنوات الرسمية.

الدراسة الثانية وثلاثون:

بوطالبي هشام, 2022, أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2019.

الهدف من الدراسة:

اختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970م إلى 2019م.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

- أدوات التحليل القياسي.

نموذج الدراسة:

- تم استخدام التحليل القياسي لاختبار العلاقة بين التحويلات المالية ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: التحويلات المالية للمهاجرين.

- المتغير التابع: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.

النتائج:

أظهرت النتائج وجود علاقة في اتجاه واحد من التحويلات المالية إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما يعني أن التحويلات المالية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. ومع ذلك، لم يتم العثور على تأثير مباشر للنمو الاقتصادي على التحويلات المالية.

المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة

شهدت دراسة التحويلات المالية للمهاجرين تطورًا كبيرًا بمرور السنوات، حيث ركزت كل دراسة على أبعاد مختلفة لهذا الموضوع الحيوي، مما ساهم في بناء صورة شاملة حول العوامل المؤثرة على التحويلات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. بحيث تظهر الدراسات السابقة تنوعًا في المناهج والأساليب المستخدمة لتحليل العلاقة بين التحويلات المالية والعوامل المحددة لها من جهة، وبين دراسة تأثيرات هذه التحويلات المتعددة, اقتصادية أو اجتماعية كانت, مما يثري الفهم حول هذا الموضوع المعقد.

إن دراسة Lucas and Stark (1985) كانت من الدراسات الرائدة التي تناولت العوامل الاقتصادية المؤثرة على التحويلات، مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وأسعار الصرف. وقد أظهرت الدراسة أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدول المرسلة يزيد من قدرة المهاجرين على إرسال الأموال، بينما يُضعف التضخم في الدول المستقبلة من القيمة الحقيقية لهذه التحويلات. رغم أهمية النتائج، افتقرت الدراسة لتناول العوامل غير الاقتصادية مثل الروابط الاجتماعية التي تلعب دورًا محوريًا في استمرارية التحويلات.

استكمالًا لهذا النقاش، جاءت دراسة Taylor (1992) لتُبرز دور معدلات الفائدة في الدول المستقبلة، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين معدلات الفائدة والتحويلات، إذ تؤدي معدلات الفائدة المرتفعة إلى تقليل الحافز لإرسال الأموال بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض. ومع ذلك، أغفلت الدراسة تحليل كيفية تأثر التحويلات بالعوامل الاجتماعية والنفسية التي قد تدفع المهاجرين لدعم أسرهم بغض النظر عن التكلفة المالية. لاحقًا، ركزت دراسة Siven Rath (1999)على تأثير تحرير رأس المال على التحويلات، مبينة أن تقليل القيود المالية في الدول المستقبلة يُشجع تدفقات الأموال، مما يعكس أهمية السياسات الاقتصادية المرنة. ورغم ذلك، لم

توضح الدراسة كيف تُستخدم هذه الأموال، سواء في الاستثمارات الإنتاجية أو في الإنفاق الاستهلاكي، ما يُعتبر نقصًا مهمًا في التحليل.

وفي دراسة(2001) Adams ، تم التركيز على العلاقة بين التحويلات والتنمية الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى أن التحويلات تُحسن من الاستثمار في قطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يُعزز النمو الاقتصادي ويُقلل الفقر. ولكن، لم تتطرق الدراسة إلى التفاوت في استخدام التحويلات بين الأسر، سواء للاستهلاك أو الاستثمار، وهو عامل حاسم لفهم التأثير الحقيقي لهذه الأموال. من جهة أخرى، جاءت دراسة Kandel and Massey (2002) لتدعم النتائج السابقة عبر تأكيد دور التحويلات في تعزيز التنمية المستدامة، لكنها افتقرت للتحليل الكمي الذي يُبرز مدى تأثير هذه التدفقات على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

من منظور مختلف، تناولت دراسة Chami et al. (2003) دور الأسواق المالية المتطورة في تسهيل التحويلات. أظهرت الدراسة أن وجود بنية تحتية مصرفية قوية يجعل عملية إرسال واستلام الأموال أكثر كفاءة، مما يُعظم من فوائد التحويلات. ومع ذلك، أغفلت الدراسة العوائق غير المالية التي قد تواجه المهاجرين، مثل القوانين والضرائب. في نفس الإطار، ركزت دراسة Ratha (2003)على استعراض الأدبيات المتعلقة بالتحويلات، مؤكدةً أن الظروف الاقتصادية مثل ارتفاع الأجور في الدول المرسلة تزيد من تدفقات التحويلات، بينما تُقللها الأزمات الاقتصادية. هذه المراجعة ساعدت في توضيح العلاقة بين التحويلات والظروف الاقتصادية، لكنها لم تقدم مساهمة تحليلية جديدة.

أما دراسة Mishra (2007) فقد تناولت التضخم و تأثيره على التحويلات المالية، حيث أظهرت أن ارتفاع التضخم يقلل من القيمة الفعلية للتحويلات، مما يجعلها أقل جذبًا للأسر المستفيدة. ومع أن الدراسة سلطت الضوء على بُعد مهم، إلا أنها لم تُناقش استراتيجيات المهاجرين للتعامل مع هذا التأثير، مثل زيادة المبالغ المحولة لتعويض الخسائر. في سياق مختلف، ركزت دراسة Colibaly (2009)على العوامل الاقتصادية الكلية في الدول المرسلة للتحويلات، موضحةً أن هذه العوامل تلعب دورًا أكبر من تلك الموجودة في الدول المستقبلة. وقدمت الدراسة رؤية مفيدة عن أهمية الاقتصاديات المتقدمة، لكنها لم تُعالج كيف تؤثر هذه العوامل على نوعية الحياة في الدول المستقبلة.

دراسة Adams (2009) وسّعت النقاش من خلال التركيز على تأثير التحويلات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مؤكدةً أن هذه التدفقات تُسهم في تحسين الاستثمار وتقليل الفقر. رغم ذلك، كان التحليل يفتقر إلى تمييز واضح بين التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل. وعلى غرار ذلك، تناولت دراسة Sander and Maimbo (2011) العلاقة بين التحويلات والفقر، مؤكدةً أن التحويلات تُسهم في تحسين فرص التعليم والصحة للأسر المستفيدة. بينما ركزت دراسة Azam and Rehman (2011) على دور التطور المالي في تعزيز تأثير التحويلات، مبينة أن وجود مؤسسات مالية قوية يُعزز من كفاءة استخدام التحويلات.

استمرت الدراسات اللاحقة في توسيع النقاش، حيث ركزت دراسة Gupta and Singh (2012) على دور التحويلات في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تحسين الاستثمار المحلي. بينما ركزت دراسة Artal-Tur et al. (2014) على تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية، مشيرةً إلى أن خصائص المهاجرين، مثل المستوى التعليمي، تلعب دورًا في تحديد حجم التحويلات. في حين ركزت دراسة Alasaf and Malki (2014) على تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن، لتؤكد أن الظروف الاقتصادية في الدول المرسلة أكثر تأثيرًا من تلك الموجودة في الدول المستقبلة.

تناولت دراسة Martínez (2014) تأثير تقلبات أسعار الصرف، حيث بينت أن استقرار العملة في الدول المستقبلة يُعزز من تدفقات التحويلات، بينما تُقلل التقلبات منها. من جهة أخرى، ركزت دراسة Safaa Tabet and Moussir (2016) على تأثير المخاطر السياسية، مشيرةً إلى أن الاستقرار السياسي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التحويلات. أخيرًا، قدمت دراسة Abbas et al. (2017) تحليلًا متعمقًا لدور العوامل المؤسسية، مؤكدةً أن الديمقراطية والشفافية يُعززان تدفقات التحويلات بشكل كبير.

منذ عام 2016، شهدت الدراسات المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين تطورًا في التحليل من خلال التركيز على تأثير التطور المالي والعوامل المؤسسية والاجتماعية. قدمت دراسة Aydin (2016) تحليلًا مفصلًا لدور التطور المالي في تعزيز تدفقات التحويلات المالية في الدول النامية. أكدت الدراسة أن تحسين البنية التحتية المصرفية وتطوير الخدمات المالية الإلكترونية يُسهم بشكل كبير في زيادة التحويلات المالية، حيث تُقلل هذه التطورات التكاليف وتحسن كفاءة التحويلات.

ورغم أهمية النتائج، إلا أن الدراسة لم تُعالج التحديات التي يواجهها سكان المناطق الريفية أو النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية المالية الكافية. هذه النقطة تبرز أهمية التكامل بين تطوير الأنظمة المالية وضمان الوصول الشامل لهذه الخدمات.

في السياق ذاته، تناولت دراسة Faisal Abbas وآخرون (2017) التحويلات المالية في باكستان، حيث ركزت على العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر عليها خلال فترة طويلة امتدت من 1972 إلى 2012. أظهرت الدراسة أن الاستقرار السياسي والتحرر المالي يُعدان من العوامل المحورية التي تُعزز من ثقة المهاجرين في إرسال الأموال عبر القنوات الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن التحويلات المالية ترتبط سلبًا بالتضخم، حيث يؤدي عدم استقرار الأسعار إلى تقليل قيمتها الحقيقية، مما يدفع المهاجرين إلى تقليل تدفق الأموال. ومع ذلك، أغفلت الدراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تلعب دورًا أساسيًا في تحفيز المهاجرين على إرسال الأموال، مما يستدعي ربط العوامل المؤسسية مع الأبعاد العائلية والاجتماعية لتحقيق فهم أشمل.

انتقلت دراسة Chinda Heirو Pheara Pheng (2017)إلى التركيز على جنوب آسيا، بما في ذلك دول مثل الهند وفيتنام وميانمار، لتوضيح العلاقة بين التحويلات ونصيب الفرد من الناتج المحلي. أوضحت الدراسة أن ارتفاع نصيب الفرد يُسهم في زيادة التحويلات، بينما يرتبط الاستقرار السياسي بتقليل الاعتماد على هذه الأموال كوسيلة للدعم. كما أكدت أن زيادة عدد المهاجرين في الأسرة الواحدة تُعزز من حجم التحويلات، مما يعكس قوة الروابط الأسرية في تلك المجتمعات. ومع أهمية هذه النتائج، إلا أن الدراسة لم تتناول بشكل كافٍ كيفية استثمار هذه التحويلات لتحسين الأوضاع الاقتصادية على المدى الطويل، مما يجعلها بحاجة إلى توسيع التحليل ليشمل أثر التحويلات على القطاعات التنموية مثل التعليم والبنية التحتية.

في تركيا، ركزت دراسة Akcay (2018) على العلاقة بين التحويلات المالية ومؤشر الفقر خلال الفترة 1975-2011. أظهرت الدراسة أن التحويلات المالية ترتفع مع زيادة الفقر، حيث تُعتبر وسيلة دعم أساسية للأسر ذات الدخل المنخفض. كما أوضحت أن دافع الإيثار يشكل العنصر الرئيسي في إرسال المهاجرين أموالًا لدعم عائلاتهم. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن تحدٍ كبير يتمثل في أن معظم التحويلات تُوجه إلى الاستهلاك بدلًا من الاستثمار في مشاريع إنتاجية، مما يُحد من

قدرتها على تقليل الفقر بشكل مستدام. تُبرز هذه النتائج الحاجة إلى سياسات تُشجع على تحويل التحويلات من مجرد دعم استهلاكي إلى أدوات استثمار تُسهم في التنمية المستدامة.

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بالجزائر، فقد ركزت دراسة تيرغو محمد وبن مريم محمد (2018) على محددات التحويلات المالية للمهاجرين خلال الفترة 1994-2014، حيث أبرزت النتائج أن النمو السكاني وزيادة عدد المهاجرين يُعدان من العوامل الرئيسية التي تُعزز من تدفقات التحويلات المالية. كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التحويلات والنمو الاقتصادي، مما يُظهر دورها في دعم الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، لم توضح الدراسة كيفية توزيع هذه الأموال بين القطاعات المختلفة أو تأثيرها على التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية، مما يُبرز الحاجة إلى دراسة أثر التحويلات بشكل أكثر تفصيلًا على المستوى الإقليمي.

من منظور اجتماعي، تناولت دراسة Pratikto و Sylvia (2020) تأثير رأس المال الاجتماعي على التحويلات المالية للمهاجرات الإندونيسيات. أظهرت الدراسة أن العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة بين الأسر تُعزز من حجم التحويلات، مما يعكس دور القيم العائلية في ضمان استمرارية هذه التدفقات .ومع ذلك، لم تُناقش الدراسة كيفية تحويل هذه التحويلات إلى استثمارات طويلة الأجل تُسهم في تحسين الظروف المعيشية للأسر على المدى البعيد، مما يُشير إلى الحاجة إلى تحليل أعمق لدور التحويلات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما دراسة Simpson و Chad (2020) والتي ركزت على الأسر المهاجرة في الولايات المتحدة، أظهرت النتائج أن العوامل الديموغرافية تلعب دورًا محوريًا في زيادة التحويلات المالية. وجدت الدراسة أن الأسر التي تضم نساء عاملات تُرسل تحويلات أكبر مقارنةً بالأسر التي يغلب عليها الرجال، مما يُبرز دور النساء في دعم الأسر اقتصاديًا. هذه النتائج تُضيف بُعدًا جديدًا لفهم ديناميكيات التحويلات، لكنها لم تُناقش التحديات التي تواجه النساء العاملات في تحويل الأموال، مثل التكاليف المرتفعة أو القيود المؤسسية.

كما ركزت دراسة محمد وهواري (2021) على تأثير سعر الصرف الموازي على التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين العاملين في فرنسا. حيث أظهرت النتائج أن السوق الموازية تُوفر حافزًا أكبر للمهاجرين لتحويل أموالهم، نظرًا للفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي وسعر السوق. ورغم أهمية هذه

النتائج، إلا أن الدراسة لم تُقدم حلولًا لتشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية أو تحسين السياسات النقدية لزيادة ثقة المهاجرين بالنظام المالي الرسمي.

أما بخصوص دراسة الباحثين هشام بوطالبي وبن سعيد 2022 والتي ركزت على العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019 .أظهرت الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، حيث تؤدي التحويلات المالية إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم يُثبت أن النمو الاقتصادي له تأثير معاكس على حجم التحويلات. أكدت الدراسة أن التحويلات تسهم في تحسين الاستهلاك الأسري ودعم الاقتصاد الجزائري، خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، مثل انخفاض عائدات النفط. ومع ذلك، أبرزت الدراسة أيضًا أن هذه التحويلات لم تُستثمر بشكل كافٍ في القطاعات التنموية، مما يحد من تأثيرها طويل الأجل على تحقيق التنمية المستدامة.

لكن هذه الدراسات مثل الدراسات الأخرى، لم تتناول بالتفصيل كيفية تحويل هذه التدفقات إلى مشاريع استثمارية تُسهم في تقليل الاعتماد على التحويلات مستقبلاً، مما يبرز الحاجة إلى سياسات اقتصادية تُشجع على استثمار هذه الأموال في قطاعات إنتاجية تُحقق عائدات مستدامة.

المطلب الثالث: فروقات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

تشير مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين إلى وجود العديد من الجوانب التي تمت دراستها بعمق، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو المؤسسية. ومع ذلك، فإن الفجوة البحثية بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة تتجلى في عدد من النقاط التي تبرز أهمية هذه الدراسة وتُميزها عن الأعمال البحثية السابقة. وسنوضح هذه الفجوة بشكل تفصيلي ومتسلسل.

فدراستنا المعنونة ب "محددات تحويلات المهاجرين في الدول النامية: دراسة قياسية. تميزت بأنها تسد العديد من الفجوات البحثية التي ظهرت في الأدبيات السابقة المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين، حيث حرصت على تقديم نموذج تحليلي شامل يجمع بين خمسة متغيرات تفسيرية رئيسية، وهي معدل التضخم، معدل النمو السكاني، معدل الفائدة الحقيقية، مؤشر التطور المالي، ومؤشر **kaopen**لتحرير رأس المال. على عكس الدراسات السابقة مثل **Lucas and Stark**

(**1985**)، التي ركزت على تأثير التضخم أو الناتج المحلي الإجمالي بشكل منفصل، جاءت دراستنا لتقدم رؤية متكاملة تُظهر كيفية تفاعل هذه العوامل مجتمعة و تأثيرها على التحويلات. هذا التكامل في اختيار المتغيرات التفسيرية يُتيح تحليلًا أكثر دقة وشمولية لفهم المحددات الاقتصادية والمؤسسية التي تتحكم في تدفقات التحويلات المالية.

إضافةً إلى ذلك، قمنا بالتركيو على عينة واسعة تضم 20 دولة نامية، مما يُميزها عن العديد من الدراسات التي اقتصرت على دول أو مناطق جغرافية محددة. على سبيل المثال، ركزت دراسة **Chinda Heir** و **Pheara Pheng** (**2017**)على جنوب آسيا فقط، بينما اقتصرت دراسة تيرغو محمد وبن مريم محمد (2018) على تحليل التحويلات في الجزائر. هذا التوسع الجغرافي في دراستنا يُضيف قيمة كبيرة من خلال تقديم استنتاجات يمكن تعميمها على نطاق أوسع، كما يسمح بمقارنة تأثير العوامل المختلفة بين الدول. على سبيل المثال، يُتيح هذا التحليل فحص ما إذا كان تأثير معدل التضخم على التحويلات في دول ذات أنظمة اقتصادية مستقرة يختلف عن تأثيره في دول تعاني من أزمات اقتصادية.

ما يميزها أيضًا هو إدماج مؤشر **kaopen** لتحرير رأس المال كأحد المتغيرات التفسيرية الأساسية. في حين ركزت دراسة **Siven Rath** (**1999**) على تأثير تحرير رأس المال بشكل عام على التحويلات، إلا أنها لم تعتمد على مؤشر قياسي محدد مثل**kaopen** ، الذي يُعد أداة دقيقة لقياس مدى انفتاح الاقتصاد على التدفقات المالية الدولية. إدراج هذا المؤشر يُضيف بُعدًا تحليليًا جديدًا، حيث يتيح تقييم تأثير تحرير رأس المال بشكل أكثر دقة. على سبيل المثال، يمكن من خلاله تحليل كيف يؤثر تخفيف القيود على حركة الأموال على قرارات المهاجرين بإرسال التحويلات، خاصة في الدول التي تبنت سياسات اقتصادية أكثر مرونة.

كما أن الدراسة الحالية ركزت على تحليل العلاقات التفاعلية بين المتغيرات المختلفة، وهو ما لم يتم تناوله بشكل كافٍ في الدراسات السابقة. فعلى سبيل المثال، لم تبحث دراسة **Taylor** (**1992**)التي ركزت على معدلات الفائدة في كيفية تأثير هذا المتغير بالتفاعل مع التضخم أو التطور المالي. فدراستنا، سعت إلى توضيح كيف يمكن لمعدل التضخم أن يُضعف من كفاءة النظام المالي أو كيف يمكن لتحرير رأس المال أن يُقلل من تأثير معدلات الفائدة المرتفعة على التحويلات. هذا التوجه يجعل الدراسة أكثر شمولية ويُسهم في تقديم فهم أعمق لديناميكيات التحويلات المالية.

أحد الجوانب التي أولياها اهتمامًا خاصًا هو العلاقة بين النمو السكاني والتحويلات المالية. على الرغم من أن دراسة تيرغو محمد وبن مريم محمد (**2018**)تناولت هذه العلاقة في الجزائر، إلا أنها اقتصرت على تحليل دولة واحدة ولم تُعالج التأثير على مستوى إقليمي أو عالمي. في المقابل، هدفت دراستنا إلى تحليل تأثير النمو السكاني على التحويلات عبر عينة واسعة من الدول النامية، مما أتاح فحص الاختلافات في العلاقة بين السياقات المختلفة .على سبيل المثال، في الدول التي تشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة، تُظهر النتائج أن الاحتياجات المالية المتزايدة تدفع المهاجرين إلى زيادة التحويلات لدعم أسرهم، بينما قد يختلف هذا التأثير في دول ذات معدلات نمو سكاني منخفضة.

أما على صعيد المنهجية، فقد تميزت دراستنا باستخدام نموذج قياسي متطور يدمج بين المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية في إطار واحد باستخدام **panel ARDL**. بينما اعتمدت دراسات مثل (**2007**) **Mishra** و (**2009**) **Adams**على نماذج تقليدية مثل**OLS** .

قدمت دراستنا إطارًا تحليليًا أكثر تعقيدًا يتيح تقييم العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. هذا النهج يُعزز من دقة النتائج ويمكّن من تقديم استنتاجات أكثر موثوقية.

إضافة إلى ذلك تميزت الدراسة بأنها تمتد على فترة زمنية طويلة من 1990 إلى 2023، مما يمنحها عمقًا كبيرًا في تحليل تأثير العوامل الاقتصادية والمؤسسية على التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية. هذه المدة الزمنية الطويلة تُتيح فحص التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصادات النامية، مثل تطور الأسواق المالية، وتحرير رأس المال، والتحولات الديموغرافية، وتأثيرها التراكمي على التحويلات. بخلاف العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على فترات زمنية أقصر، مثل دراسة Taylor (1992)التي تناولت معدلات الفائدة في فترة محدودة، أو دراسة Mishra (2007)التي ركزت على التضخم دون تتبع تغيره عبر العقود، جاءت ورقتنا البحثية لتُقدم رؤية أوسع وديناميكية تُظهر كيف أن تأثير هذه العوامل يتغير على مر الزمن.

كما أن إدراج معدل التضخم كمتغير تفسيري في هذه الدراسة يُتيح تحليل كيف تأثرت التحويلات المالية بفترات التضخم المرتفع في التسعينيات وبداية الألفية، مقارنةً بفترات التضخم المنخفض نسبيًا في العقد الأخير. يبرز هذا التحليل كيف أن التضخم لا يُقلل فقط من القيمة الحقيقية للتحويلات،

كما أظهرت دراسة(2007) Mishra ، بل إن تأثيره قد يكون أكثر وضوحًا واستمرارية في ظل غياب استراتيجيات حكومية للتحكم في الأسعار على مدى الزمن

ولابد من الإشارة إلى أنها شملت مدة زمنية تحمل العديد من الاضطرابات, لاسيما الازمات الصحية مثل جائحة كورونا, وغيرها من الأزمات التي كان لها تأثير جلي على حجم التحويلات المالية للمهاجرين.

المبحث الثالث: محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تحويل أموال المهاجرين باتجاه دول الأصل, فمن جهة هناك أسباب فردية تتعلق بالمهاجر بحد ذاته , ومن جهة أخرى توجد دوافع اجتماعية تخص علاقة المهاجر بأفراد عائلته في بلده الأصلي, من خلال استراتيجيات تكفل من ورائها الأسرة تعظيم العائد وتنويع مصادر الدخل, ومن جانب آخر هناك أيضا محددات اقتصادية كلية ومؤسسية سواء ماتعلق الأمر بدول المقصد أو دول الأصل, لها دور مهم في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين, بناء على ذلك , نسعى من خلال هذا المبحث إلى تحليل ختلف هذه المحددات والدوافع التي تكمن خلف تحويل المهاجر لأمواله من بلد المقصد إلى بلده الأصلي.

المطلب الأول: المحددات الفردية لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين:

نظرا للارتفاع الكبير الذي شهدته التحويلات المالية للمهاجرين بداية من سنة 1990 وزيادة مساهمتها في تمويل اقتصاديات الدول النامية, قامت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية بمحاولات لاستكشاف طبيعة العوامل والأسباب التي تدفع المهاجر إلى تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي, وكذا الأسباب الناتجة عن ذلك, وفي هذا الخصوص قدم كل من (Frédéric) تحليلا نظريا لاقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين, ومحاولة إبراز أهم العوامل التي تفسر سلوك المهاجر في تحويل أمواله نحو بلده الأصلي, وطبيعة الاثار المترتبة عن تدفقها في دول الأصل, أما من الجانب النظري فتعد أعمال (Lucas و Oded، 1985) أولى المحاولات في تفسير محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين بحيث تم التركيز على الدوافع الفردية في تفسير هذه التدفقات, والمتمثلة في الإيثار والمصلحة الذاتية, إضافة الى العديد من الأسباب التي وضحتها دراسات أخرى أمثال : دراسة Poirine 1997 , و 1997brown, والتي تتمحور على مجموعة من المحفزات والدوافع التي نوجزها فيما يلي:

1) الإيثار:

يحدث الإيثار عندما يسعى المهاجر إلى تحسين رفاهية ومستوى معيشة عائلته من خلال توفير دخل إضافي لها. وفقًا لنموذج الإيثار، يستمد المهاجر راحته من رفاهية والديه. يرتكز هذا النموذج على عدة مبادئ: أولاً، يجب أن ترتفع قيمة التحويلات المالية مع زيادة دخل المهاجر. ثانيًا، يجب أن تنخفض قيمة التحويلات المالية مع ارتفاع دخل الأسرة. ثالثًا، تنخفض قيمة التحويلات المالية مع مرور الوقت وتقلص الروابط العائلية، كما تنخفض عند استقرار المهاجر بشكل دائم في البلد المستقبِل والتحاق أسرته به.

من جهة أخرى، تنخفض التحويلات المالية المرسلة من المهاجر عندما تحصل الأسرة في البلد الأصلي على مصادر تمويل جديدة، وهو ما يعرف بأثر الإحلال (Substitution Effect). يعني ذلك أن الأسرة قد تستغني عن التحويلات المالية أو تقلل اعتمادها عليها كمصدر دخل رئيسي عند توفر مصادر دخل جديدة في البلد الأصلي. وأوضح Stark (1995) أن التحويلات المالية تتأثر بسلوك الإيثار عند الطرف المستقبِل، حيث تنخفض التحويلات كلما ارتفع دخل بقية أفراد الأسرة في بلد الاستقبال (Carling، 2018).

2) دافع المصلحة الذاتية:

يشير دافع المصلحة الذاتية أو الأنانية إلى أن المهاجر يحول جزءًا من أمواله إلى بلده الأصلي بدوافع شخصية، يسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحه الخاصة مثل حق الميراث، المحافظة على مكانته الأسرية، أو الحفاظ على أصوله وممتلكاته في البلد الأصلي وصيانتها. يضمن بذلك تواجد جزء من أصوله في مكان آمن. غالبًا ما تُوجه التحويلات في هذه الحالة نحو الاستثمار في شراء العقارات، الأصول المالية مثل الأسهم والسندات، أو إنشاء مشاريع إنتاجية خاصة يمولها المهاجر وتديرها عائلته أثناء فترة إقامته في الخارج. في هذا السياق، إذ تُعد الأسرة بمثابة مؤسسة لاستقبال التحويلات المالية وإعادة استثمارها داخل البلد، بحيث يستفيد كل من المهاجر وأفراد أسرته من العوائد.

تنص النظرية الاقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة ، التي طورتها ستارت وبلوم (1984) ، على أن قرار الهجرة يعد خطوة مهمة في اكتساب رأس المال في مجال الأصل ، والذي ، بالإضافة إلى

الأداء الضعيف للمؤسسات مثل التأمين ضد البطالة ، والتأمين الاجتماعي ، والتأمين ضد الكوارث الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي في القطاع الريفي ، يعتبر الأفراد أنه من الصعب دخول سوق المال للحصول على الأموال اللازمة لمشاريعهم. كرد فعل على إخفاقات السوق والصعوبات ،يقوم المهاجر بتحويل جزء كبير من أمواله إلى بلده الأصلي كوسيلة للتغلب على إخفاقات السوق وإعادة الاستثمار في إنتاجية المشروع. ويتزايد حجم التحويلات المرسلة من مهاجر إلى بلده الأصلي في نفس السياق ، حيث تشير التكلفة (2009) إلى أن تحويلات المهاجرين موجهة أساسا إلى الاستثمارات في بلد الأصل ، وفي هذه الحالة، تعمل أسرة المهاجر كوسيط بين الهجرة والاستثمارات في بلد الأصل ، ،كما أوضح (Lucas و Oded، 1985)بأنه بإمكان المهاجر تحويل أمواله إلى وطنه لاستثمارها في شراء الأصول الثابتة, مثل الأراضي والعقارات وغيرها.

3) إتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر أو التأمين المتبادل:

تشير نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل إلى أن قرار الهجرة ليس مجرد قرار فردي، بل هو استراتيجية عائلية تنظمها الأسرة وتوفر لها الموارد اللازمة. تقوم الأسرة بدعم أحد أفرادها للهجرة عن طريق تغطية تكاليف التعليم والسفر، بهدف الحصول على عوائد مستقبلية من خلال تحويلات مالية يلتزم المهاجر بإرسالها, وبذلك، ينشأ نوع من العقد الضمني بين الأسرة في البلد الأصلي والمهاجر في الخارج لمواجهة المخاطر المتعددة التي تواجه الأسرة، مثل انخفاض الدخل، البطالة، الجفاف، ونقص الإنتاج الزراعي.

كما أن الاستثمار في تعليم المهاجر يزيد من احتمالية حصوله على دخل أعلى في الخارج، مما يعزز تدفق التحويلات المالية إلى الأسرة. في هذا السياق، أوضح Docquier وRapoport (2005) أن استثمارات الأسرة في تعليم أحد أفرادها ودعمه خلال الهجرة تؤدي إلى زيادة دخله وبالتالي زيادة المبالغ المحولة إلى الأسرة. كما حاول Ilahi وJafar (1999) تحليل سلوك المهاجر في تحويل الأموال إلى بلده الأصلي من خلال ثلاث مراحل: مرحلة الهجرة, ومرحلة إرسال التحويلات, ثم مرحلة العودة, بافتراض أن المهاجر يحصل على الأموال لتغطية تكاليف الهجرة من أسرته أو من الأقارب في بلده الأصلي، يمكن ملاحظة أنه يخصص جزءًا من دخله لسداد هذه المستحقات العائلية، في حين يخصص الجزء المتبقي للاستهلاك الشخصي والادخار. كما يُلاحظ أن المبالغ المحولة من المهاجر إلى أفراد أسرته تزداد بزيادة دخله في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، فإن

السياسات الانتقائية للهجرة المعمول بها حاليًا في معظم مناطق الاستقبال تُشجع على الاستثمار في تعليم المهاجر وتطوير مهاراته، مما يزيد من احتمالات نجاحه في مشروع الهجرة والحصول على عوائد أعلى. هذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم التحويلات المالية المرسلة إلى الأسرة في البلد الأصلي.

الشكل1: المحددات الفردية المفسرة لسلوك تحويل المهاجر لأمواله

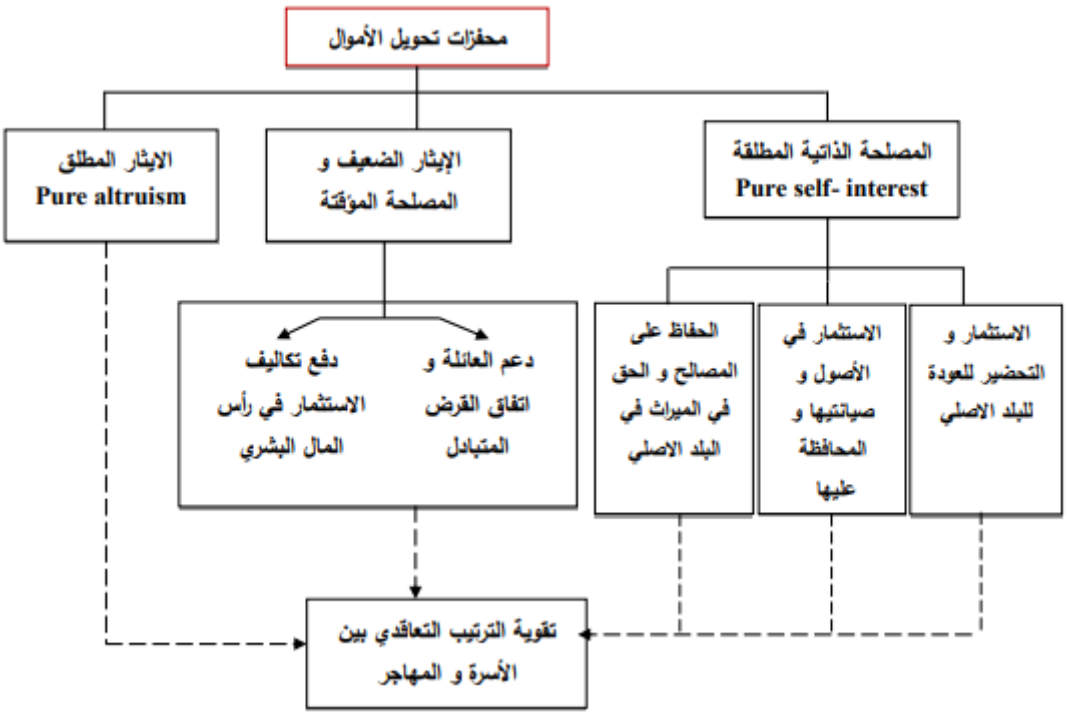

Source: Carling . J (2008) , Op Cit , pp: 584

يوضح الجدول المحددات الفردية التي تفسر سلوك المهاجر في تحويل الأموال إلى بلده الأصلي، حيث تنقسم الدوافع إلى ثلاث فئات رئيسية. أولًا، الإيثار المطلق، حيث يرسل المهاجر الأموال بدافع إنساني بحت، رغبةً في دعم أسرته دون انتظار مقابل. ثانيًا، الإيثار المشروط بالمصلحة المتبادلة، وهو يجمع بين الدعم الأسري والمصالح المشتركة مثل سداد الديون أو الحفاظ على العلاقة بين المهاجر وأسرته. ثالثًا، المصلحة الذاتية المطلقة، حيث يكون التحويل بدافع شخصي بحت مثل الاستثمار

في العقارات أو ضمان الحفاظ على الممتلكات في الوطن. تعكس هذه المحددات تداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في قرار التحويل.

4) الادخار:

في هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أن المهاجر يميل عادةً إلى تحويل جزء من أمواله إلى بلده الأصلي بغرض ادخارها. فمنفعة المهاجر لا تقتصر على استهلاكه في بلد المقصد، بل تتمثل في ادخار جزء كبير من دخله. وغالبًا ما يتماشى سلوك الادخار لدى المهاجر مع المدة الزمنية التي يقضيها في الخارج؛ حيث يرتفع معدل الادخار إذا كانت الهجرة مؤقتة. وبخصوص ذلك، أشار Lucas 2004 إلى أن تدفق التحويلات يكون كبيرًا في المراحل الأولى للهجرة، ويتناقص تدريجيًا مع زيادة مدة بقاء المهاجر في الخارج، حتى يتوقف نهائيًا عندما ينقطع المهاجر عن التواصل مع بلده الأصلي.

5) استراتيجية المهاجر:

طور Stark (1995) نموذج استراتيجية المهاجر، الذي يفترض أن سلوك المهاجر في تحويل أمواله إلى بلده الأصلي يعتمد أساسًا على الفروق في معدل الأجر الناتجة عن تباين متوسط الإنتاجية في مناطق الاستقبال. يفترض هذا النموذج أن المهاجر يرى أن تجانس مستوى المهارة والإنتاجية للعمال في بلدان المقصد غير واضح في سوق العمل، حيث يقوم أرباب العمل في هذه المناطق بتعويض العمال المهاجرين ليس بناءً على مستوى إنتاجيتهم الحقيقية، وإنما على أساس الإنتاجية المتوسطة للعمالة المهاجرة المؤهلة وغير المؤهلة. في ظل هذه الوضعية، يقوم المهاجرون المؤهلون بوضع استراتيجية لزيادة إنتاجيتهم في مناطق الاستقبال عن طريق زيادة التحويلات المرسلة إلى العمال غير المؤهلين في بلدانهم الأصلية، بهدف منعهم من الهجرة إلى الخارج وبالتالي تخفيف الضغوط على أجورهم في الخارج، كما وضح ذلك Docquier وRapoport (2005).

كما يفترض هذا النموذج أن التحويلات المالية تتأثر بشكل مباشر بدخل المهاجر ومستوى تأهيله. وأشار Star (1995) إلى أنه في إطار نموذج استراتيجية المهاجر، فإن المهاجرين المؤهلين هم فقط من يستطيعون الهجرة إلى الخارج، أي أنه كلما ارتفع حجم هجرة العمالة المؤهلة ترتفع التحويلات المالية المرسلة إلى البلدان الأصلية. حاول Docquier وRapoport (2005) تحليل نموذج

استراتيجية المهاجر في إطار نظرية الألعاب (Game Theory)، خاصة وأنه يقوم على فرضية تضارب المصالح بين المهاجر المؤهل والمهاجر غير المؤهل. بافتراض أن المهاجرين المحتملين هما Sو H على التوالي, حيث H أقل تأهيلا من سابقه, أي أن إنتاجية H والتي تمثل القيمة π حيث أن $1>\pi>0$ أقل من إنتاجية S, ويفترض هذا النموذج مجوعة من السيناريوهات كما هو موضح:

أ) إذا فضل كلا المهاجرين البقاء في البلد الأصلي:

يحصل المهاجر H على دخل قدره I^h

يحصل المهاجر Sعلى دخل قدره $\frac{I^h}{\pi}$.

ب) في حالة هجرة S : فإنه سيحصل على دخل قدره I^S مع طرح تكاليف الهجرة إلى الخارج.

ج) أما في حالة هجرة كل منهما فإنهما سيحصلان على معدل أجر تبعا لمتوسط انتاجيتهما معا حسب فرضيات (Lucas و Oded، 1985) والذي يعادل المقدار Is $\frac{1+\pi}{2}$ مع طرح تكاليف الهجرة.

الشكل 02: المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين

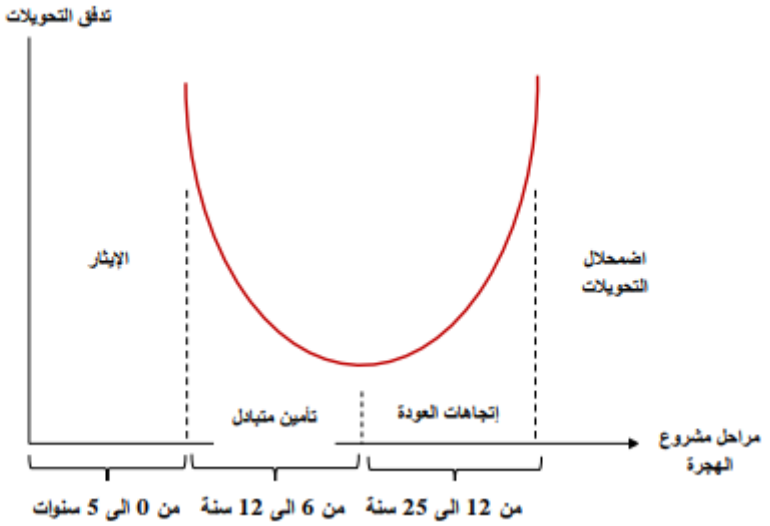

المصدر: (ملحاوي، 2018).

يوضح الجدول تطور تحويلات المهاجرين المالية مع مرور الوقت في بلد الاستقبال. في المرحلة الأولى (من 0 إلى 5 سنوات)، تكون التحويلات مرتفعة نتيجة الحماس والدافع الإيثاري القوي. بعد ذلك، في المرحلة الثانية (من 6 إلى 12 سنة)، تبدأ التحويلات في الانخفاض نتيجة ضعف الروابط أو زيادة اندماج المهاجر في المجتمع الجديد. أما في المرحلة الأخيرة (من 12 إلى 25 سنة)، فقد ترتفع التحويلات مجددًا في حال وجود اتجاهات للعودة إلى الوطن، حيث يبدأ المهاجر في إرسال الأموال لأغراض استثمارية أو استعدادًا للاستقرار النهائي

6) تحويل الأموال بهدف تسيير المحفظة المالية للمهاجر:

على المستوى الاقتصادي الكلي، تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بعوامل مالية ونقدية مثل تقلبات أسعار الصرف، معدلات الفائدة، ومعدلات التضخم. تؤثر هذه المتغيرات على قرارات المهاجرين بشأن تحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية. في هذا السياق، قام الاقتصادي Rath (2003) بتحليل تأثير هذه المتغيرات على السلوكيات الفردية للمهاجرين عند تحويل أموالهم. ووجد أن التحويلات المالية إلى الفلبين خلال سنوات الأزمة وارتفاع معدلات التضخم بين عامي 1999

و2000 تراجعت بشكل كبير بسبب انخفاض العائد المتوقع من الاستثمار في التحويلات في البلد الأصلي.

الجدول 02: الدوافع الجزئية لتحويل الأموال وأهم االمتغيرات المؤثرة فيها

	الإيثار	التبادل	التأمين المتبادل	إعادة دفع المستحقات	المصلحة الذاتية
المستوى التعليمي للمهاجر		(-)		(+)	
مستوى دخل المهاجر	(+)	(+)		(+)	(+)
رغبة المهاجر في العودة	(+)				
عدد المهاجرين في الخارج	(-)	(+)			
أصول العائلة في البلد الأصلي	(-)	(+/-)	(-)	(-/+)	(+)
مستوى دخل العائلة في البلد الأصلي		(-/+)	(-)	(-/+)	(+)
حجم الأسرة	(+)	(+)			

Source : J. Hagen-Zanker , M. Siegel (2007) , " The determinants of remittances: A review of the literature", Maastricht Graduate School of Governance , Maastricht University , Working Paper MGSoG/2007/WP003

(+): معناه وجود علاقة طردية بين الدوافع والمتغيرات.

(−): معناه وجود علاقة عكسية بين الدوافع والمتغيرات.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والمؤسسية الكلية لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين

إن سلوك المهاجر في تحويل أمواله إلى بلده الأصلي لا يعتمد فقط على الاختيارات الفردية، بل يتأثر أيضًا بعوامل اقتصادية ومؤسسية كلية على مستوى بلدان المقصد وبلدان الأصل. الدراسات الحديثة المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين تركز بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الكلية لتفسير سلوك تحويل الأموال، رغم أن هذه الدراسات لا تزال أقل تطورًا مقارنة بالدراسات الجزئية التي تركز على المحددات الفردية.

لم تدخل المقاربات الكلية مجال دراسة التحويلات المالية للمهاجرين إلا في أوائل التسعينيات، حيث بدأت مجموعة من الباحثين المتخصصين في اقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين بإجراء محاولات لدراسة هذه الظاهرة. جاء ذلك نتيجة لعجز الدراسات الجزئية عن مواكبة التطور الكبير في التحويلات المالية وتأثيرها الكبير على اقتصادات البلدان النامية. تركز الدراسات الكلية الحالية على ثلاث أنواع من المحددات:

_المحددات الاقتصادية الكلية لتدفق التحويلات المالية على مستوى بلدان المقصد أو المناطق المرسلة للتحويلات.

– المحددات الاقتصادية الكلية لتدفق التحويلات المالية على مستوى بلدان الأصل أو المناطق المستقبلة للتحويلات.

–المحددات الاقتصادية الكلية لتدفق التحويلات المالية على مستوى بلدان الأصل.

1) المحددات الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين في مناطق الإرسال و مناطق الاستقبال:

من الطبيعي أن تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في مناطق الإرسال، حيث تعكس هذه المتغيرات البيئة الاقتصادية الحاضنة للمهاجر الدولي. فأي تغير في البيئة الاقتصادية الكلية في بلدان المقصد ينعكس بشكل مباشر على حجم التحويلات المالية المرسلة من طرفه إلى بلده الأصلي. تحاول العديد من الدراسات تحديد أهم المحددات الاقتصادية الكلية في بلدان المقصد التي تؤثر على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، مثل تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة. هذه العوامل تلعب دورًا مهمًا في تحديد الوضعية الاقتصادية للمهاجر وبالتالي حجم التحويلات المالية المرسلة إلى بلده الأصلي.

في دراسات مثل Rocha El Badawi (1992) و Me Nabb (1997) و Lianos و Saka (1999)، تم ربط التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي في بلدان الوجهة بحجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. وقد وجدت هذه الدراسات أن ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الوضعية في أسواق العمل في بلدان الوجهة ينعكسان مباشرة على الوضعية الاقتصادية للمهاجرين، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى دخلهم وتأثيره على حجم التحويلات المالية المرسلة إلى بلدانهم الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت دراسة Higgans وآخرون (2004) إلى أن معدلات البطالة تؤثر مباشرة على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. وهناك أيضًا بعض الباحثين الذين اعتمدوا على نصيب الفرد من الدخل كمتغير مهم لتفسير تدفق التحويلات المالية، حيث يُظهر ذلك أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في بلدان الوجهة لا يعني بالضرورة زيادة التحويلات المالية من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، نظرًا لأن تحسن الظروف الاقتصادية الكلية في مناطق الاستقبال لا يمكن أن يكون مرفقًا بتحسن الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين. ومن جانب آخر تركز بعض الدراسات الأخرى على أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول الأصل تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين, فالظروف الاقتصادية في بلدان الأصل تؤثر بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأسر المهاجرين ما يدفعهم لإرسال المزيد من التحويلات المالية خاصة في أوقات الأزمات والكساد لمساعدة أفراد العائلة لتجاوز ذلك. بحيث ينخفض حجم هذه التحويلات عند تحسن الوضع الاقتصادي في دول

الأصل, في هذا الإطار، حاولت دراسة Sayan (2006) تحليل العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والدورات الاقتصادية باستخدام بيانات من 12 دولة نامية خلال الفترة من 1976 إلى 2003، ولاحظت وجود ارتباط معنوي بين التحويلات والدورات الاقتصادية، حيث ترتفع التحويلات في فترات الكساد وتنخفض في فترات الانتعاش والنمو الاقتصادي في بلدان الأصل. كما حاولت دراسة Huang و Vargas-silva (2006) من خلال دراسة على عينة من البلدان النامية (مثل دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية) حصر أهم المتغيرات الاقتصادية في بلدان المقصد والأصل المفسرة لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). وتوصلت هذه الدراسات إلى أن التحويلات المالية تستجيب بشكل مباشر لتغيرات مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها بلد مرسل للتحويلات، مقارنةً مع تغير مستويات النشاط الاقتصادي في البلدان المستقبلة للتحويلات مثل البرازيل، المكسيك، السلفادور، الدومنيك، وكولومبيا.

بالإضافة إلى ذلك، تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالمتغيرات المالية مثل تقلب مستويات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم. فالمهاجر لا يهدف من وراء تحويل أمواله إلى بلده الأصلي في مساعدة أفراد العائلة فقط، بل يسعى إلى إعادة استثمارها في مشاريع اقتصادية منتجة، وهذا ما يعكس دافع المصلحة الذاتية. وبالتالي، يأخذ المهاجر المتغيرات المالية في الاعتبار عند تحويل أمواله.

وفي هذا السياق، حاولت دراسة Lianos (1997) تحليل العلاقة بين التحويلات المالية ومعدل الفائدة والاستثمار في بلدان الأصل، واستنتجت وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين ومعدلات الفائدة في دول الأصل، وأثر غير واضح بين التحويلات المالية للمهاجرين ومعدل الاستثمار, فارتفاع معدلات الفائدة في دول الأصل يحفز المهاجر على تحويل مزيد من أمواله للحصول على أكبر عائد.

كما حاولت دراسة Adams (2006) تحليل العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي في بلدان الأصل وتدفق التحويلات المالية للمهاجرين، ولاحظت أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يدفع المهاجر لتحويل جزء أكبر من أمواله بهدف توظيفها في البنوك والحصول على عائد أعلى. كما

أشارت دراسة Aydes وآخرون (2005) إلى أهمية الفرق بين معدلات الفائدة في دول الأصل ودول الوجهة في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين.

من ناحية أخرى، تركز بعض الدراسات على أهمية مستوى سعر الصرف في السوق الموازية (Black Market Premium) في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، خاصة في البلدان النامية التي يكون فيها حجم السوق الموازي كبيرًا. حيث تنخفض التحويلات المالية الرسمية وتنتج نسبة كبيرة من التحويلات عبر القنوات غير الرسمية بسبب وجود تباين بين مستوى سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

2) المحددات الديمغرافية والنوعية في دول الأصل ودول المقصد:

إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية تعتبر المتغيرات الديمغرافية من بين أهم المحددات المفسرة لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين، فحجم الجاليات المهاجرة في الخارج وتركيبتها الديمغرافية ومستويات نشاطها الاقتصادي تؤثر على حجم التحويلات المرسلة ، إضافة إلى ذلك تؤثر الخصائص الديمغرافية للعائلات المتلقية للتحويلات في بلدان الأصل كحجم الأسرة ومستويات نشاطها الاقتصادي و نشاط المرأة ، من العمل، معدل الإعالة على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي.

كما تربط بعض الدراسات بين المستوى التعلمي للمهاجرين وحجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي ، حيث يقوم المهاجرين غير المؤهلين بتحويل جزء أكبر من أموالهم إلى بلدانهم الأصلية لإعادة استثمارها تمهيدا لعودتهم المرتقبة نظرا لأن مدة بقائهم تكون مؤقتة في الخارج مقارنة مع المهاجرين المؤهلين الذين يمكن لهم الاندماج في بلدان المقصد خاصة في ظل السياسات الانتقائية للهجرة في الدول المتقدمة التي تميل إلى الطلب على اليد العاملة المؤهلة.

3) المحددات المؤسسية:

تركز الدراسات الحالية المهتمة بتحليل محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين إلى دول الأصل, على أهمية المتغيرات المؤسسية والسياسية في تفسير هذه التدفقات, فنوعية المؤسسات الاقتصادية والسياسية وما يشملها من قوانين وتشريعات, ومدى توفر الاستقرار السياسي في دول الأصل تعد

من أهم العوامل المؤثرة على قرار المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي لاسيما كان الهدف من ارسال هذه الأموال هو إعادة استثمارها في بلده.

من جانب آخر, فإن تطور البنية المؤسساتية في البلدان النامية يساهم في تعزيز الأثر الإيجابي لتحويلات المهاجرين على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز معدلات الاستثمار الخاص وتنشيط النمو الاقتصادي. تشير الدراسات الحديثة إلى أن المحددات المؤسسية لتدفق تحويلات المهاجرين تتعلق أساساً بجودة المؤسسات واستقرار الحالة السياسية في بلدان الأصل، ومدى تقدم النظام المالي، وتكاليف تحويل الأموال.

3-1 نوعية المؤسسات والاستقرار السياسي في دول الأصل:

تؤثر المتغيرات المؤسسية في البلد الأصلي بشكل مباشر على التحويلات المالية للمهاجرين، حيث يشمل ذلك الاستقرار السياسي ونوعية القوانين والأنظمة، ومستويات الديمقراطية والبيروقراطية، وهذه العوامل تؤثر على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي، خاصة إذا كانت موجهة للاستثمار. فغياب مثل هذه الشروط المؤسسية وصعوبة مناخ الأعمال ينعكس بشكل سلبي على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية للمهاجرين.

من جهة أخرى، يُشجع وجود مناخ استثمار محفز المهاجرين على العودة والاستقرار في بلدانهم الأصلية، حيث يتمكنون من إعادة استثمار أموالهم. ورغم قلة الدراسات المهتمة بتقييم أثر المتغيرات المؤسسية في جذب التحويلات المالية للمهاجرين، إلا أن بعضها أوضحت درجة التأثير الكبير للمتغيرات المؤسسية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين.

في هذا السياق، أشارت دراسات مثل تلك التي أجراها فايني (1986)، وراسل (1994)، ووالبي (1991)، إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات المؤسسية في البلد الأصلي، مثل السياسات الحكومية والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى أسعار الصرف والوساطة المالية.

وفي سياق مماثل، أظهرت دراسة أجريت على تركيا أن التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل سلبي بالمتغيرات السياسية، حيث ارتفعت في حالة انخفاض المخاطر السياسية في البلد الأصلي، وانخفضت في حالة ارتفاع المخاطر السياسية في بلدان الأصل.

كما أوضح (tabit & moussir, 2016) من خلال دراسة أجريت على 22 دولة نامية خلال الفترة الممتدة (1990_2004) أن التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والناتج الداخلي الخام إضافة إلى تأثرها بالمتغيرات المؤسسية (النوعية المؤسسية), من جانب آخر, أبرزت دراسة (abbas & massoud, 2017), التي أجريت على باكستان خلال الفترة الممتدة بين 1972_2012, أن المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإضافة الى المتغيرات المؤسسية تؤثر في التحويلات المالية للمهاجرين, كمستوى الديمقراطية, والاستقرار السياسي والقوانين والرشوة.

3_2 تكاليف تحويل الأموال ودرجة تطور النظام المالي في دول الأصل:

توجد علاقة وطيدة بين مستوى تطور النظام المالي في دول الأصل وحجم التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، خاصة عبر القنوات الرسمية مثل البنوك والمؤسسات المالية. فكلما تطورت هذه القنوات، زادت جاذبيتها لنسبة كبيرة من التحويلات، بما في ذلك تلك التي كانت تمر عبر القنوات غير الرسمية، نظراً لانخفاض تكاليف المعاملات المالية، بما فيها تكاليف تحويلات المهاجرين.

في هذا السياق، أشار البنك الدولي في إحدى دراساته إلى العوامل المؤثرة على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، مثل تكاليف تحويل الأموال والمتغيرات المؤسسية، خاصة مستوى الفساد والرشوة في بلدان الأصل، بالإضافة إلى مدى انتشار المؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال وسرعة انتقالها. وقد خلصت الدراسة إلى أن التحويلات المالية تتأثر بشكل كبير بتكاليف المعاملات، مما يستدعي من البلدان المستقبلة للتحويلات العمل على خفض تكاليف تحويل الأموال لتعزيز أثرها على النمو الاقتصادي في بلدان الأصل.

كما حاول كل من Giuliano و Ruiz-Arranz (2009) الربط بين تدفق التحويلات المالية ومستوى تطور النظام المالي في دول الأصل، ولاحظا أن التحويلات المالية تؤثر بشكل أكبر

على النمو الاقتصادي في الدول التي لديها نظام مالي غير متطور، مقارنة بالدول التي تمتلك أنظمة مالية متطورة. يعود هذا التأثير المتباين إلى أن الدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة توجه التحويلات المالية للاستثمار وتزيل القيود التمويلية الناتجة عن ضعف أنظمتها المالية، مما يعزز الاستثمار والنمو الاقتصادي في بلدان الأصل.أيضاً، أشار Mandaca (2009) من خلال دراسة أجريت على عينة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى دور الوساطة المالية مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في زيادة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي (بوطالبي هـ.، المحددات والاثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين، 2018).

الشكل 03: أنواع المحددات المؤثرة على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين

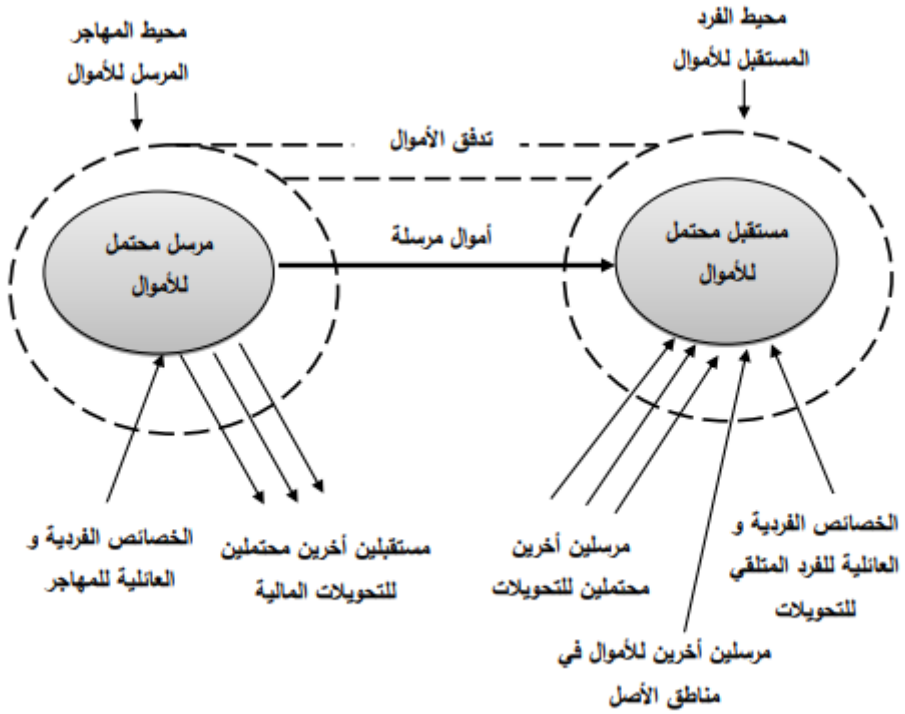

Source : Carling . J (2008) , Op Cit , pp : 587

يوضح الشكل أن تدفق التحويلات المالية من المهاجرين يتأثر بعوامل متعددة تخص كل من المرسل (المهاجر) والمستقبل (الأسرة في بلد الأصل). من جهة المهاجر، تشمل المحددات الخصائص الفردية والمالية، إضافة إلى وجود مستقبلين محتملين آخرين. أما من جهة المستقبل، فتشمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، ووجود مصادر تحويل أخرى. وتُظهر هذه العلاقة أن قرار التحويل المالي ناتج عن تفاعل معقد بين ظروف المرسل والمستقبل ضمن سياق اجتماعي واقتصادي أوسع.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل، نجد أن التحويلات المالية للمهاجرين تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد العالمي، حيث تجاوز تأثيرها الحدود الوطنية لتصبح عنصرًا أساسيًا في حياة ملايين الأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم. هذه التحويلات ليست مجرد تدفقات مالية، بل تعكس ارتباطات عميقة بين المهاجرين وأوطانهم، وتساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في الدول النامية.

مع ازدياد أهمية هذه التحويلات، تبرز الحاجة إلى فهم أعمق للعوامل التي تحفزها، وكيفية تحسين استخداماتها لتعظيم فوائدها على التنمية الاقتصادية. كما أن هناك ضرورة لتطوير سياسات دولية متكاملة تعزز من إيجابيات هذه التحويلات وتقلل من التحديات المرتبطة بها، مثل تقليل التكاليف المرتبطة بها وضمان وصول الأموال إلى المستفيدين بأسرع وأسهل الطرق

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية

تمهيد:

شهدت التحويلات المالية للمهاجرين تطورًا ملحوظًا على مدى العقود الماضية، حيث أصبحت تلعب دورًا محوريًا في دعم الاقتصاديات النامية. هذه التحويلات لم تعد مجرد مساعدات فردية للأسر في البلدان الأصلية، بل تحولت إلى عامل مؤثر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول. مع زيادة الهجرة العالمية، تصاعدت أهمية هذه التحويلات لتصبح شريان حياة اقتصادي لكثير من المجتمعات التي تعتمد عليها في تمويل الاحتياجات الأساسية وتحقيق التنمية المحلية.

في هذا الفصل، سنتناول مسار تطور التحويلات المالية للمهاجرين وتأثيرها على الدول النامية بشكل عام. سنستعرض العوامل التي أدت إلى زيادة هذه التحويلات، ونتطرق إلى كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي والحد من الفقر في هذه الدول. كما سنقوم بدراسة حالة الجزائر بشكل خاص، لنتعرف على الدور الذي تلعبه التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في دعم الاقتصاد المحلي، وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

المبحث الأول: مسار التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين أحد العناصر الأساسية في اقتصادات الدول النامية، حيث تلعب دورًا مزدوجًا يتمثل في تحسين الظروف المعيشية للأسر المستفيدة وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير العملات الأجنبية ودعم القطاعات الحيوية. ومع ازدياد تدفق المهاجرين عبر العالم، ازدادت أهمية هذه التحويلات كمصدر مستدام للدخل، متجاوزة في بعض الحالات الاستثمارات الأجنبية والمساعدات التنموية .

لقد شهدت التحويلات المالية تطورات كبيرة على مستوى الحجم والآليات، تأثرت بعوامل متعددة، من بينها التحولات الاقتصادية، التطورات التكنولوجية، والسياسات الدولية. ومع ذلك، فإن تأثير الأزمات العالمية، مثل الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية والصحية، يظل عاملًا مهما في تشكيل مسار هذه التدفقات المالية، مما يستدعي دراسة دقيقة لتحليل هذه التحولات وفهم انعكاساتها على الاقتصادات النامية .

المطلب الأول: تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في العالم وأهميتها بالنسبة للدول النامية

باتت التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للعديد من الدول النامية, كما تشير الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات التمويل الدولي, أن تدفق هذه التحويلات يشهد نموا مستمرا, ويؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية لبلدانهم الأصلية, إضافة إلى اسهاماتها في عدة مجالات, مثل خفض معدلات الفقر, تمويل المشاريع الاستثمارية, تطوير القطاع المالي...

تكتسب التحويلات المالية للمهاجرين أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الدول النامية, حيث تعد واحدة من أهم التدفقات المالية العالمية, وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره السنوي حول الهجرة الدولية والتنمية, إذ تعتبر ثاني مصدر للتمويل بعد الاستثمار الأجنبي المباشر , وتتجاوز حجم المساعدات الحكومية والخاصة المقدمة للبلدان النامية, بل إذا تم قياس التحويلات المالية الرسمية وغير الرسمية, فإنها تمثل مصدر التمويل الأول على مستوى العالم.

أما إحصائيا, فقد أشار البنك الدولي في إطار تقريره السنوي حول الهجرة الدولية والتنمية, الصادر سنة 2023, أن التحويلات المالية للمهاجرين والمسجلة رسميا على البلدان منخفضة

ومتوسطة الدخل بلغت مايقدر بنحو 656 مليار دولار لسنة 2023, لكن الحجم الفعلي للتحويلات بما في ذلك التي تتم عبر القنوات غير الرسمية, أكبر بكثير من ذلك سنة 2022, بحيث بلغت نسبة نمو التحويلات 0,7 %فقط, وهو أقل بكثير من النسب المحققة سنتي 2021و2022 والتي بلغت 10,8%و 8,3%على التوالي, (الشكل)رغم ذلك, تجاوزت قيمة التحويلات قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية.

على المستوى الإقليمي، فقد سجلت تدفقات التحويلات إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكبر زيادة بنسبة 7.7%. وعلى النقيض، تراجعت التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 15%، نتيجة لانخفاض التدفقات إلى مصر. كذلك، انخفضت التدفقات إلى منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 10%، بسبب تراجع التحويلات من روسيا إلى الدول المجاورة. تأثرت قيمة التحويلات الخارجة من روسيا بضعف قيمة الروبل أمام الدولار الأمريكي.

العوامل الرئيسية للاتجاهات الإقليمية:

تتمثل العوامل الرئيسية للاتجاهات الإقليمية في:

1. أسواق عمل قوية في الاقتصادات المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة، التي تعد أكبر مصدر للتحويلات المالية والوجهة الرئيسية للمهاجرين عالميًا.
2. تأثير انخفاض أسعار النفط على التحويلات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا.
3. تأثير أسعار الصرف على التحويلات المالية من روسيا بسبب انخفاض قيمة الروبل مقابل الدولار الأمريكي، مما أثر على التدفقات إلى مصر ونيجيريا وإثيوبيا نتيجة لتعدد أسعار الصرف والصعوبات في ميزان المدفوعات.
4. تأثير الحروب والصراعات على التدفقات، خاصة عبر القنوات الرسمية. حيث تم تشديد اللوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العديد من الممرات.

أما في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، فقد زادت تكلفة إرسال الأموال في الربع الأخير من عام 2023 مقارنة بالربع الأخير من عام 2022.

الشكل 04: أنماط النمو الإقليمي للتحويلات المالية للمهاجرين في العالم

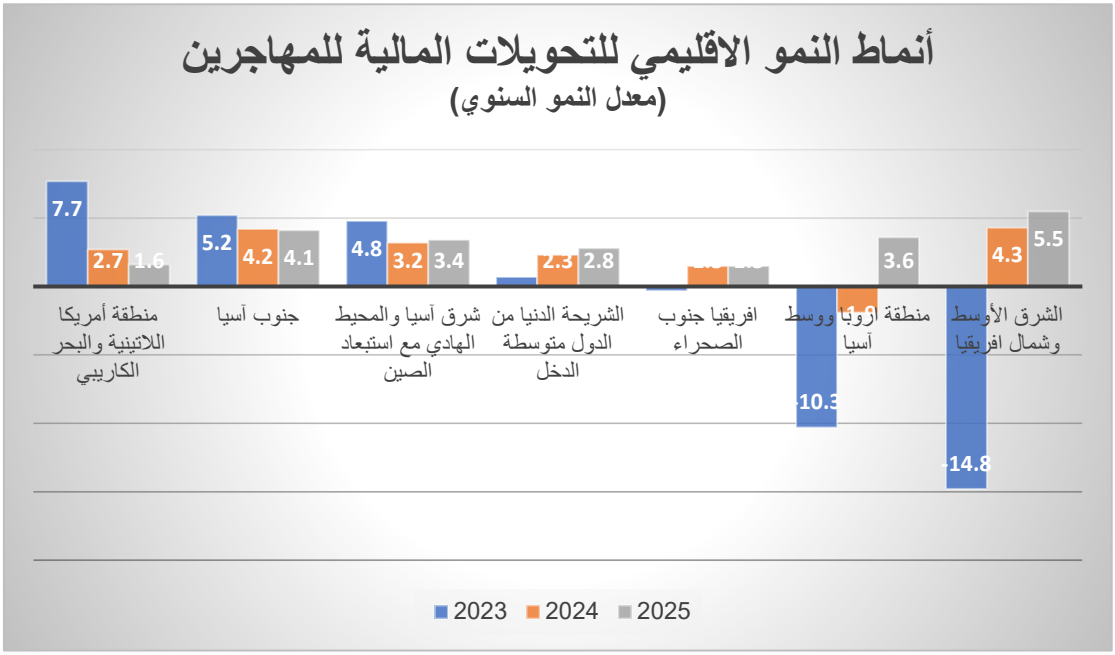

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

يعكس التباطؤ في تدفقات التحويلات في عام 2023 العودة إلى معدل النمو الطبيعي بعد الطفرة التي حدثت أعقاب جائحة كورونا عامي 2021 و2022. فمن المتوقع أن ينتعش النمو سنتي 2024 و2025، بحيث تصل التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى 690 مليار دولار بحلول عام 2025.

على الرغم من تباطؤ النمو، تجاوزت قيمة التحويلات قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية (انظر الشكل). ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بين قيمة التحويلات وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات القادمة. خلال العقد الماضي، ارتفعت التحويلات بنسبة 55%، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 48% كذلك، من المتوقع أن تتسع الفجوة بين التحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية في السنوات القادمة. ومن المرجح أن تستمر التحويلات في الزيادة بسبب ضغوط الهجرة الهائلة الناتجة عن الاتجاهات الديموغرافية، وفجوات الدخل، وتغير المناخ.

هذا لا يعني أن التحويلات يمكن أن تحل محل الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدات الإنمائية الرسمية. البلدان النامية تحتاج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في مشروعات البنية التحتية

الحيوية والمشروعات الخضراء. كما أنها تحتاج إلى مساعدات إنمائية رسمية لتلبية احتياجات التمويل العام والتصدي للتحديات الخارجية مثل أوضاع الهشاشة وتغير المناخ.

يجب على البلدان أن تأخذ بعين الاعتبار حجم التحويلات ومرونتها، وأن تجد طرقًا للاستفادة من هذه التدفقات في الحد من الفقر، وتمويل خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق الشمول المالي للأسر، وتحسين قدرة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الوصول إلى أسواق رأس المال.

الشكل رقم05: تطور حجم تدفق التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة مع مصادر التمويل

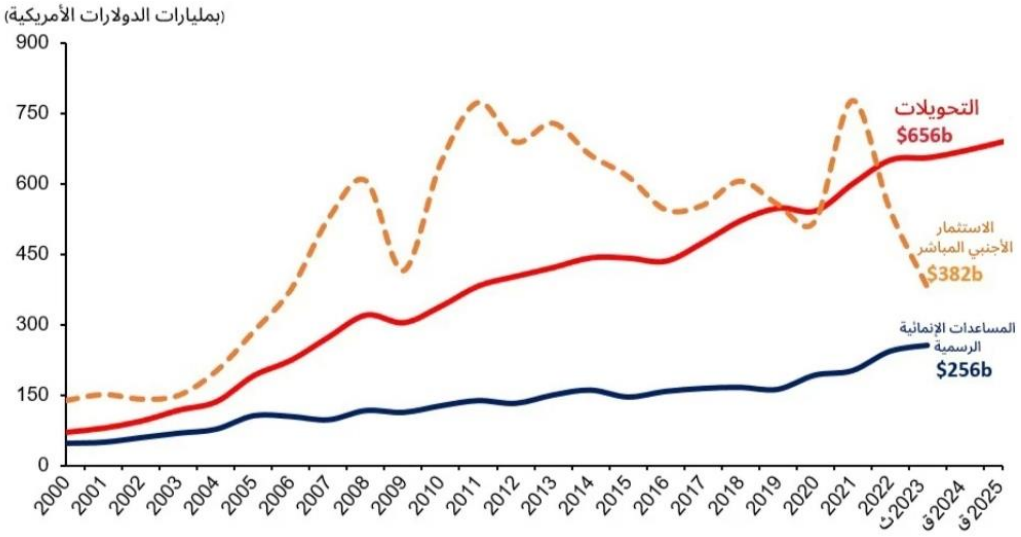

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي, ومؤشرات التنمية العالمية.

ق: توقعات

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ODA: المساعدات الإنمائية الرسمية.

يُظهر المنحنى تطور تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة بمصادر التمويل الأخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية) خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2023. بداية، يُلاحظ أن التحويلات المالية للمهاجرين اتسمت باتجاه تصاعدي مطرد، حيث بلغت قيمتها في عام 2023 حوالي 656 مليار دولار، مما يعكس دورها المتنامي كمصدر حيوي للتمويل في الدول النامية. مقارنة بذلك، نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ارتفاعه التدريجي، بلغ 382 مليار دولار فقط في نفس العام، بينما ظلت المساعدات الخارجية الأقل مساهمة بحدود 256 مليار دولار.

على مدار العقدين الماضيين، برزت التحويلات المالية كأكثر مصادر التمويل استقراراً وأقلها تأثراً بالصدمات الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً حاداً نتيجة لانخفاض الثقة في الأسواق المالية وتقلبات الاستثمارات الدولية، في حين استمرت التحويلات المالية في الارتفاع. كذلك، خلال جائحة كورونا (2020–2021)، التي أحدثت اضطراباً واسعاً في الاقتصاد العالمي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، بينما أظهرت التحويلات المالية مرونة كبيرة واستمرت في توفير دعم مالي للدول النامية.

يُعزى هذا الاستقرار النسبي في التحويلات المالية إلى اعتمادها بشكل رئيسي على العامل البشري (المهاجرين) الذين يرسلون الأموال إلى ذويهم لدعم احتياجاتهم المعيشية بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية العالمية. في المقابل، يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل مثل السياسات الاقتصادية المحلية، الاستقرار السياسي، وجاذبية الأسواق، مما يجعله عرضة للتقلبات. أما المساعدات الخارجية، فقد أظهرت استقراراً نسبياً، لكنها تظل الأقل حجماً نظراً لاعتمادها على سياسات الدول المانحة والتزاماتها المالية.

أفاد البنك الدولي في تقريره السنوي حول الهجرة الدولية والتنمية الصادر في ديسمبر 2018 بأن التحويلات المالية شهدت نموًا ملحوظًا منذ عام 2010. ففي ذلك العام، كانت التحويلات تُقدّر بحوالي 469 مليار دولار، وارتفعت إلى ما يزيد عن 592 مليار دولار في عام 2015، ثم بلغت 689 مليار دولار في عام 2018، مما يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الحجم والأهمية.

من ناحية أخرى، أثرت أزمة النفط في عام 2014 على اقتصادات بعض الدول المرسلة للتحويلات، مثل دول الخليج العربي، التي تعتبر وجهة رئيسية للعمالة الأجنبية، خاصة من دول جنوب آسيا مثل الهند وبنغلاديش, وبعض الدول العربية كمصر, لبنان, ودول المغرب العربي, وروسيا التي تمثل التحويلات المرسلة منها حوالي 60% من حجم التحويلات المرسلة إلى طاجاكستان, أرمينيا.

من الجانب الاقتصادي، يعكس هذا المنحنى الأهمية المتزايدة للتحويلات في تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، دعم الاستهلاك المحلي، وتقليل معدلات الفقر في الدول النامية. كما أن هذه التحويلات تُعد أقل تكلفة وأسرع وصولاً مقارنة بالمصادر الأخرى، مما يجعلها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن التحويلات غالباً ما تُستخدم في دعم الاستثمار الصغير مثل تمويل التعليم، الرعاية الصحية، والمشروعات الصغيرة، ما يساهم في تحسين جودة الحياة بشكل مباشر.

المطلب الثاني: تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين من أبرز مصادر التمويل الخارجي في الدول النامية, على مر السنين, شهدت هذه التحويلات تطورا كبيرا من حيث الحجم والتأثير على الاقتصاد المحلي, ففي العقود الأخيرة, تزايدت أعداد المهاجرين, مما أدى الى زيادة حجم الأموال المرسلة إلى بلدانهم الأصلية, هذه التحويلات تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة, وتعزيز التنمية الاقتصادية, وتقليل معدلات الفقر. كما أصبحت التحويلات المالية عنصرا هاما في السياسات الاقتصادية للدول النامية, حيث تسعى الحكومات الى تسهيل وتحفيز هذه التدفقات المالية من خلال تطوير البنية التحتية المالية وتحسين الخدمات المصرفية.

بما أن معظم الدول النامية تعتبر مناطق مصدرة للهجرة الدولية, فإنها تستقبل نسبة كبيرة من التحويلات, فقد شهدت التدفقات المالية لهذه الدول نموا ملحوظا, بحيث ارتفعت من 528 مليار دولار سنة 2018, الى 549 مليار دور للسنة الموالية لها, لتواصل ارتفاعها سنة 2020 لتبلغ 573 مليار دولار, ثم 589 مليار دولار سنة 2021, أما سنة 2022, فقد بلغت التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول النامية حوالي 656 مليار دولار, هذا الارتفاع الذي يعكس استمرار النمو في تدفقات التحويلات المالية ويؤكد دورها الهام في دعم اقتصاديات هذه الدول.

الشكل رقم06: تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية للفترة 2010-2022

(مليار دولار)

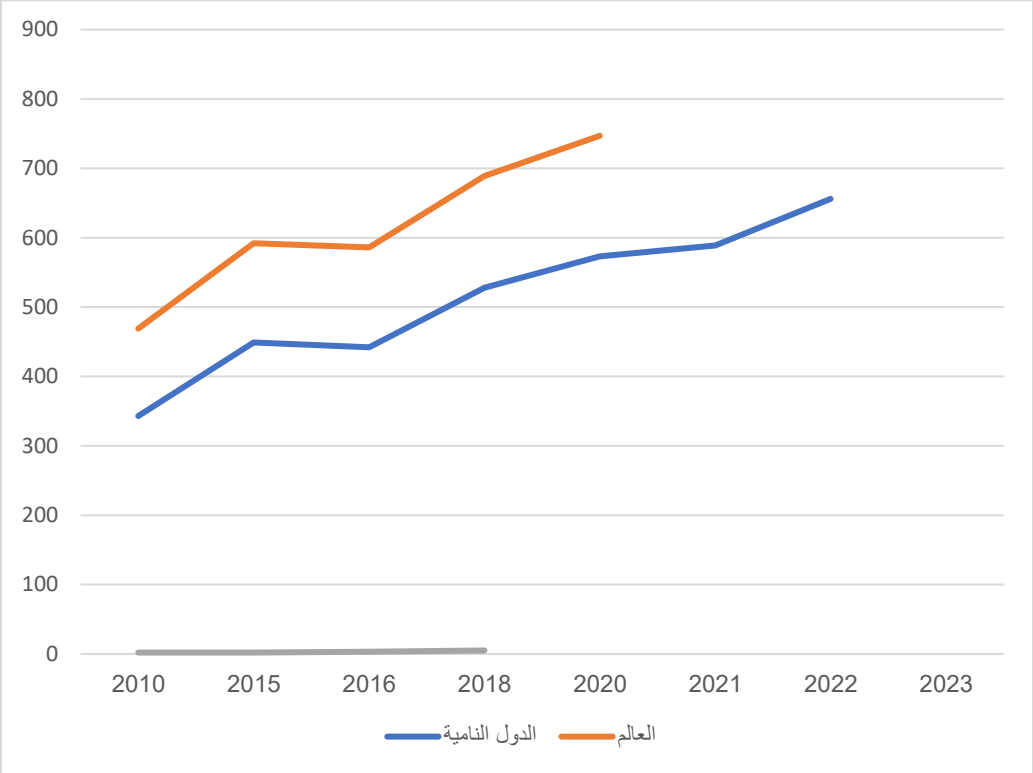

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي للفترة 2010-2022.

يُظهر الشكل تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2022. يوضح المنحنى الأزرق التغيرات في قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية، بينما يمثل المنحنى الأحمر إجمالي التحويلات العالمية.

يتضح من الرسم وجود اتجاه تصاعدي واضح في التحويلات المالية خلال الفترة الزمنية المذكورة، حيث ازدادت بشكل مستمر مع مرور السنوات. بالنسبة للدول النامية، بدأت التحويلات عند مستوى أقل من 400 مليار دولار عام 2010، ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لتتجاوز 600 مليار دولار بحلول عام 2022. في المقابل، يظهر المنحنى الخاص بالتحويلات العالمية ارتفاعاً أيضاً خلال نفس الفترة، لكنه يبقى دائماً أعلى من مستوى الدول النامية، حيث تجاوز 800 مليار دولار في 2022.

هذا التطور يعكس أهمية التحويلات المالية كأحد المصادر الرئيسية لتمويل الاقتصادات النامية، مما يشير إلى اعتماد متزايد على أموال المهاجرين في مواجهة تحديات التنمية والفقر. النمو الملحوظ في التحويلات المالية يُمكن أن يُعزى إلى زيادة أعداد المهاجرين، تحسن شبكات التحويل المالي، وانخفاض تكاليف التحويل نسبياً، إضافة إلى الحاجة المتزايدة للأسر في الدول النامية لدعم اقتصادي خارجي.

يظهر المنحنى استقراراً نسبياً خلال بعض السنوات، ربما نتيجة عوامل اقتصادية عالمية مثل الأزمات أو التباطؤ الاقتصادي، ولكنه يستعيد زخمه التصاعدي بسرعة. يُبرز هذا التحليل دور التحويلات كمصدر موثوق للدخل، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية.

الشكل رقم07: أهم عشر دول نامية مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين سنة 2023.

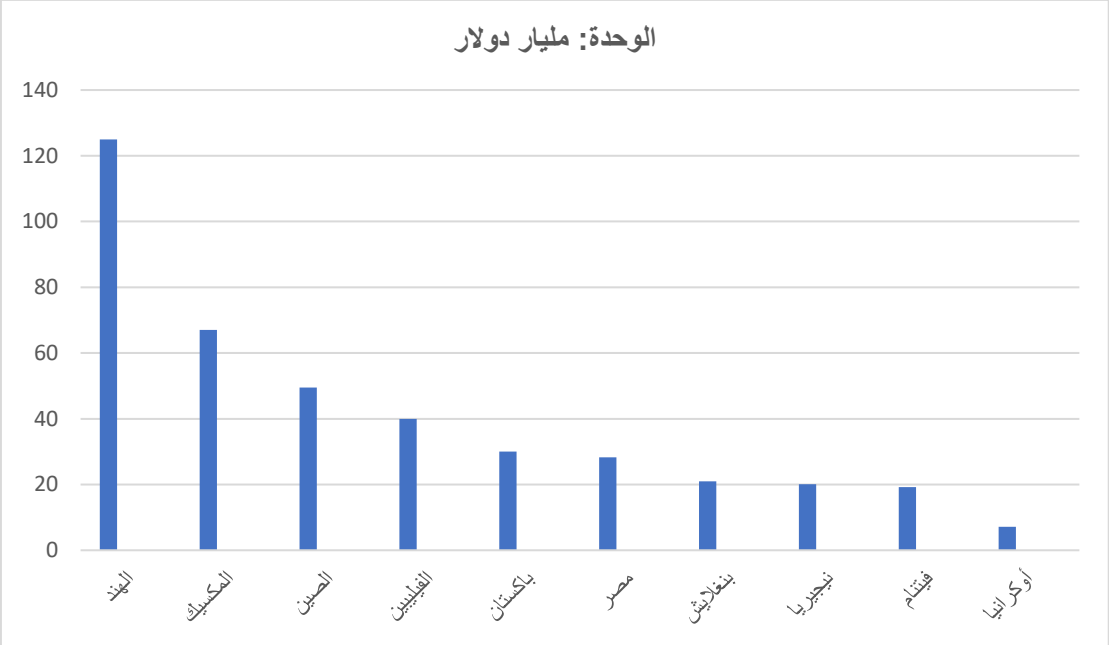

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا الى بيانات البنك الدولي ديسمبر 2022.

المنحنى البياني يوضح توزيع التحويلات المالية التي استقبلتها أهم عشر دول نامية في عام 2023. يتصدر الهند القائمة بمقدار كبير يصل إلى 125 مليار دولار، مما يعكس العدد الضخم للجالية الهندية بالخارج وأهمية التحويلات للاقتصاد الهندي. تليها المكسيك بـ67 مليار دولار، مدعومة بقربها الجغرافي من الولايات المتحدة حيث يعمل العديد من المكسيكيين. تأتي الصين في المرتبة الثالثة بـ49.5 مليار دولار، الفلبين بـ40 مليار دولار تعكس اعتمادًا كبيرًا على العمالة المهاجرة، خاصة في قطاعات التمريض والخدمات. أما مصر بـ24.2 مليار دولار وباكستان بـ29.9 مليار دولار، فتُظهر تأثير الهجرة إلى دول الخليج. الدول الأخرى مثل بنغلاديش ونيجيريا و فيتنام تتراوح بين 19 و21.5 مليار دولار، مما يعكس أهمية التحويلات لدعم اقتصاداتها. وأخيرًا، أوكرانيا بـ18.6 مليار دولار، والتي تأثرت بالهجرة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية.

بالتالي، يعكس هذا التفاوت اختلافات في حجم السكان المهاجرين، طبيعة الهجرة، ومستوى اعتماد الدول على هذه التحويلات كمصدر للنقد الأجنبي

ومن بين الاقتصادات التي تشكل فيها تدفقات التحويلات نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي, ما يبرز دورها الحيوي في تمويل عجز الحساب الجاري والموازنة العامة, نجد طاجكستان بنسبة

48%, وتونغا بنسبة 41%, ولبنان بنسبة 28 %, ونيكاراغو 27%, أما تونس فقد بلغت قيمة التحويلات المالية لمهاجريها حوالي 3,1 مليار دولار, وتعد هذه التحويلات جزءا مهما من الاقتصاد التونسي , حيث تساعد في دعم الأسر المحلية وتحسين مستوى المعيشة (Bank, 2018).

المطلب الثالث: التحويلات المالية للمهاجرين في ظل الأزمات العالمية.

إن تأثير الأزمات العالمية على التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول النامية هو موضوع ذو أهمية كبيرة، حيث تلعب التحويلات المالية دورًا حيويًا في دعم الاقتصادات النامية. حيث تظهر الدراسات التجريبية والإحصائية أن التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول النامية قد تأثرت بشكل ملحوظ بسبب الازمات العالمية, بما في ذلك جائحة كورونا.

الأزمة المالية العالمية 2008_2009: شهدت التحويلات المالية انخفاضا ملحوظا حيث تأثرت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم, خاصة التحويلات المرسلة من الولايات المتحدة وأوروبا, باعتبارها أكبر مصادر التحويلات المالية للمهاجرين, والتي انخفضت بسبب فقدان المهاجرين وظائفهم و تراجع الدخل, ورغم ذلك أظهرت التحويلات مرونة مقارنة بتدفقات رأس المال الأخرى, حيث ان هناك دراسة من صندوق النقد الدولي تشير إلى ان التحويلات المالية انخفضت بنسبة أقل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رأس المال الخاصة الأخرى, ما يدل على ان التحويلات المالية للمهاجرين تعتبر مصدرا مهما في تحقيق الاستقرار النسبي خلال الأزمات الاقتصادية العالمية, وهو ما دل عليه أيضا استقرارها ومواصلتها للتدفق حتى في خضم الأزمات, مما ساعد في توفير الدعم المالي للأسر في الدول النامية, ووفقا لبيانات البنك الدولي, انخفضت التحويلات المالية إلى الدول النامية بنسبة 5,5 % سنة 2009, وهو أكبر انخفاض شهدته التحويلات المالية منذ بدأ البنك تتبع البيانات الخاصة بالتحويلات المالية للمهاجرين, حيث أن اجمالي التحويلات انخفض من 338 مليار دولار في 2008 إلى 319 مليار دولار في 2009.

شهدت أوروبا وآسيا الوسطى أكبر نسبة انخفاض بلغت 15% , بسبب التباطؤ الاقتصادي الحاد, وفقدان الوظائف في الدول المستقبلة للمهاجرين, مثل روسيا وإيطاليا وإسبانيا.

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي, فقد انخفضت التحويلات المالية فيها بنسبة 12%, نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة, وهي مصدر رئيسي للتحويلات إلى هذه المنطقة.

وفي سنة 2010, بدأت التحويلات المالية في التعافي مع انتعاش الاقتصاد العالمي, بحيث ارتفعت التحويلات إلى الدول النامية بنسبة 6%, لتصل إلى 336 مليار دولار, مما يعكس تحسن الوضع الاقتصادي في الدول المرسلة للتحويلات, وعودة المهاجرين للعمل وإرسال الأموال إلى بلدانهم الأصلية.

أزمة ديون منطقة اليورو (2010–2012): أزمة مالية في دول منطقة اليورو بدأت في اليونان وامتدت إلى إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، مما أدى إلى ركود اقتصادي في العديد من الدول الأوروبية.

التأثير على التحويلات:

انخفاض التحويلات من أوروبا. فمع ارتفاع معدلات البطالة في دول مثل اليونان وإسبانيا، انخفضت التحويلات المالية من هذه الدول إلى الدول النامية، حيث كان العديد من المهاجرين يكافحون من أجل العثور على عمل.

إضافة الى التحول في أنماط الهجرة, إذ أن بعض المهاجرين اضطروا إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية أو الانتقال إلى دول أخرى بحثًا عن فرص أفضل.

أزمة أسعار النفط (2014–2016): انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية أدى إلى تأثيرات اقتصادية كبيرة في البلدان المصدرة للنفط، خاصة في دول الخليج.

- التأثير على التحويلاتانخفاض التحويلات من دول الخليج: دول مثل السعودية والإمارات شهدت تراجعًا في التحويلات المالية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، مما أدى إلى تقليل فرص العمل أو تخفيض الرواتب للعمال المهاجرين.

تأثير على الدول المصدرة للعمالة: دول مثل الهند وباكستان والفلبين تأثرت بشكل خاص بانخفاض التحويلات من الخليج، حيث تعتمد شريحة كبيرة من عمالتها على فرص العمل في تلك الدول.

جائحة كورونا (covid_19) 2019:

كما شهدت التحويلات المالية للمهاجرين تأثيرات كبيرة بسبب جائحة كورونا, حيث أثرت هذه الأخيرة على الاقتصادات العالمية لاسيما الدول النامية, والتي تعتمد بشكل كبير على هذه التحويلات, فحسب تقرير البنك الدولي, تراجعت التحويلات المالية العالمية بنسبة 1.6%, عام 2020, مقارنة بعام 2019, لتصل إلى 540 مليار دولار. كما تراجعت التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية بنسبة 1.6 . ويرجع سبب هذا التراجع إلى فقدان العديد من الموظفين وظائفهم, أو تقليص ساعات عملهم وانخفاض الدخل أيضا. فعلى سبيل المثال, فإن التحويلات المالية للمهاجرين الهنديين تراجعت بنسبة 9 %, سنة 2020, لتصل إلى 27 مليار دولار, أما بالنسبة للصين فقد بلغت التحويلات المالية 59.5مليار دولار, بزيادة طفيفة عن 2019 والتي كانت 59.2مليار دولار, كما شهدت المكسيك زيادة في التحويلات بنسبة 11.4%, حيث بلغت 40,5 مليار دولار مقارنة ب36,4 مليار دولار سنة 2019.

أما الفليبين فقد تراجعت فيها التحويلات لتصل 33,2 مليار دولار سنة 2020, مقارنة بسنة 2019 والتي بلغت التحويلات فيها 33,5 مليار دولار, ومصر 29,6 مليار دولار سنة 2020, بعدما كانت 30,6 مليار دولار سنة 2019.

الحرب الروسية الأوكرانية:

والتي بدأت في فبراير 2022 فقد كان لها تأثيرات كبيرة على التحويلات المالية للمهاجرين، خاصة من الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات كمصدر للدخل. يمكن تلخيص التأثيرات الرئيسية للحرب على التحويلات المالية فيما يلي:

1_انخفاض التحويلات المالية من روسيا

أ_تراجع قيمة الروبل الروسي: نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا وتراجع قيمة الروبل، انخفضت قيمة التحويلات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون من روسيا. العديد من الدول النامية تعتمد على تحويلات من مواطنيها العاملين في روسيا، مثل دول آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان). تراجعت قيمة التحويلات بالعملة المحلية، مما أثر سلبًا على دخل الأسر في هذه البلدان.

ب_العقوبات المالية: القيود على النظام المصرفي الروسي، مثل فصل بعض البنوك الروسية عن نظام سويفت، جعلت من الصعب على العمال المهاجرين إرسال الأموال إلى بلدانهم الأصلية. هذا أدى إلى تعقيد عمليات التحويل وزيادة تكاليفها.

2_ ارتفاع التحويلات من أوروبا

أ_تدفق اللاجئين: الحرب أدت إلى نزوح ملايين الأشخاص من أوكرانيا إلى الدول الأوروبية. كثير من هؤلاء اللاجئين يعتمدون على التحويلات المالية من أفراد أسرهم المقيمين في الخارج لدعم معيشتهم. هذا أدى إلى زيادة التحويلات من بعض الدول الأوروبية إلى أوكرانيا.

ب_برامج الدعم الحكومية: في بعض الدول الأوروبية، تم تقديم مساعدات حكومية للاجئين الأوكرانيين، مما ساهم في زيادة قدرتهم على إرسال الأموال إلى ذويهم في أوكرانيا.

3. تأثيرات غير مباشرة على الدول النامية

أ_ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة: نتيجة للحرب، ارتفعت أسعار الغذاء والطاقة عالميًا. هذا الأمر زاد من الضغط على الأسر في الدول النامية، والتي تعتمد على التحويلات المالية لتلبية احتياجاتها الأساسية. مع زيادة تكاليف المعيشة، قد يجد المهاجرون صعوبة أكبر في تخصيص الأموال لإرسالها إلى ذويهم.

ب_تغير مسارات التحويلات: بعض التحويلات التي كانت تتم عبر روسيا وأوكرانيا تغيرت مساراتها بسبب عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في المنطقة. هذا أدى إلى تحويل التحويلات إلى قنوات بديلة، قد تكون أقل كفاءة أو أعلى تكلفة.

4. تحول التحويلات إلى قنوات غير رسمية

مع القيود المالية المفروضة على روسيا، اضطر بعض المهاجرين إلى استخدام قنوات غير رسمية لإرسال الأموال، مما زاد من مخاطر فقدان الأموال وارتفاع تكاليف التحويل.

5. التكيف مع الظروف الجديدة

بعض الدول النامية التي تعتمد على التحويلات من روسيا بدأت تبحث عن طرق بديلة لدعم اقتصاداتها، بما في ذلك تنويع مصادر التحويلات من خلال زيادة العمالة المهاجرة إلى دول أخرى (j, 2008).

البنك الدولي أشار في تقريره لعام 2022 إلى أن التحويلات المالية من روسيا إلى بعض دول آسيا الوسطى قد انخفضت بنسبة تصل إلى 30-50% في بعض الحالات.

كما أن صندوق النقد الدولي نشر تقارير تشير إلى أن تأثير الحرب كان متفاوتًا بين الدول، حيث أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات من روسيا كانت الأكثر تضررًا.

إن الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في تحديات كبيرة للتحويلات المالية من وإلى بعض الدول النامية، خصوصًا تلك التي تعتمد على روسيا كمصدر رئيسي للتحويلات. التأثيرات تشمل انخفاض قيمة التحويلات، صعوبة إرسال الأموال، وزيادة الضغط على الأسر نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة (j، 2008).

تؤثر الأزمات العالمية بشكل كبير على التحويلات المالية للمهاجرين، حيث تؤدي إلى تغييرات في القدرة على إرسال الأموال وتؤثر على قيمة التحويلات بسبب التقلبات الاقتصادية. تختلف تأثيرات هذه الأزمات حسب نوع الأزمة والدول المتضررة، ولكنها بشكل عام تؤثر سلبًا على الاقتصادات النامية التي تعتمد على هذه التحويلات كجزء كبير من دخلها القومي.

المبحث الثاني: تقييم واقع التحويلات المالية للمهاجرين بالجزائر.

لإدراك تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، من المهم ربطها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال وحتى اليوم، وذلك وفقًا للنظام الاقتصادي السائد في كل فترة. المرحلة الأولى تمتد من عام 1962 إلى 1988، وهي مرحلة الاقتصاد الموجه الذي يعتمد على التخطيط المركزي. أما المرحلة الثانية، التي بدأت في عام 1988 وتستمر حتى الآن، فقد تميزت بإصلاحات اقتصادية كبرى تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى تحولات جوهرية في الاقتصاد والمجتمع، حيث اتجهت الجزائر نحو اقتصاد السوق مع بداية الألفية الجديدة. خلال هذه الفترة، تركزت السياسات الاقتصادية بشكل كبير على الإنفاق الحكومي المعتمد على عائدات النفط، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، خفض البطالة، وتطوير القطاعات الإنتاجية للخروج من الاعتماد على تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

في العقدين الأخيرين، كانت السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويع القطاعات التصديرية عبر تطوير وتحديث البنية التحتية من خلال مشاريع اقتصادية ضخمة. إلا أن هذه الاستراتيجية أخفقت في تحقيق النتائج المتوقعة بسبب عدد من الأسباب والعراقيل، خاصة تلك المؤسسية مثل البيروقراطية والفساد الإداري والمالي وصعوبة مناخ الأعمال. ورغم تحقيق توازن اقتصادي كلي واستقرار في المؤشرات المالية، تظل البلاد تواجه تحديات ملحة، منها ارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، التي لا تتجاوز نسبتها 2% من إجمالي الصادرات مقارنة بـ 98% لقطاع المحروقات.

كما كشفت أزمة 2014، عقب انهيار أسعار النفط العالمية، عن هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر. تلت ذلك إجراءات اقتصادية صارمة مثل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، تجميد المشاريع الاستثمارية، وخفض الإنفاق الحكومي، فضلاً عن تقليص التوظيف، خاصة في القطاع الحكومي. يتطلب الوضع الحالي إصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية عميقة، خصوصاً في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر.

المطلب الأول: تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وخصائصها

1_تطور التحويلات المالية للمهاجرين في ظل الاقتصاد الموجه 1962_1988:

قبل تقديم تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، يجب التنويه إلى نقص البيانات الإحصائية المتاحة حولها للفترة التي تلت الاستقلال من عام 1962 إلى 1970. إذ أن المصادر الدولية الرئيسة لبيانات التحويلات المالية، مثل البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توفر بيانات إحصائية بدءًا من عام 1970 فقط.

من جهة أخرى، لم تكن الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة منظمة بالشكل الكافي الذي يسهم في تتبع تطور التحويلات المالية. على الرغم من أنها كانت تتم ضمن إطار قانوني محدد من خلال اتفاقية 1963 واتفاقية 1968 المتعلقة بحركة العمال المهاجرين بين الجزائر وفرنسا، إلا أنه لم يكن هناك تقدير دقيق لحجم الأموال المحولة من الخارج إلى الجزائر بعد الاستقلال، خصوصاً الأموال المرتبطة بجبهة التحرير والأموال التي حولها المستوطنون الفرنسيون (الأقدام السوداء) من الجزائر إلى الخارج.

قبل الإعلان الرسمي عن الاستقلال، شهدت التحويلات المالية للمهاجرين نمواً ملحوظاً، وكانت تسهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وتمويل الواردات. كما كانت تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي للجزائر، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم03: تطور معدل التحويلات المالية للمهاجرين للفترة 1969_1973 (%)

السنوات / المعدل	1969	1970	1971	1972	1973
تعويضات الأجراء كنسبة من اجمالي التحويلات المالية	66.5	69.1	48.8	77.2	71.8
التحويلات كنسبة من الواردات	28.6	24.3	33.8	22.9	18.7
التحويلات كنسبة من اجمالي الناتج الداخلي الخام	8	7.1	10.7	5.8	5.9

Source: Musette .S (2011) , Op Cit , pp:234

يوضح الجدول تطور معدلات التحويلات المالية للمهاجرين خلال الفترة من 1969 إلى 1973، معبرًا عنها بثلاثة مؤشرات رئيسية. أولاً، نسبة تعويضات الأجراء من إجمالي التحويلات المالية تظهر اتجاهًا تصاعديًا بين عامي 1969 و1972، حيث ارتفعت من 66.5% في 1969 إلى ذروتها عند 77.2% في 1972، قبل أن تنخفض قليلاً إلى 71.8% في 1973. هذا يشير إلى زيادة مستمرة في تحويلات العمال المهاجرين خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أعداد العمالة المهاجرة أو زيادة الرواتب المحولة إلى بلدانهم الأصلية.

ثانيًا، عند تحليل نسبة التحويلات المالية من إجمالي الواردات، نلاحظ تناقصًا عامًا، حيث تراجعت من 28.6% في 1969 إلى 18.7% في 1973. هذا الانخفاض يمكن تفسيره بتزايد الواردات

بوتيرة أسرع من نمو التحويلات المالية، مما يعكس ربما توسعًا في النشاط التجاري والاستيراد في الدول المرسلة للتحويلات خلال تلك الفترة.

ثالثًا، نسبة التحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي تظهر اتجاهًا تنازليًا أيضًا، حيث انخفضت من 8% في 1969 إلى 5.9% في 1973. يُمكن أن يُعزى ذلك إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع مقارنة بنمو التحويلات المالية، مما يشير إلى أن الاقتصاد المحلي بدأ يصبح أقل اعتمادًا على تدفقات التحويلات كمصدر للناتج الإجمالي.

بالتالي، يُظهر الجدول تراجعًا نسبيًا في أهمية التحويلات المالية كمصدر اقتصادي للدول المستقبلة على الرغم من النمو الفعلي لهذه التدفقات، وهو ما يعكس ديناميكيات اقتصادية متغيرة تشمل توسع الواردات والناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بتطور التحويلات المالية للمهاجرين، فقد أظهرت بيانات البنك العالمي استمرار هذه التحويلات في الارتفاع بشكل تدريجي وثابت، كما يظهر في الشكل البياني المرفق.

الشكل 08: تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة 1969_1988

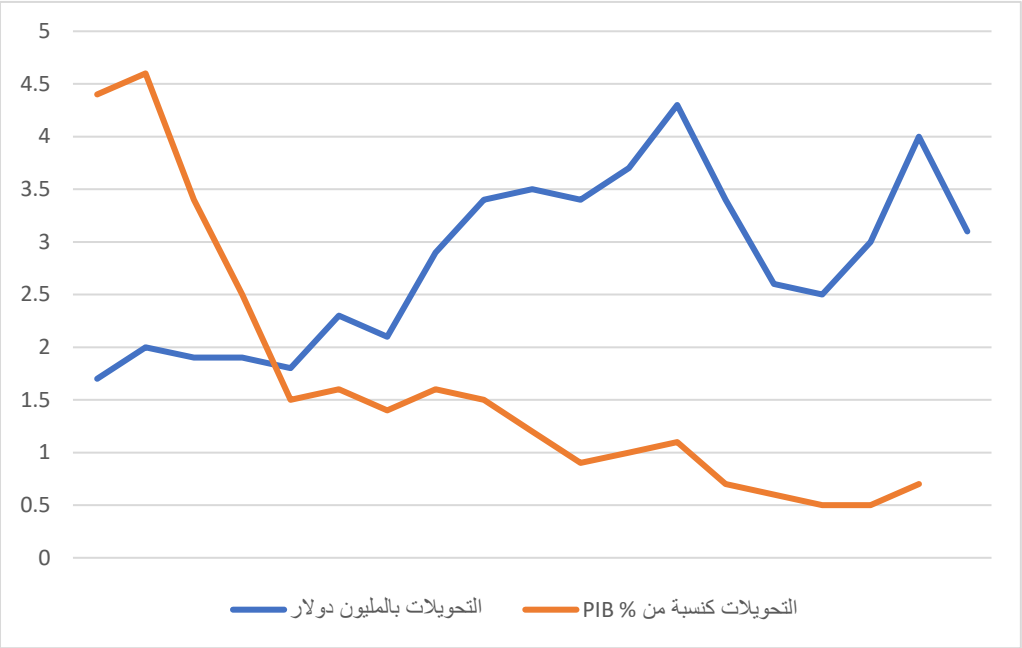

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك العالمي

يوضح المنحنى البياني تطور الصادرات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة من 1969 إلى 1988، من خلال خطين رئيسيين: القيم المطلقة للتحويلات بالمليون دولار (الخط الأزرق) والنسبة المئوية لهذه التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (الخط الأحمر). بدايةً، نلاحظ أن القيم المطلقة (الخط الأزرق) شهدت ارتفاعًا تدريجيًا خلال الفترة، حيث بدأت عند مستوى يقارب **0.5 مليون دولار** في السنوات الأولى ثم ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى ذروة بلغت حوالي **4.5 مليون دولار** في منتصف السبعينيات، لتتذبذب لاحقًا بين الانخفاض والارتفاع قبل أن تستقر في نهاية الفترة. هذه الزيادة في القيم المطلقة تشير إلى نمو التحويلات المالية بفعل تزايد أعداد المهاجرين الجزائريين وتحسن أوضاعهم الاقتصادية في البلدان التي يقيمون بها.

في المقابل، يُظهر الخط الأحمر الذي يمثل النسبة المئوية للتحويلات من الناتج المحلي الإجمالي اتجاهًا تنازليًا حادًا ومطردًا. في بداية الفترة، كانت هذه النسبة مرتفعة للغاية عند حوالي **4.5%** من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها شهدت انخفاضًا كبيرًا وسريعًا بحلول منتصف الفترة لتصل إلى أقل من **1%**، ثم استقرت نسبيًا عند هذا المستوى المنخفض حتى نهاية الفترة. هذا الانخفاض الحاد يعكس النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال هذه الفترة، حيث أصبح الاقتصاد أقل اعتمادًا على التحويلات المالية للمهاجرين.

التناقض بين ارتفاع القيم المطلقة وتراجع النسبة المئوية يشير إلى عدة أمور :أولاً، نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من نمو التحويلات المالية، مما يعكس تحسن الاقتصاد الجزائري وزيادة مصادر دخله الداخلية. ثانيًا، ربما يعكس التراجع في النسبة المئوية تحول التحويلات إلى مصدر داعم للأفراد والعائلات أكثر منه داعمًا للاقتصاد ككل. ثالثًا، قد تكون هذه الفترة قد شهدت تطورات في السياسات الاقتصادية الجزائرية مثل التصنيع أو تطوير القطاعات المحلية، ما قلل نسبيًا من أهمية التحويلات كعنصر في الناتج المحلي.

بناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين لعبت دورًا متباينًا في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة؛ فرغم ارتفاعها المطلق، تراجعت أهميتها النسبية مع توسع الاقتصاد المحلي ونموه.

أما فيما يتعلق بمكونات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال هذه الفترة، فقد كانت تتألف بشكل رئيسي من بندين أساسيين هما: تعويضات الأجور ومصادر أخرى للأجر (SART)، وتحويلات مدخرات العمال.

على الجانب الآخر، تشير بعض الدراسات، مثل دراسة Musette (2007)، إلى أن التحويلات المالية شهدت تراجعًا نسبيًا ابتداءً من عام 1977، خاصة فيما يتعلق ببند مدخرات العمال المهاجرين. يعود ذلك إلى انتشار القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال نتيجة اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري. نتيجة لهذا الوضع، أصبحت التحويلات الرسمية تقتصر على بند الأجور ومصادر أخرى للأجر (SART)، في حين بدأ البند الثاني المتعلق بمدخرات العمال المهاجرين بالتلاشي تدريجيًا حتى اختفى تمامًا مع نهاية الثمانينات

الشكل09 : تطور التحويلات بين 1968_1988 حسب بنك فرنسا

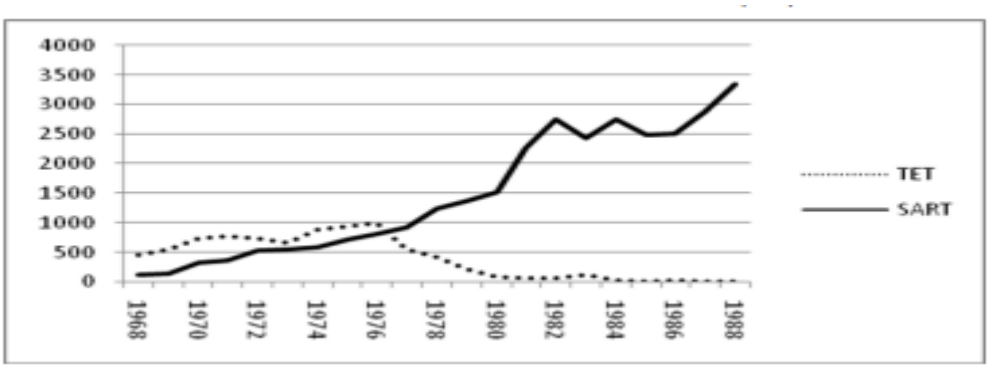

Source : Musette Saib(2011),Op Cit,pp :236

في أوائل الثمانينات، بدأت الجزائر تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية متفاقمة، تفاقمت أكثر بعد انهيار أسعار النفط في عام 1986. ونتيجة لذلك، واجهت البلاد تحديات اقتصادية كبيرة، مثل ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي أصبحت غير كافية لاستيعاب جميع القوى العاملة.

كما شهدت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين انخفاضًا حادًا خلال هذه الفترة، حيث تراجعت من 507 مليون دولار في عام 1982 إلى أدنى مستوى لها في عام 1985 عند 313 مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 352 مليون دولار في عام 1990. تميزت هذه الفترة بانخفاض حجم التحويلات عبر القنوات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد، وزيادة التحويلات عبر القنوات غير الرسمية، نتيجة انتشار السوق السوداء واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

ساهم الطلب المتزايد على العملة الصعبة، خاصة الفرنك الفرنسي، خلال هذه الفترة في تمويل استيراد المركبات بمختلف أنواعها، خصوصًا تلك المرخصة ضمن تراخيص استيراد السيارات التي لم تكن مرفقة بحق الصرف. إضافة إلى ذلك، زاد هذا الطلب من استيراد السلع الكمالية التي كانت نادرة في السوق الجزائري. نتيجة لذلك، لجأ المستفيدون من هذه التراخيص إلى السوق السوداء، حيث كانوا يعتمدون على عملية مقاصة مع العمال المهاجرين في فرنسا.

في هذا السياق، كان المستفيدون من تراخيص استيراد السيارات يستلمون الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من العمال المهاجرين لشراء ما يحتاجونه من سلع، ثم يدفعون ما يعادل تلك الأموال بالدينار في الجزائر. نتيجة لذلك، تلاشت التحويلات المالية للعمال المهاجرين عبر القنوات الرسمية

بشكل كبير، حيث أصبحت هذه الأموال تُحوَّل إلى الدينار من خلال السوق السوداء أو تُحوَّل إلى أملاك منقولة تُباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة (فايزة، 2018_2019).

2_ تطور التحويلات المالية للمهاجرين خلال المرحلة الانتقالية (1990_2000):

في عام 1989، بدأت الدولة بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية بهدف الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. ارتكزت استراتيجية هذا الانتقال على ثلاثة جوانب أساسية: السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي. ومع ذلك، واجهت الجزائر أزمة سياسية بعد وقف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991، ما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي. في ظل هذا الوضع، اتخذت الدولة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، أبرزها برنامج التعديل الهيكلي لعام 1994 بإشراف البنك الدولي. رغم أن هذه الإصلاحات ساهمت في تحقيق استقرار اقتصادي كلي، إلا أنها جاءت بتكاليف اجتماعية باهظة، تمثلت في خفض الإنفاق العام وخصخصة العديد من المؤسسات الاقتصادية الحكومية، ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، حيث بلغت حوالي 29.50% في عام 2000. كما زادت معدلات الفقر نتيجة تدهور القدرة الشرائية، ونما القطاع الموازي ليصبح الملاذ الأخير للملايين من العاطلين عن العمل. هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج، ولا سيما هجرة الكفاءات التي واجهت بطالة طويلة الأجل، بالإضافة إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الجدول04: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990_1999

	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقي
1990	19.75	16.65	0.80
1991	20.60	25.88	-1.20
1992	24.37	31.66	1.8
1993	26.22	20.54	-2.10
1994	27.73	29.04	-0.89
1995	31.84	29.77	3.79
1996	28.61	18.67	4.09
1997	25.43	5.73	1.09
1998	26.91	4.95	5.10
1999	28.44	2.64	3.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي ومعطيات الديوان الوطني للاحصائيات

يوضح الجدول تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، حيث يقدم بيانات حول معدل النمو الحقيقي، معدل التضخم، ومعدل البطالة .

فيما يتعلق بمعدل النمو الحقيقي، يتضح من الجدول التذبذب الكبير في الأداء الاقتصادي. ففي عام 1990، بلغ معدل النمو 0.80%، ولكنه شهد تراجعًا كبيرًا إلى -1.20% في عام 1991، مما يعكس تدهورًا اقتصاديًا خلال هذه الفترة. ورغم ذلك، حقق الاقتصاد انتعاشًا طفيفًا في عام 1992 بمعدل نمو 1.8%، إلا أن هذا النمو لم يكن مستدامًا حيث عاد إلى الانكماش في عام 1993بمعدل -2.10%. ومن ثم، بدأ الاقتصاد في التحسن التدريجي بدءًا من عام

1994 بمعدل نمو -0.89% وصولاً إلى أعلى مستوياته خلال الفترة عند 5.10%في عام 1998، ليختتم الفترة بمعدل نمو 3.2% في عام 1999 .

أما بالنسبة لمعدل التضخم، فقد شهد هو الآخر تقلبات كبيرة، إذ كان مرتفعًا بشكل كبير في عام 1990 بنسبة 16.65%، لكنه ارتفع بشكل ملحوظ في عام 1991إلى 25.88%، وبلغ ذروته في عام 1992 عند 31.66% مع ذلك، بدأ معدل التضخم في الانخفاض التدريجي بدءًا من عام 1993 بنسبة 20.54%، واستمر في التراجع حتى وصل إلى أدنى مستوى له في عام 1999 عند 2.64%، مما يعكس تحسنًا في استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم .

بالنسبة لمعدل البطالة، يُظهر الجدول أن هذا المؤشر ظل مرتفعًا طوال الفترة. ففي عام 1990 بلغ 19.75%، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 26.22% في عام .1993شهدت السنوات اللاحقة استمرار ارتفاع معدل البطالة، حيث بلغت ذروتها عند 31.84% في عام 1995. رغم ذلك، بدأ معدل البطالة في الانخفاض التدريجي ليصل إلى 28.44%في عام 1999 .

يتضح أن الجزائر قد شهدت أداءً سلبياً في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة التسعينيات، وخاصة في معدلات البطالة التي ارتفعت بشكل كبير. هذه الفترة كانت متزامنة مع الأزمة الاقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بإشراف المؤسسات المالية الدولية. أما بالنسبة لتطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال هذه المرحلة، فقد شهدت تقلبات عدة، حيث ارتفعت إلى 1.2 مليار دولار في عام 1991، ثم زادت إلى حوالي 1.4 مليار دولار في عام 1994، قبل أن تنخفض إلى حوالي 880 مليون دولار في عام 1996، ومن ثم إلى 790 مليون دولار في عام 1999، كما هو موضح في الشكل الهندسي التالي:

الشكل06: تطور التحويلات المالية بين 1991_1999 (مليون دولار, %)

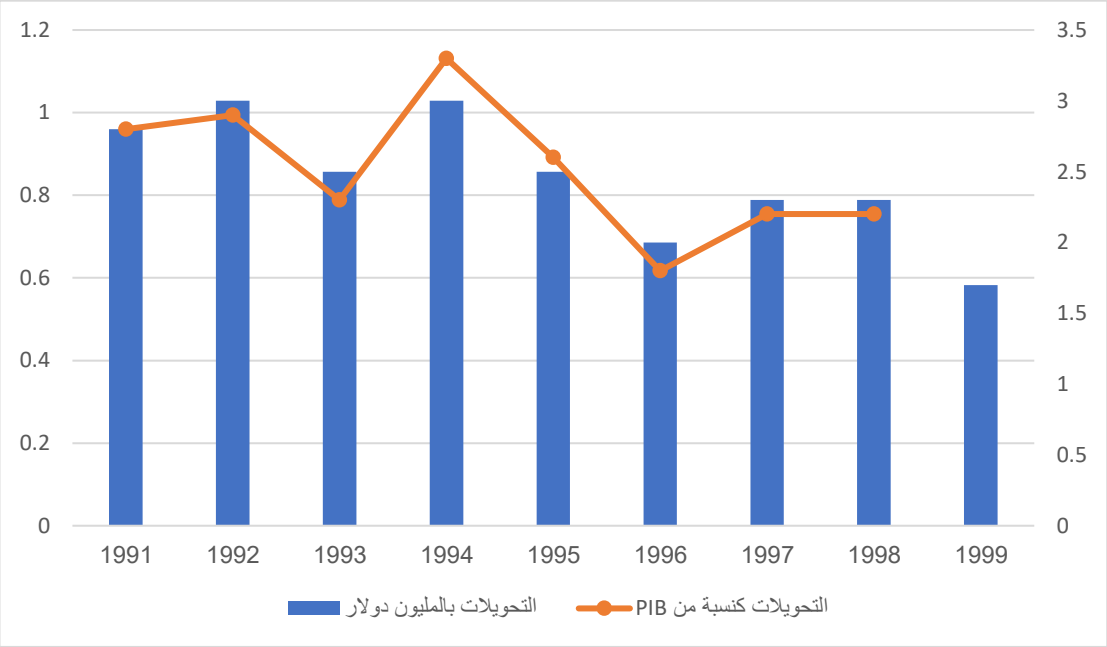

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات البنك العالمي

يوضح الشكل تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة الممتدة بين 1991 و1999، سواء من حيث قيمتها بالدولار الأمريكي أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

تشير الأعمدة الزرقاء إلى قيمة التحويلات بالدولار، حيث حافظت التحويلات على استقرار نسبي خلال معظم الفترة، مع تسجيل أعلى قيمة في عام 1997، حيث بلغت ذروتها. بعد ذلك، شهدت التحويلات انخفاضًا تدريجيًا لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 1999 .

أما الخط الأحمر فيمثل نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُظهر تذبذبًا واضحًا خلال الفترة. ففي عام 1991، كانت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي معتدلة، لكنها شهدت انخفاضًا ملحوظًا في الأعوام اللاحقة، لتصل إلى أدنى مستوياتها في منتصف التسعينيات، قبل أن ترتفع مجددًا بشكل ملحوظ في عام 1997. ومع نهاية الفترة في عام 1999، عادت النسبة للانخفاض .

يُظهر الشكل العلاقة بين التحويلات المالية وأداء الاقتصاد الكلي، حيث كانت التحويلات تمثل مصدرًا هامًا للنقد الأجنبي ودعامة اقتصادية أساسية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها الجزائر خلال التسعينيات.

نلاحظ أن التحويلات المالية شهدت نموًا كبيرًا، خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1991 و1995. يمكن تفسير هذا الارتفاع بعدة عوامل، من بينها الجوانب الاقتصادية التي تميزت بسلسلة من الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها الدولة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية. هذه الإصلاحات كان لها تأثير عميق على الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي للجزائريين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر وتراجعت القدرة الشرائية. لهذا السبب، ازدادت التحويلات المالية خلال هذه الفترة، لأنها غالبًا ما ترتفع في أوقات الأزمات نظرًا لطابعها الاجتماعي. من ناحية أخرى، تميزت هذه الفترة بانعدام الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، مما دفع عددًا كبيرًا من الجزائريين إلى الهجرة واللجوء إلى الخارج، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد أفراد الجالية الجزائرية في الخارج، وبالتالي ارتفاع حجم التحويلات المالية المرسلة إلى الجزائر.

3_تطور التحويلات المالية ابتداء من سنة 2000:

مع بداية الألفية الجديدة، شهدت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين انخفاضًا ملحوظًا، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2001، بتقدير حوالي 670 مليون دولار. ثم بدأت هذه التحويلات في الارتفاع تدريجياً في السنوات التالية، حيث وصلت إلى نحو مليار دولار في عام 2002، وارتفعت إلى أعلى مستوى لها في عام 2004، حين بلغت 2.4 مليار دولار. واستقرت التحويلات بعد ذلك في حدود 2 إلى 2.5 مليار دولار حتى عام 2018. يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير في حجم التحويلات بتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية واستقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي ملحوظة، بفضل الوفرة المالية التي استفادت منها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ساهم في تحسين التحويلات المالية. كما ساهم ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين العائدين إلى الوطن، وخاصة العمال المتقاعدين، في ظل استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، في هذا التحسن. ومع ذلك، تبقى التحويلات المالية للمهاجرين ضعيفة نسبياً مقارنة بدول الجوار مثل المغرب. علاوة على ذلك، تمر نسبة كبيرة من هذه التحويلات عبر القنوات غير الرسمية، مما يجعل من الصعب تقييمها بدقة.

خلال أزمة كوفيد-19، تأثرت التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر بشكل ملحوظ. في عام 2020، انخفضت التحويلات إلى حوالي 1.7 مليار دولار، مقارنة بـ2.2 مليار دولار في عام 2019، ما يمثل انخفاضًا بنسبة 23%. كان لهذا الانخفاض علاقة مباشرة بالقيود العالمية على

السفر والإغلاق في الدول المضيفة، مما أثر على قدرة المهاجرين على إرسال الأموال. ومع ذلك، شهدت التحويلات تحسنًا تدريجيًا في السنوات التالية، حيث ارتفعت إلى حوالي 2.1 مليار دولار في عام 2021، واستقرت عند حوالي 2.3 مليار دولار في عام 2022. هذه الزيادة اللاحقة يمكن أن تُعزى إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية وعودة النشاط الاقتصادي تدريجيًا في الدول المضيفة كما تميزت الفترة خلال الأزمة بزيادة في استخدام القنوات الرقمية للتحويلات المالية، حيث أظهرت البيانات ارتفاعًا بنسبة 30% في التحويلات الرقمية مقارنة بالطرق التقليدية. بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة، مثل المغرب الذي شهد انخفاضًا أقل حدة، كانت التحويلات المالية الجزائرية متأثرة بشكل كبير بأوضاع السوق العالمية والإجراءات الصحية. هذه الإحصائيات تسلط الضوء على الأثر الكبير للأزمة على التحويلات ودور هذه التدفقات في دعم الأسر الجزائرية خلال الأوقات الصعبة.

الشكل رقم07 : تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 2000_2022

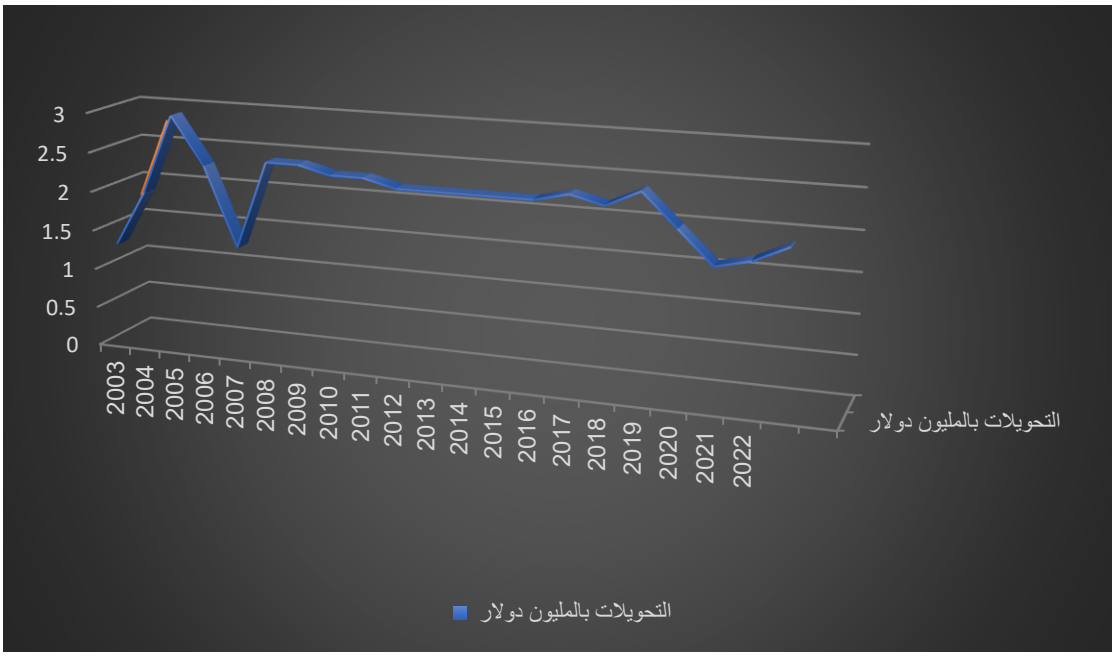

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير الهجرة والتنمية.

يوضح المنحنى البياني تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين عامي 2000 و2022، حيث شهدت هذه التحويلات تذبذبًا ملحوظًا يعكس تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية

والمحلية. ففي بداية الفترة الزمنية، تحديدًا بين عامي 2000 و2009، اتسمت التحويلات بنمو مطرد، حيث ارتفعت من مستويات منخفضة إلى ذروتها قرب منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما قد يُعزى إلى التحسن النسبي في الظروف الاقتصادية العالمية، وزيادة عدد المهاجرين الجزائريين، ودعم سياسات التحويلات المالية التي سهلت تدفق الأموال. خلال هذه الفترة، بلغت التحويلات مستويات تجاوزت 2.5مليار دولار، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا عليها كمصدر للعملات الأجنبية والدخل الوطني.

ومع ذلك، بدءًا من عام 2010، يظهر المنحنى انخفاضًا حادًا في التحويلات، مما يعكس تأثرها بالأزمات المالية العالمية، خاصة تداعيات الأزمة الاقتصادية لعام 2008، التي ربما أدت إلى انخفاض الدخل المتاح للمهاجرين لتحويل الأموال. بحلول عام 2015، استقرت التحويلات عند مستويات أقل من الذروة السابقة، لتتراوح حول 1.5 مليار دولار، وهو انخفاض ملحوظ يعكس تأثيرات طويلة الأمد على التدفقات المالية، بما في ذلك التغيرات في سياسات الدول المستقبلة للمهاجرين والضغوط الاقتصادية المتزايدة.

في السنوات الأخيرة، تحديدًا بين عامي 2020 و2022، شهدت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين انخفاضًا إضافيًا بسبب الأزمات العالمية المستجدة، مثل جائحة كوفيد-19، التي أثرت على النشاط الاقتصادي العالمي وقلصت فرص العمل والدخل للمهاجرين في الخارج. خلال هذه الفترة، انخفضت التحويلات إلى أقل من 1 مليار دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ عقود. ورغم ذلك، يُلاحظ انتعاش طفيف في عام 2022، ما يعكس مرونة نسبية في استعادة التحويلات جزئيًا مع تعافي النشاط الاقتصادي العالمي.

يُبرز هذا التحليل التذبذب الواضح في مسار التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وتأثرها بالعوامل الاقتصادية الكلية والأزمات العالمية. كما يعكس أهمية التحويلات كمصدر مالي حيوي للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل إحدى دعائم العملات الأجنبية التي تدعم ميزان المدفوعات الوطني. هذه الاتجاهات الإحصائية تؤكد الحاجة إلى سياسات وطنية تحفز استقرار التحويلات وتخفيف تأثير الأزمات على المهاجرين ودعم أسرهم في الداخل. كما تُعد وسيلة لدعم الاستثمار المحلي في قطاعات مختلفة مثل العقارات والخدمات.

المطلب الثاني: قنوات إرسال التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.

للمهاجرين الجزائريين قنوات متعددة, يمكن تقسيمها إلى:

I. **قنوات رسمية:** يعتمد المهاجرون الجزائريون في تحويل أموالهم إلى الجزائر الى قنوات رسمية تشمل أساسا مايلي:

1_ بريد الجزائر: وهي عبارة عن هيئة حكومية مسؤولة عن تقديم خدمات البريد والاتصالات في الجزائر, وهي إحدى أقدم المؤسسات المتخصصة في تحويل الأموال من خلال مكاتبها الموزعة عبر كافة التراب الوطني, ولها تغطية واسعة مقارنة مع باقي المؤسسات الإخرى ما يعود إلى تكلفتها المنخفضة, وبالرغم من ذلك يبقى الاعتماد عليها في التحويلات المالية للمهاجرين نسبيا نوعا ما.

2_ البنوك:

عبر الحسابات البنكية، يمكن للمهاجرين تحويل أموالهم من الخارج إلى الجزائر. تحدد التعليمة رقم 92-202 الصادرة بتاريخ 20-02-1991 شروط فتح وطريقة عمل هذه الحسابات. ومع ذلك، تظل البنوك محدودة في تقديم خدماتها نظرًا لتكلفتها المرتفعة، وبطء معاملاتها، وضعف تغطيتها خاصة في المناطق الريفية، حيث تقتصر الخدمات على المدن التي تحتوي على فروع بنكية. كما أن هناك نقصًا في الخدمات المالية المتعلقة بتحويل الأموال إلى الجزائر، بالإضافة إلى غياب فروع بنكية جزائرية في الخارج، مما يعوق الجالية الوطنية عن استخدام القنوات الرسمية بدلاً من السوق الموازي. رغم محاولات الحكومات المتعاقبة لتعزيز مشروع فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، خاصة في فرنسا، فقد وافقت الحكومة في عام 2014 على طلب بنك الجزائر الخارجي لفتح فروع في فرنسا، بهدف تمكين الجالية المقيمة في أوروبا من تحويل مدخراتها عبر القنوات الرسمية والاستفادة من التسهيلات المقدمة، خاصة في قطاع السكن.

3_ المؤسسات المالية العالمية المتخصصة في تحويل الأموال، مثل ويسترن يونيون، بدأت تهيمن على سوق التحويلات المالية في الجزائر بدءًا من عام 2000 بفضل انخفاض تكاليفها وسرعة معاملاتها. تمتاز هذه المؤسسات بتغطيتها الواسعة التي تشمل معظم دول العالم. من بين أبرز هذه المؤسسات، نجد ويسترن يونيون الأمريكية، التي تعمل بالتعاون مع بريد الجزائر. تمتلك ويسترن يونيون أكثر من 500,000 وكالة حول العالم، وفي الجزائر وحدها يوجد حوالي 700 وكالة.

إضافة إلى وجود فروع لمؤسسة ويسترن يونيون في بعض البنوك التي تعاقدت معها مثل الشركة العامة الجزائرية (Bup) والبنك الوطني الباريسي (Société Générale d'Algérie)، تتيح هذه المؤسسة للمقيمين في الخارج تحويل أموالهم إلى الجزائر، وكذلك تحويل الأموال من ولاية إلى أخرى داخل الجزائر. إلا أنه لا يُسمح للمقيمين في الجزائر بتحويل الأموال إلى الخارج، وهو ما يختلف عما هو معمول به في معظم دول العالم.

من جهة أخرى، يمكن للشخص الذي يستلم التحويلات عبر ويسترن يونيون سحب الأموال بالدينار الجزائري فقط، وليس بالعملات الأجنبية مثل الأورو أو الدولار، وبسعر الصرف الرسمي. في ظل وجود سوق سوداء نشط للصرف في الجزائر، يلجأ العديد من المهاجرين إلى القنوات الموازية للاستفادة من الفرق بين السعرين الرسمي والموازي. يمكن للمرسل أيضًا استخدام شبكة الإنترنت لتحويل الأموال عبر وكالة ويسترن يونيون بشرط امتلاك بطاقة بنكية.

بجانب ويسترن يونيون، توجد مؤسسة موني جرام (Money Gram) التي تعمل بدرجة أقل. ورغم ذلك، تبقى مساهمة المؤسسات المالية العالمية في جذب أموال المهاجرين إلى الجزائر دون المستوى المطلوب مقارنة بحجم الجالية الجزائرية في المهجر وإمكانياتها المالية. بالمقارنة مع بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس، التي تشهد نشاطًا أكبر لهذه المؤسسات بفضل انخفاض القيود المفروضة على عملها، يظهر حجم الأموال المحولة إلى الجزائر كأقل بكثير مقارنة بهذه البلدان.

II. القنوات غير الرسمية :

تتعدد وتتنوع القنوات الموازية لتحويل الأموال، حيث يؤدي ضعف النظام المالي في الجزائر من حيث جودة الخدمات المالية وسرعة المعاملات وارتفاع تكلفتها إلى دفع المهاجرين للاعتماد على هذه القنوات غير الرسمية. غالبًا ما تتشكل هذه القنوات من خلال الروابط العائلية والاجتماعية، وتشمل عدة آليات رئيسية، منها:

تحويل الأموال مباشرة من المهاجر إلى أفراد أسرته في الجزائر عند عودته إلى الوطن، حيث يجلب معه سيولة مالية، خاصةً خلال فترات العطل أو المناسبات مثل الأعياد. تسهم هذه السيولة في تغذية سوق الصرف الموازي بالعملة الصعبة كما هو الحال في الجزائر.

تحويل الأموال من المهاجر إلى الجزائر من خلال أفراد الأسرة أو الأقارب المقيمين في الخارج، أو عند زيارتهم للمهاجر في بلد الاستقبال.

تحويل الأموال يتم أحيانًا عبر شخص متخصص في تحويل الأموال، وعادةً ما يكون من نفس منطقة المهاجر الأصلية. هذه العملية تعتمد بشكل أساسي على الثقة المتبادلة بين المهاجر والشخص الذي يقوم بتحويل الأموال.

عملية المقاصة بين المواطنين: تشمل هذه الآلية قيام المهاجر في بلد الاستقبال بتسديد قيمة مشتريات أو فواتير بالعملة الصعبة لصالح مواطن من معارفه، وفي المقابل يقوم ذلك المواطن بتزويد حساب المهاجر أو حساب أسرته في البلد الأصلي بالعملة الوطنية.

من ناحية أخرى، لا يقتصر استخدام القنوات الموازية في تحويل الأموال على المهاجرين الذين يقيمون في وضعية غير قانونية فقط، بل يشمل أيضاً المهاجرين الشرعيين الذين يفضلون هذا الأسلوب بسبب تكلفته المنخفضة مقارنةً بالمعاملات الرسمية. في القنوات الرسمية، يضطر المهاجر إلى دفع تكاليف خدمات تحويل الأموال، سواء عبر البنوك أو شبكات البريد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحويل الأموال عبر القنوات الموازية يتميز بالسرعة النسبية مقارنةً بالقنوات الرسمية التي تستغرق وقتًا أطول بسبب ضعف مستوى التغطية.

تشير البيانات إلى أن نسبة التحويلات غير الرسمية من إجمالي التحويلات في دول المنطقة تتفاوت بشكل كبير. حيث بلغت هذه النسبة حوالي 34% في المغرب، و20% في تونس، و57% في الجزائر، و56% في مصر، و80% في السودان. وأوضحت دراسة لوزارة الداخلية الفرنسية بشأن المهاجرين الأجانب المقيمين على أراضيها أن أكثر من نصف تحويلات الجالية الجزائرية تتم بطرق غير شرعية، حيث قُدرت تحويلات المهاجرين الجزائريين في فرنسا بحوالي 3.15 مليار يورو، منها 1.8 مليار يورو تم تحويلها بطرق غير شرعية. ووفقًا لنفس الدراسة، فإن السبب في ارتفاع التحويلات غير الشرعية مقارنة بالتحويلات الرسمية يعود إلى سوق الصرف الموازية التي تقدم أسعارًا مرتفعة للعملات الأجنبية مقارنة بتلك التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

كما تشير بعض الدراسات الحديثة، مثل دراسة Musette (2011)، التي شملت عينة من 152 أسرة مستقبلة للتحويلات المالية في عام 2007 من عدة ولايات منها تلمسان، سطيف،

بجاية، والجزائر العاصمة، بالإضافة إلى عينة أخرى من 431 مهاجرًا عائدًا في الجزائر العاصمة في عام 2008، إلى ضعف مساهمة القنوات الرسمية في تحويل الأموال، حيث لم تتجاوز نسبة التحويل عبر البنوك 4%، بينما بلغت نسبة التحويل عبر مكاتب البريد 34%. أما النسبة الأكبر من الأموال المحولة فتتم عبر القنوات الموازية، سواء عن طريق المهاجر نفسه أو من خلال أفراد أسرته أو أصدقائه المقيمين في الخارج.

وفي دراسة أخرى للباحث Deti (2015)، شملت عينة من 200 مهاجر في ولايات وهران، معسكر، غليزان، ومستغانم، أشارت النتائج إلى أن 11.5% فقط من المهاجرين يستخدمون القنوات الرسمية لتحويل أموالهم من الخارج إلى الجزائر، وهو ما يمثل 8.8% فقط من مجموع الأموال المحولة. في حين يعتمد 74% من المهاجرين على القنوات الموازية. ووفقًا لنتائج هذه الدراسة، فإن القنوات الموازية تحوّل أكثر من تسعة أضعاف ما تحوله القنوات الرسمية.

ورغم ذلك، تبقى عملية تقييم حجم الأموال المحولة من الخارج عبر القنوات الموازية أمرًا بالغ الصعوبة نظرًا لعدم وجود دراسات وطنية شاملة تغطي جميع ولايات الجزائر. فمعظم التقديرات تعتمد على دراسات محدودة أجريت في مناطق معينة، مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها بشكل قاطع في تقييم حجم الأموال المحولة من الخارج إلى الجزائر. ومع ذلك، من المؤكد أن القنوات الموازية تسهم بشكل كبير في تحويل أموال المهاجرين الجزائريين.

المطلب الثالث: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في الجزائر

تُسهم التحويلات المالية في تطوير البلدان الأصلية على عدة أصعدة، من خلال تقليل مستويات الفقر عبر زيادة دخل الأسر المستفيدة وتمويل احتياجاتها اليومية. في هذا السياق، أشار كل من حمودة وموسات (2006) إلى دور تحويلات المهاجرين الجزائريين في تخفيف حدة الفقر خلال السنوات الأولى من استقلال الجزائر. كما أظهرت دراسة أجراها الموحوب وآخرون (2008) شملت بعض المناطق المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر، مثل بلدية إيجور في ولاية تيزي وزو وبلدية ندرومة في ولاية تلمسان، أن التحويلات تلعب دورًا مهمًا في تقليل الفقر. قام الباحثون في البداية بتقدير نسبة الفقر في ظل وجود التحويلات والهجرة كعاملين مؤثرين على عينة تضم 584 أسرة، ووجدوا أن النسبة تبلغ حوالي 8%. بعد ذلك، قاموا بتقدير نسبة الفقر في غياب هذه التحويلات والهجرة على عينة أخرى تضم 1783 أسرة، ولاحظوا أن نسبة الفقر ارتفعت إلى

24.4%. واستنتجوا أن التحويلات المالية في الجزائر تساهم بشكل إيجابي في تقليل الفقر في المناطق المستقبلة لها. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التحويلات المالية لا تساهم بشكل إيجابي في تقليل حدة الفقر في جميع الحالات.

تظهر دراسة أجراها الباحث benalloun (2009) في منطقة القبائل أن نسبة الفقر بين الأسر المتلقية للتحويلات المالية تقدر بحوالي 5.4%، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 17.5% بين الأسر التي لا تستفيد من التحويلات. كما أظهرت الدراسة أن التحويلات تساهم في زيادة الإنفاق الفردي بحوالي 29%، وتقلل من احتمالية وقوع الأسر في الفقر بنسبة 7.2%. من ناحية أخرى، أشار الباحث bouklia (2010) إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية للدول المستقبلة، عبر تأثيرها على عدة قنوات. ففي جانب الاستهلاك النهائي، تساهم التحويلات في زيادة الدخل الوطني من خلال تعزيز الطلب النهائي، كما أن زيادة معدل استهلاك العائلات المستفيدة من التحويلات يعزز هذا التأثير. بالإضافة إلى ذلك، يسهم تدفق التحويلات في التخفيف من حدة البطالة من خلال تأخير دخول بعض الفئات، مثل النساء والأطفال، إلى سوق العمل، مما يمنحهم فرصة لمواصلة التعليم، وهو ما يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي على المدى البعيد. كما يعزز تدفق التحويلات احتياطي النقد الأجنبي، مما يؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات وقدرة الدولة المستقبلة للتحويلات على تمويل وارداتها. وفي النهاية، تلعب التحويلات المالية دوراً في خفض معدلات الفقر في المناطق التي تستفيد منها.

المبحث الثالث: العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والمؤشرات الاقتصادية

تعد التحويلات المالية للمهاجرين من بين التدفقات المالية الأكثر تأثيراً على اقتصادات الدول النامية، حيث تسهم في تحسين مستويات الدخل للأسر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومع ازدياد حجم هذه التحويلات، تزايدت أهميتها كمحرك للتنمية الاقتصادية وكمصدر رئيسي للعملات الأجنبية، مما يبرز ضرورة دراسة تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية المختلفة

المطلب الأول: التحويلات المالية و النمو الاقتصادي

في دراسة للباحثة رشا سيروب بعنوان "أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في سوريا, تم إجراء البحث لتقييم تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة من 2000 إلى 2017 باستخدام نموذج إنجل – جرانجر ذي الخطوتين وطريقة جوهانسون لتقدير السلاسل الزمنية. أظهرت النتائج وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي، حيث تساهم التحويلات بشكل سلبي في النمو الاقتصادي، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار في رأس المال البشري. أما المستوردات والاستثمار الحكومي فقد أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً على المديين القصير والطويل.

وفي دراسة لكل من موبينزون أبوفاليف وريكاردو بوستيلو بعنوان "تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي والحد من الفقر بين بلدان رابطة الدول المستقلة", هدفت الورقة إلى تقييم تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي والحد من الفقر بين دول ما بعد الاتحاد السوفياتي. تم مقارنة التحويلات بمصادر أخرى لرأس المال مثل المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات متعلقة بالنمو الاقتصادي وتقديرات الفقر (عدد الفقراء، فجوة الفقر، شدة الفقر) في 10 جمهوريات سابقة من الاتحاد السوفيتي السابق أو ما يُعرف بكومنولث الدول المستقلة (CIS). وخلصت الدراسة إلى أن زيادة بنسبة 1% في تدفقات التحويلات تؤدي إلى ارتفاع بنسبة 0.25% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض بنسبة 2% في شدة الفقر، مما يشير إلى أن التحويلات قد أدت إلى تقليل كبير في معدلات الفقر من خلال زيادة الدخل وتسوية مستويات لاستهلاك.

أما دراسة الباحثة جمانة محمد الطفيلي بعنوان "أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في لبنان، تناولت الورقة تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي في لبنان. تم الحصول على بيانات سنوية من عام 2003 إلى 2017 لكل من التحويلات والناتج المحلي الإجمالي للبنان من مؤشرات التنمية للبنك الدولي، وتم تحليلها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). كشفت النتائج أن تدفق التحويلات إلى لبنان له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة النسبة المئوية في التحويلات إلى زيادة النمو الاقتصادي بنحو 2% عند مستوى أهمية أقل من 1%. وتقترح الباحثة على الحكومة تشجيع المهاجرين اللبنانيين على استثمار أموالهم في البلاد من خلال اتباع سياسة مواتية وجذابة للاستثمار، بما يتيح الاستفادة الكاملة من التحويلات المالية المحتملة.

في دراسة للباحثة بثينة الأسماعي الإدريسي بعنوان "تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج: سياقها وتيرتها وآفاق تعزيزها" (الأسماعي الإدريسي، 2010)، تهدف الدراسة إلى تحليل السياق العام للهجرة المغربية وديناميكيات تحويلات الأموال التي يقوم بها المواطنون المقيمون بالخارج من ثلاثة بلدان في شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس)، وذلك على سبيل المقارنة. وخلصت الدراسة إلى أن حجم تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بلغ 97.7 مليار درهم في عام 2012، ما يعادل 7.2% من الناتج الداخلي الإجمالي المغربي. وبالمقارنة مع بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث نسبة التحويلات إلى الناتج الداخلي الإجمالي، يحتل المغرب المرتبة الأولى على الصعيد المغاربي، تليه تونس ثم الجزائر، في حين تأتي فلسطين في المرتبة الخامسة، تليها ليبيا، ثم اليمن، وأخيراً مصر. أما فيما يتعلق بحجم التحويلات ضمن الادخار الوطني الإجمالي، فقد تعزز الادخار في المغرب بفضل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، حيث مثلت هذه التحويلات 20% من إجمالي الادخار الوطني في عام 2012، مما ساهم بشكل واضح في توازن رصيد الميزان التجاري.

ساهمت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في تغطية 22% من العجز التجاري في عام 2012. كما خلصت الدراسة إلى وجود اختلاف في سلوك الأجيال الأول والثاني والثالث من المهاجرين، مما يجعل تأثير الأجيال أحد العوامل المؤثرة في حجم التحويلات. حيث يميل المهاجرون من الجيل الأول إلى الحفاظ على روابط أوثق مع بلدهم الأصلي واستمرار تدفقات الأموال إليه. بالإضافة إلى ذلك، فإن المغاربة المقيمين بالخارج الذين تتراوح أعمارهم بين 20 وقو30 عامًا يميلون إلى القيام بأكبر حجم من التحويلات. ويزيد من هذا الميل المهاجرون الجدد الذين تلقوا تعليمًا جيدًا ويتطلعون

إلى حياة أفضل، حيث يفضل هؤلاء المهاجرون الاندماج في مجتمعات الدول المضيفة بدلاً من تحويل مدخراتهم إلى بلدهم الأصلي في ظل عدم وجود نية للعودة القريبة.

المطلب الثاني: علاقة التحويلات المالية للمهاجرين بالدخل

العديد من الدراسات التجريبية أظهرت العلاقة الوثيقة بين التحويلات المالية والدخل في البلدان النامية. على سبيل المثال، دراسة أجرتها البنك الدولي في عام 2021 وجدت أن التحويلات المالية تمثل حوالي 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتساهم في تقليل الفقر بنسبة تصل إلى 11% في بعض المناطق. دراسة أخرى في نيبال، حيث تشكل التحويلات 25% من الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت أن الأسر التي تتلقى التحويلات لديها مستويات دخل أعلى بنسبة 30% مقارنة بالأسر التي لا تتلقاها. كما أشارت دراسة تجريبية أجريت في الفلبين إلى أن التحويلات تزيد من احتمالية الاستثمار في التعليم بنسبة 10%، مما يؤدي إلى تحسين فرص العمل وزيادة الدخل في المستقبل. هذه الدراسات وغيرها تبرز كيف أن التحويلات المالية ليست فقط مصدر دخل مباشر، بل تساهم أيضًا في تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الثالث: العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين واحتياطي النقد الأجنبي والاستثمار والاستهلاك الكلي:

1_العلاقة بين التحويلات المالية واحتياطي النقد الأجنبي:

التحويلات المالية للمهاجرين تُعد مصدرًا حيويًا لتعزيز احتياطي النقد الأجنبي في العديد من الدول النامية، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والعملة المحلية. على سبيل المثال، في الهند تسهم التحويلات بنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز احتياطيات النقد الأجنبي ويُساعد في استقرار الروبية، كما أشار تقرير "Reserve Bank of India" لعام 2019. وفي الفلبين، تشكل التحويلات حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ما جعلها أحد أكبر مصادر العملات الأجنبية، حيث ساعدت على بناء احتياطيات نقد أجنبي قوية حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، دراسة للبنك الدولي عام 2020 أظهرت أن التحويلات تشكل جزءًا

كبيرًا من تدفقات العملات الأجنبية في نيجيريا، مما يساهم بشكل مباشر في استقرار احتياطيات النقد الأجنبي ويمنح الحكومة القدرة على التحكم في سعر صرف العملة المحلية

العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والاستثمار والاستهلاك الكليين:

التحويلات المالية للمهاجرين تُعد دافعًا رئيسيًا لتعزيز الاستثمار في البلدان المستقبلة، حيث تُمكن الأسر من توجيه الموارد المالية إلى مشروعات متنوعة تسهم في التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، دراسة في المكسيك أظهرت أن الأسر التي تتلقى تحويلات لديها فرص أعلى بنسبة 17% للاستثمار في تعليم أطفالها، مما يعزز رأس المال البشري على المدى الطويل. وفي الفلبين، تبين أن التحويلات تُستخدم بشكل كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل هذه المشروعات حوالي 20% من الأنشطة الاقتصادية في بعض المناطق. كما وجدت دراسة في نيبال أن الأسر التي تتلقى التحويلات تستثمر بنسبة 25% أكثر في تحسين مزارعها، مما يزيد من الإنتاجية الزراعية ويعزز الأمن الغذائي في المناطق الريفية. هذه الدراسات تشير إلى أن التحويلات لا تعزز فقط الاستهلاك الفوري، بل تسهم أيضًا في تحفيز الاستثمار الذي ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد المحلي.

التحويلات المالية للمهاجرين تلعب دورًا مهمًا في زيادة مستويات الاستهلاك في الدول المستقبلة، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة للأسر المستفيدة. على سبيل المثال، دراسة أجرتها "World Bank" في عام 2020 أظهرت أن التحويلات المالية ساهمت في زيادة استهلاك الأسر بنسبة تصل إلى 20% في البلدان النامية، حيث تُستخدم هذه الأموال لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والتعليم والرعاية الصحية. في نيجيريا، وجدت دراسة أجرتها "African Development Bank" أن الأسر التي تتلقى تحويلات ترفع من استهلاكها على السلع والخدمات بنسبة 15%، مما يعزز الطلب المحلي ويحفز الاقتصاد. في بنغلاديش، دراسة أكاديمية أخرى أكدت أن التحويلات المالية تساهم في زيادة الاستهلاك بنسبة تصل إلى 25%، حيث تُستخدم هذه الأموال لشراء السلع الاستهلاكية الأساسية والاستثمارات الصغيرة التي تحسن الظروف المعيشية للأسر. هذه الدراسات توضح كيف أن التحويلات المالية تساهم بشكل ملحوظ في تعزيز الاستهلاك وتحسين جودة الحياة للأسر في البلدان المستفيدة.

المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف والنظام البنكي بالتحويلات المالية للمهاجرين

علاقة سعر الصرف بالتحويلات المالية للمهاجرين:

تُظهر الدراسات الاقتصادية أن سعر الصرف يلعب دورًا حيويًا في تحديد أنماط وحجم التحويلات المالية للمهاجرين. التحويلات غالبًا ما تزداد عندما يكون سعر الصرف للعملة المحلية في صالح المهاجرين، حيث ترتفع القوة الشرائية للأموال المحوّلة. فعلى سبيل المثال، إذا أرسل مهاجر 1000 دولار أمريكي إلى بلده الأصلي الذي يشهد ارتفاعًا في قيمة عملته المحلية مقابل الدولار، فإن هذا المبلغ سيُترجم إلى مبالغ أكبر من العملة المحلية، مما يُحفّز المهاجرين على إرسال المزيد من الأموال.

تشير دراسة أجرتها منظمة الهجرة الدولية إلى أن استقرار سعر الصرف في بلدان الاستقبال يؤدي إلى زيادة متوسط التحويلات بنحو **15%-20%** سنويًا في البلدان النامية. على الجانب الآخر، عند حدوث انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية (كما هو الحال في الأرجنتين خلال أزماتها المالية)، يُلاحظ ارتفاع مؤقت في التحويلات لتعويض التراجع في القوة الشرائية للعائلات، قبل أن يتراجع مستوى التحويلات لاحقًا بسبب مخاوف من التضخم وعدم استقرار السوق المالي.

كما أن التحويلات تتأثر أيضًا بالتغيرات اللحظية في سعر الصرف، حيث أشارت دراسة أجريت على دول في إفريقيا جنوب الصحراء إلى أن تدهور قيمة العملة المحلية بنسبة **10%** يؤدي إلى زيادة مؤقتة في التحويلات بنحو **8%** في المدى القصير، حيث يحاول المهاجرون دعم أسرهم في مواجهة التضخم. ومع ذلك، يستقر هذا التأثير على المدى الطويل مع عودة سعر الصرف إلى الاستقرار.

العلاقة بين النظام المصرفي والتحويلات المالية للمهاجرين

النظام المصرفي هو الوسيلة الأساسية التي يثق بها المهاجرون لإرسال تحويلاتهم المالية، وتُظهر البيانات أن كفاءة هذا النظام تؤثر بشكل مباشر على حجم التحويلات ونمط استخدامها. في الدول التي توفر أنظمة مصرفية مرنة وسهلة الوصول، تُلاحظ زيادات كبيرة في التحويلات عبر القنوات الرسمية. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجرتها مجموعة البنك الدولي على 20 دولة نامية أن إدخال الخدمات المصرفية الرقمية مثل تطبيقات الدفع الإلكتروني خفّض تكاليف التحويل بنسبة 30%_40%، مما أدى إلى زيادة التحويلات بنسبة 20%_25% سنويًا.

التكاليف المصرفية تُعد عاملًا مؤثرًا رئيسيًا؛ فوفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، يبلغ متوسط تكلفة إرسال 200 دولار إلى البلدان النامية عبر البنوك التقليدية نحو 6%_7% من قيمة المبلغ، في حين أن القنوات الرقمية تنخفض إلى حوالي 3%_ 4% فقط. هذا الفارق الكبير في التكاليف يدفع الكثير من المهاجرين، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية، إلى استخدام قنوات غير رسمية، مما يُضعف من مساهمة التحويلات في الاقتصاد المحلي.

علاوة على ذلك، تُظهر البيانات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تعزيز الثقة في النظام المصرفي المحلي من خلال تحسين الشفافية وتقليل البيروقراطية يُشجع المهاجرين على استخدام القنوات الرسمية. في الجزائر، على سبيل المثال، أدى تطبيق سياسات مصرفية جديدة لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة بين عامي 2015 و2020 إلى زيادة تدفقات التحويلات عبر البنوك بنسبة 12% حيث فضّل المهاجرون الاعتماد على الأنظمة الرسمية بدلًا من القنوات غير الرسمية.

تشير الدراسات إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر مباشرةً باستقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي. السياسات التي تركز على خفض تقلبات سعر الصرف وتطوير الخدمات المصرفية، خصوصًا الرقمية، تؤدي إلى تحسين تدفقات التحويلات، مما يُسهم في دعم الاقتصاد المحلي وزيادة العملة الصعبة.

خلاصة الفصل

التحويلات المالية للمهاجرين تُعتبر من أهم المصادر المالية في الدول النامية، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين الظروف الاقتصادية للأسر والأفراد في البلدان الأصلية. هذه التحويلات تؤدي إلى زيادة دخل الأسر المستفيدة، مما يساعد على تخفيض مستويات الفقر وتحسين نوعية الحياة من خلال تمويل الاحتياجات الأساسية كالتعليم والصحة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز التحويلات من استقرار الاقتصاد الكلي عبر زيادة الاستهلاك المحلي، وتنشيط الطلب على السلع والخدمات، مما يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى، تلعب التحويلات دورًا في تعزيز التنمية المستدامة، حيث تساعد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي المحلي. التحويلات أيضًا تؤثر على ميزان المدفوعات من خلال زيادة احتياطي النقد الأجنبي، مما يتيح للدول النامية القدرة على تمويل وارداتها وتقليل عجز ميزان المدفوعات.

في المجمل، تمثل التحويلات المالية للمهاجرين أداة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ولكن يجب أن تُستخدم بحذر وتدعم بسياسات تنموية شاملة لضمان تحقيق أقصى فائدة منها مع تقليل الآثار الجانبية السلبية. اضافة الى انها تُظهر مرونة وصلابة ملحوظة، خصوصًا في مواجهة الأزمات العالمية مثل الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة. على الرغم من التأثير السلبي لهذه الأزمات على الاقتصاد العالمي، إلا أن تدفقات التحويلات المالية غالبًا ما تظل مستقرة أو تتراجع بشكل طفيف مقارنة بأشكال أخرى من التمويل الخارجي مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدات الدولية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية للفترة :

2023-1990

تمهيد:

يُعد تحليل محددات التحويلات المالية للمهاجرين باستخدام الأدوات القياسية خطوة أساسية لفهم العوامل التي تؤثر فعليًا على تدفق هذه التحويلات نحو الدول النامية. بعد استعراض الأدبيات السابقة وتحديد المتغيرات التفسيرية ذات الصلة، يركز هذا الفصل على الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات بانل تغطي 20 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023.

يهدف هذا التحليل إلى اختبار أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية، مثل معدل التضخم، النمو السكاني، سعر الفائدة، الانفتاح المالي، والقروض الموجهة للقطاع الخاص، على حجم التحويلات المالية الواردة. وسيتم الاعتماد على نموذج PANEL-ARDL الذي يسمح بدراسة العلاقة على المدى القصير والطويل في آن واحد، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفردية لكل دولة.

يمكّن هذا الفصل من الوقوف على أهمية كل محدد إحصائيًا واقتصاديًا، ويشكل أساسًا لتقديم توصيات سياساتية واقعية ومبنية على نتائج كمية دقيقة.

- **المبحث الأول** : توصيف نموذج الدراسة
- **المبحث الثاني** مفاهيم أساسية حول بيانات البانل panal data
- **المبحث الثالث**: النمذجة القياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية للفترة : 1990-2023

المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة

تعتمد أي دراسة على مجموعة من الطرق لعرض وتحليل البيانات المتوفرة للوصول إلى الأهداف المنشودة المراد الوصول اليها، إذ يتوقف ذلك على طبيعة وحجم العينة المراد دراستها بالإضافة إلى المتغيرات التي يعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف، وسيتم التعريف على مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة الى المتغيرات المختارة، وكذا المنهجية المتبعة.

المطلب الأول:. مصادر بيانات الدراسة، واختيار المتغيرات:

1.مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات دراستنا من عدت مصادر مختلفة وهي: قاعدة بيانات البنك الدولي . صندوق النقد الدولي ، قواعد البيانات الاحصائية والمنشورات الصادرة عن مكتب الاحصاء الوطنية ، وهذا للفترة 1990- 2023.

2.عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة من 20 دولة مختارة والمتوفرة بياناتها في قواعد البيانات للمصادر المذكورة سالفا. وهي كالتالي : (الهند ، الصين ، المكسيك ، الفليبين ، مصر ، باكستان ، بنغلاديش ، نيجيريا ، المغرب ، السلفادور ، غواتيمالا ، كينيا ، تونس ، هندوراس ، اندونيسيا ، الجزائر ، كولومبيا ، ليسوتو ، النيجر ، اليمن)

3 منهجية الدراسة:

تعتبر المتغيرات المختارة في الدراسة أكثر المتغيرات استعمالا في الدراسات السابقة والتي تحقق الهدف المنهجي القياسي من الموضوع .

قبل التطرق الى عرض وتحليل بناء النموذج القياسي الأنسب لقياس لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية لفترة : 1990-2023،، لابد من تحديد المتغيرات المناسبة لأهداف الدراسة حيث لم يكن اختيار هذه المتغيرات عشوائيا ولكن كان استنادا لبعض الدراسات السابقة في المجال.

المطلب الثاني :اختيار المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة

تهتم هذه الدراسة بقياس لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية لفترة : 1990-2023، ومن أجل الوصول الى أهداف الدراسة تم اختيار المتغيرات التي سيتم استعمالها بناءا على الدراسات، وكذا تم اختيار وانتقاء كل متغير من المتغيرات المتختارة من بعض الدراسات السابقة.

1. **المتغيرات التابعة: تتمثل في:**

- التحويلات المالية للمهاجرين REMكنسبة من %GDP

المتغيرات المستقلة : تتمثل المتغيرات التفسيرية في 05 متغيرات وهي:

- معدل التضخم : ويرمز له ب : INF
- معدل النمو السكاني ويرمز له ب PPG
- سعر الفائدة الحقيقي ويرمز له ب IR
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI)
- مؤشر kaopen

2 الأدوات المتبعة في الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاستعانة بالأدوات الآزمة و المناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، وهذا لقياس محددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية لفترة : 1990-2023.باستخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANAL –DATA ، وذلك بما يتلائم مع البيانات المتوفرة إذ تعرف البيانات الطويلة على أنها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترة زمنية معينة، تجمع الخصائص بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت ومن أهم البيانات المقطعية المستعملة في القياس القياسي نجد (نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ، نموذج التأثيرات العشوائية) بالإضافة الى اختبار المفاضلة بين نماذج البانل، وهذا باستعمال البرنامج الاحصائي EVEIWS 13، وبعدها يتم تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل من خلال نماذج البانال الدينامكي dynamic –panal

المبحث الثاني مفاهيم أساسية حول بيانال البانل ؛Panal data

تمثل بيانات البانل نوعا مهما من البيانات الإحصائية تستخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية, تتميز هذه البيانات بكونها تجمع بين البعدين الزمني والمكاني بحيث يتيح هذا النوع من البيانات إمكانية دراسة العلاقات السببية وتحليل التأثيرات غير المرصودة عبر الزمن أو بين الوحدات المختلفة.

المطلب الأول: الإطار النظري لنماذج البانل

1. تعريفها

تعرف بيانات بانل أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على أنها "مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن"، حيث تمزج قاعدة معطيات بانل بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في الوقت ذاته (Maachi, 2016) .

2. الشكل الخطي لنماذج بانل(baltagi, 2005) :

$$, i = 1, N , t = 1, TY_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{k} \beta_{kit} x_{kit} + u_{it}$$

حيث:

y_{it} : يمثل المتغير التابع.

x_{kit} : يمثل المتغير المستقل ذو الرتبة k.

α_{it} و β_{kit} : معلمات النموذج.

u_{it} : يمثل الخطأ العشوائي، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$u_{it} = v_i - n_t$$

حيث أن:

v_i : عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية أي الأخطاء بين الأفراد.

n_t : عنصر الخطأ المتعلق بالزمن.

3. فرضيات نماذج البانل (verbeek, 2017):

تقوم نماذج بانل على عدة فرضيات يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم الارتباط الذاتي للأخطاء؛
- عدم وجود الارتباط بين أفراد العينة والأخطاء (التعامد)؛
- عدم تحيز وتجانس الأخطاء.

4. نماذج معطيات بانل

1.4. نموذج الانحدار التجميعي: وتكون فيه جميع المعاملات α_{it} ، β_{kit} ثابتة لجميع الفترات الزمنية، ويمكن صياغة هذا النموذج وفق الصيغة التالية(sevestre, 2002) :

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{k} \beta_k \, x_{kit} + u_{it}$$

حيث:

$$t = 1, \dots Ti = 1, \dots N$$

2.4. نموذج الآثار الفردية: يعتبر من أكثر النماذج المستعملة في الدراسات، ويتضح من خلال هذا النموذج معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل دولة)، من خلال جعل معلمة الحد الثابت تتفاوت من مجموعة لأخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، كما نميز نوعين من نموذج الآثار الفردية (Hurlin, 2005).

1.2.4. نموذج الآثار الفردية الثابتة: توجد في هذا النموذج آثار ثابتة ومحددة في الانحدار لا تتغير عبر الزمن، والصياغة الرياضية لهذا النموذج كالتالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{k} \beta_k \, x_{kit} + \varepsilon_{it}$$

2.2.4. نموذج الآثار الفردية العشوائية: يفترض من خلال هذا النموذج أن تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عشوائية، ويكون الأثر الفردي عشوائي وليس محدد، بينما يكون التقدير بواسطة

المربعات الصغرى المعممة (MCG) التي تعطي مقدر تقاربي وبأقل تباين، وتكون الصياغة الرياضية للنموذج كالتالي:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{k} \beta_k \, x_{kit} + u_{it}$$

حيث:

$$+ \varepsilon_{it} \quad u_{it} = v_i$$

5. الاختبارات الإحصائية

1.5. اختبار نوع النموذج (Hsiao–1986): يمر هذا الاختبار عبر ثلاث خطوات وفقا للمخطط التالي:

الشكل رقم 12: مخطط اختبار (Hsiao – 1986)

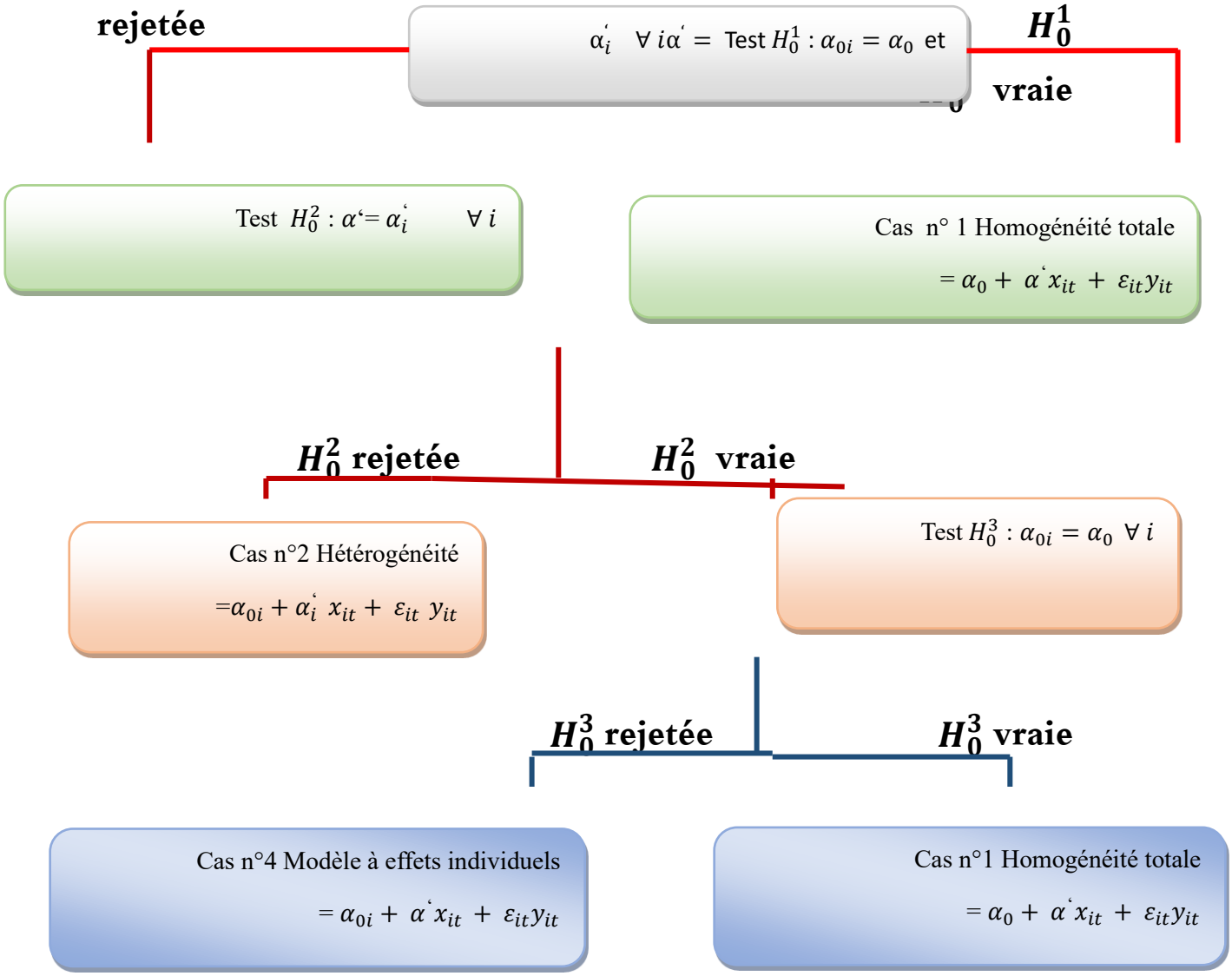

Source : Regis Bourbonais, Econométrie, 9éme édition, Dunod, Paris, 2015, P349.

– **الخطوة الأولى:** نختبر الفرضية التالية:

$$\alpha_i' \quad \forall i = 1, N\alpha' = : \alpha_{0i} = \alpha_0 \ etH_0^1$$

ويتم اختبار هذه الفرضية استنادا إلى إحصائية فيشر F ويتم مقارنة الإحصائية المحسوبة مع القيمة المجدولة عند درجة حرية ((F((N-1)(K+1) , NT-N(K+1)، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة نقبل الفرضية العدمية، ونكوم أمام حالة التجانس الكلي، أما عكس ذلك فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.

- **الخطوة الثانية:** نختبر الفرضية التالية:

$$: \alpha' = \alpha_i' \qquad \forall i = 1, NH_0^2$$

في هذه الخطوة إذا كانت الفرضية العدمية مرفوضة فإننا نكون أما حالة عدم التجانس الكلي، والاختيار هو نموذج المعاملات العشوائية (MCA) أو نموذج المعاملات المركبة (MCC) ، أما عكس ذلك فإننا ننتقل إلى الخطوة الثالثة.

- **الخطوة الثالثة:** نختبر الفرضية التالية:

$$H_0^3 : \quad \alpha_{0i} = \alpha_0 \qquad \forall i = 1, N$$

إذا كانت في هذه الخطوة القيمة المحسوبة اقل من المجدولة فإننا نقبل الفرضية العدمية ونكون أمام حالة نموذج الأثر الفردي، ويبقى أن نحدد الأثر فقط.

2.5. اختبار تحديد نوعية الأثر الفردي (**Hausman**) (Bourbonais, 2015) : إن

الهدف من هذا الاختبار هو تحديد نوعية الأثر الفردي بين الأثر الثابت والعشوائي، يعتمد هذا الاختبار على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة α_{MCG} لنموذج الأثر العشوائي والمقدر الداخلي α_{LSDV} لنموذج الأثر الثابت، وتكون فرضيات هذا الاختبار كالتالي:

$$H_0 : \alpha_{MCG} = \alpha_{LSDV} = 0$$

$$H_1 : \alpha_{MCG} \neq \alpha_{LSDV} \neq 0$$

إن إحصائية Hausman تتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية K ، ففي حالة قبول فرضية العدم فهذا يدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والأثر الفردي أي أننا أمام نموذج الأثر العشوائي، وعكس ذلك فإننا أمام نموذج الأثر الثابت.

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك للبيانات الطولية

1. اختبار إستقرارية السلاسل الطولية

يعد استقرار السلاسل الزمنية مهما في الدراسة القياسية باستخدام اختبارات جذر الوحدة لتجنب مشاكل الانحدار الزائف، والذي يمكن أن يؤثر على عملية التقدير وتكمن هذه المشكل فيما يلي (Lubrano, 2005):

- ✓ وجود انحدار زائف بين المقدرات .
- ✓ السمات التقاربية العامة لمقدرات.
- ✓ تتضمن الدراسات المتعلقة بجذور الوحدة لبيانات البانل على جيلين من الاختبارات، وتستند اختبارات الجيل الأول على فرضية الاستقرارية بين الوحدات المقطعية، أما اختبارات الجيل الثاني فقد استغنت عن فرضية الاستقرارية تمتاز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل مقارنة باختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية بوجود محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا ، مما يؤدي الى نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بالاستقرارية، فهناك مسألة مرتبطة ببيانات البانل، وهي اشكالية الارتباط بين الوحدات المقطعية والتي على أساسها تم تقسيم اختبارات جذر الوحدة الى جيلين، كما هو موضح في الجدول أدناه، ونستعرض فيما يلي بعض من هذه الاختبارات المطورة الخاصة بالجيل الأول والتي تعد الأكثر استعمالا وانتشارا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل واختبار وجود جذر الوحدة، والتي تقوم على فرضية الاستقلالية بين المفردات (المشعوش، 2017) .

الجدول رقم 6 : اختبارات جذر الوحدة في معطيات البانل

اختبارات الجيل الأول : الاستقلالية بين المفردات	
1- تحديد متجانس لجذر الانحدار الذاتي	اختبار levin and lin (1992-1993)
	اختبار levin and lin and cho (2000)
	اختبار hanis and tzavalis (1999)
2- تحديد غير متجانس لجذر الانحدار الذاتي	اختبار pesaram and shin (1997, 2022,2003), lm
	اختبار Wu and Maddala (1999)
	اختبار Choi (1999,2001)
	اختبار Hadri (2000)
3- اختبار التسلسلي	اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)
اختبار الجيل الثاني: ارتباط بين المفردات	
1- اختبارات مبنية على أساس نماذج عاملية	Ng Bai (2011)
	Peroon (2004)
	Sul philips(2003)
	Pesaran (2003)
	(2002) Choi
02 – طرق أخرى	O'connell (1998)
	(2004.2022) Chang

المصدر: Ibid, P4

1.1. اختبار Levin, Lin et Chu (LLC – 2002): يعتبر هذا الاختبار من أول اختبارات جذر الوحدة في البانل panel، من خلال سلسلة الأعمال التي قاما بها في سنوات 1992، 1993، 2002، وكانت بداياتهم مأخوذة من اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر وفق ثلاثة نماذج:

$$\Delta x_{it} = \emptyset x_{it-1} + \sum_{s=1}^{pi} \gamma_{is} \Delta X_{it-s} + \mu_{it}$$

$$\Delta x_{it} = \alpha_i + \emptyset x_{it-1} + \sum_{s=1}^{pi} \gamma_{is} \Delta X_{it-s} + \mu$$

$$\Delta x_{it} = \alpha_i + \beta_i t + \emptyset x_{it-1} + \sum_{s=1}^{pi} \gamma_{is} \Delta X_{it-s} + \mu$$

حيث أن حد الخطأ العشوائي يتبع التوزيع التالي:

$$\mu_{it} \rightarrow ARMA$$

تعتبر الفرضية العدمية لهذا الاختبار هي عدم استقرار السلسلة x_{it}، أي وجود جذر وحدة.

2.1. اختبار Im, Pesaran et Shin (IPS–2003): جاءت الأعمال المشتركة لكل من Im, Pesaran et Shin خلال السنوات 1997، 2002، 2003 من أجل معالجة فرضية تجانس جذر وحدة الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة والتي تقضي بوجود انحدار ذاتي مشترك، ونموذج هذا الاختبار يكون كالتالي (Christophe Hurlin, 2005):

$$Y_{it-1} + \sum_{j=1}^{p} \beta_{it} \Delta Y_{it-j} + \varepsilon_{it} \Delta Y_{it} = \alpha_i + p_i$$

3.1. اختبار Breitung (t – stat – 2000): يعتمد Breitung على فكرة تقدير بواقي النموذج، لأن الاختبارين السابقين اثبتا ضعفهما في حالة إذا كان عدد الأفراد كبير جدا بالنسبة لطول السلسلة، ويكون النموذج كالتالي (Baltagi، 2005):

$$e_{it}^{*} = \sqrt{\frac{T-t}{T-t+1}}\left(\tilde{e}_{it} - \frac{\tilde{e}_{i,t+1} + \ldots + \tilde{e}_{i,T}}{T-t}\right)$$

وتتمثل الفرضية العدمية لهذا الاختبار في عدم استقرار سلسلة البواقي.

2. اختبارات التكامل المشترك للبيانات الطولية

1.2. اختبار التكامل المشترك Pedroni – 2000: اقترح بيدروني لدراسة التكامل المشترك للمتغيرين Y_{it} و X_{it} النموذج التالي(Araujo, 2020) :

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{k} \beta_k \, x_{kit} + u_{it}$$

و يتم اختبار سكون البواقي u_{it} ، ويكون ذلك بتطبيق اختبار Im, Pesaran et Shin وتحديد رتبة تكاملها، كما تكون الفرضية العدمية لهذا الاختبار هي عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين Y_{it} و X_{it} لكل أفراد العينة، كما اقترح بيدروني سبعة إحصائيات محسوبة لاختبار إمكانية التكامل المشترك للمتغيرين Y_{it} و X_{it} ضمن البيانات الطولية وهي مبينية أساسا على طريقة انجل غرانجر.

2.2. اختبار Westerlund – 2007: يعطي هذا الاختبار نتائج أفضل وقوية بالنسبة للعينات الصغيرة، كما لا يستند هذا الاختبار إلى إستقرارية البواقي في النموذج طويل المدى، وإنما يرتكز هذا الاختبار على دراسة التغيرات الهيكلية للبواقي وعلى معنوية معامل تصحيح الخطأ من النوع التالي (Ferriera، 2018) :

$$\Delta Y_{it} = c_i + \alpha_{i1}\Delta Y_{it-1} + \ldots\ldots + \alpha_{i1}\Delta Y_{it-p} + \beta_{i0}\Delta X_{it} + \\ + \alpha_i (Y_{it-1} - \beta_1 X_{it-1}) + u_{it}\beta_{i1}\Delta X_{it-1} + \ldots + \beta_{ip}\Delta X_{it-p}$$

لا توجد علاقة تكامل مشترك عندما يكون معامل تصحيح الخطأ غير معنوي أي: $H_0 : \alpha_i = 0$ ، أما إذا كان معامل تصحيح الخطأ معنوي أي: $H_1 : \alpha_i \neq 0$، فهناك علاقة تكامل مشترك.

3. طرق تقدير نماذج بانل الديناميكية

1.3. طريقة مقدم الفروق الأولى: تقوم هذه الطريقة التي قدمها Arellano et Bond 1991) (على التخلص من الأثر الفردي غير المشاهد من النموذج الديناميكي وحل المشاكل القياسية كالارتباط

الذاتي بين الأخطاء، بأخذ الفروق من الدرجة الأولى على طريقة العزوم المعممة كمتغيرات مساعدة ، ويصبح النموذج على الشكل التالي (Carkovic، 2002):

$$Y_{it} - Y_{it-1} = \alpha(Y_{it-1} - Y_{it-2}) + \beta(\grave{X}_{it} - X_{it-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$$

2.3. طريقة مقدر النظام: (Arellano et Bover – 1995) لتقدير النموذج على استعمال المتغيرات المبطئة كمتغيرات مساعدة لفروق المتغيرات واستعمال فروق المتغيرات المبطئة كمتغيرات مساعدة للمستويات الأصلية للمتغيرات، وتعتبر هذه الطريقة أكثر كفاءة من طريقة الفروق الأولى وذلك بسبب المعلومات المفيدة الناجمة عن شروط العزوم الإضافية.

من خلال الجدول أعلاه، سنتناول اختبارات جذر الوحدة الاكثر شيوعا من أجل فحص جذر الوحدة لبيانات البانل (Panal unit root testes) وتتمثل في:

اختبار Wu and Maddada (1999) (WM)

أول من جاء بهذا الاختبار هو"Wu and Maddada " سنة 1999يشبه هذا الاختبار اختبار" Fisher 1932" ، حيث يعتمد على توفيقه من مستويات المعنوية (p-value)لـ N اختبار فردي مستقل لجذر الوحدة، لتكن ($p_i = F_{Ti}(G)$ عبارة عن (p-value) المتعلقة بالإحصائية وهذه الأخيرة عبارة عن احصائية اختبار لفرضية العدم لجذر الوحدة من أجل المقطع أو الفرد(i) ، أما ($F_{Ti}(G)$ فهي عبارة عن الكثافة الإحصائية الفردية ل Gi بالنسبة للبعد الزمني Ti ، وقد عرف كل من Wu Maddala احصائية الاختبار كما يلي (شهيناز، 2015) :

$$P_{WM} = -2\sum_{j=1}^{n} \ln(pi)$$

وفي ظل فرضية الاستقلالية الاحصائيات الفردية ، فإن إحصائية (WM) تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية 2N في حالة$T \to \infty$ محددة، وبالتالي فإذا كانت أكبر من قيمة كاي مربع الحرجة بدرجة حرية 2N،عند مستوى ثقة:α % ، يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الوحدات المقطعية.

يعد اختبار "Maddala and Wu "، مشابه لاختبار(IPS) لأنه لم يهمل الفرضية البديلة لجذر الوحدة واعتبر جذر الانحدار الذاتي غير متجانس بين الوحدات المقطعية، غير أن " Choi 2001 " اقترح استعمال إحصائية موحدة عندما يكون حجم العينة N كبيرا، وهي معرفة على النحو التالي:

$$P_s = \frac{1}{2\sqrt{N\sum_{i=1}^{n}}.}\left[-2\sum_{i=1}^{n}\ln(p_i) - 2\right]$$

نلاحظ من العلاقة السابقة أنها تتعلق بالإحصائية المتوسطة من النوع $N^{-1}P_{wn}$ مركزة ومختصرة واذا كانت قيم ال (P −Value) من النوع iid، فإن استخدام نظرية النهاية المركزية تسمح بالوصول إلى كون $Z\sim N(0,1)$ وهذا وفق فرضية العدم وبشرط أن $N\to\infty$.

تقدير النموذج ذات الأخطاء المركبة:

تعتبر طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) أحسن مقدر خطي غير متحيز لمعلمات النموذج ، وهذا بالمقارنة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وهو ما يتوافق مع فرضية النموذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS:

يعد العالم"AITKEN" مؤسس هذه النظرية إذ أعطاها الشمولية في عملية تقدير معلمات النموذج من خلال التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخصاء وذلك عن طريق إضافة معكوس ، المصفوفة (Ω) إلى المعادلة ، وتعتبر هذه الطريقة أحسن مقدر خطي غير متحيز لمعلمات النموذج والذي يأخذ الشكل التالي (زينب، 2016):

$$y_{i.t} = \beta X'_{i.y} + (a + u_i + \varepsilon_{it})$$

مع إفتراض:

$$E(u_{it}^2) = \sigma_u^2,$$

$$E(u_{it}^2) = \sigma_u^2,$$

$$E(\varepsilon_{it}) = E(u_{it}) = 0$$

بحيث: u_i المعامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة I وهو ثابت في الزمن، ومن أجل المشاهدات T نضع :

$$u_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$$

والذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث:

$$E[n_{it}\ n_{is}] = 0;\ \forall t \cap S, i \neq s, E[n_{it}\ n_{is}] = \delta_u^2\ , t \neq s, E[\ {n_{it}}^2] = \delta_\varepsilon^2 + \delta_U^2$$

بوضع كل المشاهدات T المتعلقة بالفرد i : $\Sigma = E[\ n_i n_i^2]$ نحصل على :

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \delta_\varepsilon^2 + \delta_U^2 & \delta_U^2 \dots \dots \delta_U^2 & \delta_U^2 \\ \delta_U^2 & \delta_\varepsilon^2 + \delta_U^2 & \delta_U^2 \dots . \delta_U^2 \\ \delta_U^2 & \delta_U^2 & \delta_\varepsilon^2 + \delta_U^2 \end{bmatrix} = \delta_U^2 I_t + \delta_\varepsilon^2\, i_T i_T'$$

وعليه فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس nt هي :

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 \dots \dots . & 0 \\ 0 & \Sigma \dots & 0 \\ 0 & 0 \dots . . & \Sigma \end{bmatrix} = I_n \Sigma$$

وبالتالي فإن تقدير معالم النموذج بواسطة المربعات الصغرى يعطى بالعلاقة التالية:

$$\widehat{B}_{GLS} = (X'\Omega^{-1}X)^{-1}X'\Omega^{-1}y$$

ويتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي Ω ويمكن إعادة كتابة مقدّر $\widehat{B}_{GLS}$ كما يلي:

$$\widehat{B}_{GLS} = (\Sigma_{i=1}^{n} X'\Omega^{-1}X)^{-1}(\Sigma_{i=1}^{n} X'\Omega^{-1}y)$$

كما يتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي ومعكوس للمصفوفة Ω وبحل المصفوفة نتحصل على:

$$\Omega^{-1/2} = I - \frac{\theta}{T} ii'$$

بحيث:

$$\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{(T\sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2)^{1/2}}$$

وبشكل عملي تحسب المقدرة GLS عن طرق تحويل البيانات إلى انحرافات جزئية:

$$y^* = \begin{bmatrix} Y_{i1} - \theta\bar{y}_i \\ Y_{i2} - \theta\bar{y}_i \\ Y_{yit} - \theta\overline{yX}_i \end{bmatrix} \qquad X^* = \begin{bmatrix} X_{i1} - \theta\bar{X}_i \\ X_{i2} - \theta\bar{X}_i \\ X_{yit} - \theta\bar{X}_i \end{bmatrix}$$

ومن ثم يجري انحدار θ^* على X^*

تعتمد طريقة GLS على معرفة مكونات المصفوفة ولكن بالرغم من هذه الخصائص التي يتمتع بها المقدر GLS إلا أنه لا يمكن حسابه، بحيث يعتمد على معلمات مجهولة وهي التباينσ_u^2، σ_ε^2 وبالتالي لابد من تقديرها من أحل الحصول على تقديرθ، يسمح بحسابθ مقدّر جديد هو مقدّر المربعات الصغرى المعممة المقدرةFGLS ومنها يتم الحصول على النسبة المستخدمة في عملية التحويل.

2- طريقة المربعات الصغرى المعمّمة المقدرة FGLS:

تتبع الخطوات التالية لحساب مصفوفة التباينات المركبة:

حساب النموذج التالي: $y_{iy} - \bar{y}_i = [x_{it} - \bar{x}_i]\beta + [\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i]$ والذي يسمح بإزالة عدم التجانس لأن $E[\Sigma_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)] = (T-1):\sigma_\varepsilon^2$

فإن التقدير غير متحيز لـσ_ε^2: للمشاهدات والمتعلق بالمجموعة i يكون:

$$\sigma_\varepsilon^2(i) = \frac{\Sigma_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)}{T-1}$$

وعليه فإن تقدير بواقي LSDV يؤدي إلى الحصول عن طريق درجة الحرية المصححة σ_ε^2:

$$\widehat{\sigma_\varepsilon^2} = S^2_{\text{LSDV}} = \frac{\Sigma_{i==1}^{n}\,\Sigma_{t=1}^{T}\,(\varepsilon_{\text{it}} - \bar{\varepsilon}_{\text{i}})^2}{\text{nt} - \text{n} - \text{k}}$$

-تقدير قيمة σ_ε^2 يتم حساب تباين النموذج الاجمالي، الذي يضم الثابت المشترك (Pooled) وبالتالي الحصول على :

$$plim_{\text{Pooled}} = plim\,\frac{ée}{\text{nt} - \text{n} - \text{k}} = \sigma_\varepsilon^2 + \delta_{\text{U}}^2$$

$$\sigma_\varepsilon^2 = s^2_{\text{Pooled}} - s^2_{LSDV}$$

الجدول رقم (7) : تصنيف المقدرات

مقدر داخل الأفراد	$\widehat{\boldsymbol{\beta}_{\text{w}}}$	$\boldsymbol{\lambda = 0}$
مقدر GLS	$\widehat{\beta_{\text{GLS}}}$	$\boldsymbol{\lambda = 0}$
مقدر EGLS	$\widehat{\beta_{\text{EGLS}}}$	$\boldsymbol{\lambda = \theta}$
مقدر OLS	$\widehat{\beta_{\text{OLS}}}$	$\boldsymbol{\lambda = \widehat{\theta}}$
مقدر بين الأفراد	$\widehat{\beta_{\text{B}}}$	$\boldsymbol{\lambda = \infty}$

Source: Marc LEVAILLANT, op. cité, P15

3-اختبارات تجانس معلمات النموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من Tملاحظات لـ فردية N في المجموعة، كما نفرض أن المسار معرفة بالعلاقة الخطية التالية:

$$y_{i.t} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

يفترض أن حد الأخطاء ε_{it} مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي σ_i^2 ، كما يفترض أن معلمات النموذج α_i ، β_i يمكن اختلافها في البعد الفردي لكنها ثابتة في الزمن، لذلك بإمكان هذا النموذج الممثل بالمعادلة أن يأخذ عدة صيغ ممكنة كالتالي:

-تماثل الثوابت α_iوتطابق شعاع المعلمات β_i ، بحث أن: $\alpha_i - \alpha$ ، $\beta_i - \beta$،

$\forall_i \in [1, N]$ وبالتالي نقول أنه لدينا سلسلة متجانسة.

-اختلاف الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات β_iحسب الأفراد، وبالتالي نقول أنه يوجد Nنموذج مختلف وعليه نرفض صيغة السلسلة.

-تطابق الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات ب β_iين المفردات، حيث إن $\alpha_i - \alpha$ ، $\forall_i \in [1, N]$ وفي هذه الحالة نقول بأن كل معلمات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، وبالتالي نقول أنه يوجد N نموذج مختلف.

-اختلاف الثوابت α_i وتطابق شعاع المعلمات β_i في فرديات المجموعة، بحيث إن $\beta_i - \beta$ $\forall_i \in [1, N]$ لنحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

من الناحية الاقتصادية، فإن اختيار التوصيف يسمح لنا بمعرفة هل النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لجميع العينات أو العكس أي وجود لخصائص ومميزات مختلفة لكل عينة.

في سنة 1986 قام الباحث " **Hsiao** " باقتراح اختبار يسمح لنا بتعريف الحالة المدروسة ونوع النموذج الخاص بهذه العينات انطلاقا من مركباتها وخصائصها.

الصيغة أو المنهجية المتبعة في هذا الاختبار تتم عبر المراحل التالية:

الشكل رقم13 : خطوات ومراحل اختبار التجانس لـ Hsiao

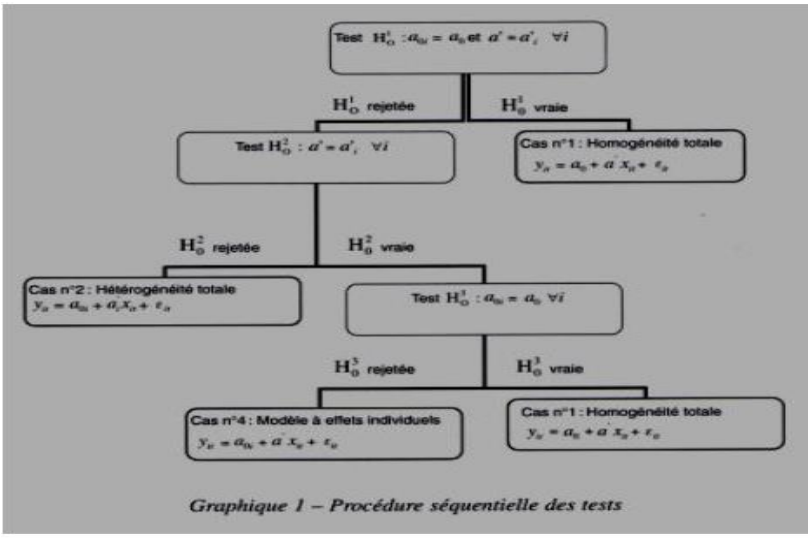

Graphique 1 – Procédure séquentielle des tests

SOURCE: Hsiao. C, 1986, « Analysis of Panel Data », Econometric Society,Cambridge University Press,. Monographs N°, 11. p 50

3-بناء الاختبار:

إن اختبار الفرضيات يعتمد على إحصائية Fisher وتتمثل مراحل بناء الاختبار فيما يلي :

3-1-1- المرحلة الأولى اختيار التجانس الكلي

تتمثل هذه الخطوة في تطابق الثوابت α_i وتماثل شعاع المعلمات β_i بحيث أن:

$$H_0^1 = \alpha_i = \alpha \qquad \beta_i = \beta \quad \forall_i \in [1, N]$$

وبالتالي نستخدم إحصائية Fisher ويرمز لها ب الاختبار التجانس الكلي للنموذج(01) والتي تتبع توزيع Fisher.

حيث إن:

$SCRC_1$: مجموع المربعات المتبقي لعمليات التقدير تحت الفرضية H_0^1 (حالة تجانس كلي) باستعمال طريقة MCO لسلسلة N×T ملاحظة بدرجات حرية تقدر بـــ:

$$ddln = (k + 1) - (N \times T)$$

SCR: مجموع المربعات المتبقي للنماذج المقدرة على حدة، أي مجموع N لمجموع البواقي للنماذج المقدرة على T فترة، ملاحظة لكل معادلة خاصة بكل عينة، أي:

$$SCR=\Sigma_{i=1}^{N} SCR_i$$

بدرجات حرية تمثل مجموع Nدرجة حرية لكل معادلة مقدرة:

$$ddln = \Sigma_{i=1}^{N} (T) - (K+1) = N \times T - N(K+1)$$

ويتم كتابتها بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{C1} - SCR)/(N-1)(K+1)}{SRC/(N \times T)(K+1)}$$

يتم مقارنة إحصائية F_1 المحسوبة على قيمة المجدولة عند مستوى احتمال ودرجة حرية ddl و ddln

- إذا كانت $F_1 > F_{ddln\ .ddl^{\alpha}}$ ترفض الفرضية H_1^0 عند مستوى احتمال α.
- إذا كانت تقبل $F_1 < F_{ddln\ .ddl^{\alpha}}$ الفرضية H_1^0 لتجانس النموذج.

3-1-2 المرحلة الثانية: اختبار الفرضية H_2^0

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار تجانس المعلمات وتتمثل الفرضية العدمية في الصيغة التالية:

$$H_2^0 = \beta_i = \beta \dots\dots\dots \quad \forall_i \in [1, N]$$

لإجراء هذا الاختبار نستعمل إحصائية فيشر والتي تعطى بالصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{C2} - SCR)/(N-1)(K)}{SRC/(N \times T - N(K+1)}$$

حيث أن:

SCR_2 : نموذج مربعات المتبقي لتقدير النموذج تحت الفرضية ؟ أي بتقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

درجة الحرية: $ddln = [N, 1] \times k$

SCR: مجموع المربعات المتبقي لتقدير Nمعادلة.

يتم مقارنة إحصائية F_2 المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى احتمال α ودرجات حرية ddl و ddln.

1- إذا كانت $F_2 > F_{ddln\ .ddl}^{\alpha}$ ترفض الفرضية H_2^0 عند مستوى احتمال α.

2- إذا كانت تقبل $F_2 < F_{ddln\ .ddl}^{\alpha}$ الفرضية H_2^0 لتجانس النموذج.

3-1-3 المرحلة الثالثة: اختبار الفرضية H_3^0

تعتمد الخطوة الثالثة على اختبار تجانس الثوابت α_i أي تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات β_i المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى الفرضية العدمية بالصيغة التالية (Pirotte، 2011):

$$H_2^0 = \alpha_i = \alpha \qquad \forall_i \in [1, N]$$

وتكتب صيغة اختبار الفرضية على الشكل التالي:

$$F_1 = \frac{(SCR_{C1} - SCR_{C2})/(N-1)}{SRC/(N \times T - (T-1) - K}$$

SCR_1: مجموع المتبقي للنموذج مقدر تحت الفرضية H_0^1.

SCR_2 : مجموع مربعات المتبقي للنموذج مقدر تحت الفرضية H_2^0.

يتم مقارنة إحصائية F_3 المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى احتمال α ودرجات حرية ddl و ddln

- إذا كانت $F_3 > F_{ddln\ .ddl}^{\alpha}$ ترفض الفرضية H_0^3.
- إذا كانت $F_3 < F_{ddln\ .ddl}^{\alpha}$ ترفض الفرضية H_0^3.

4- اختبار هوسمان (Hausman Test 1978)

يعتمد هذ الاختبار على تبيان الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، حيث تشير الأدبيات القياسية أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية ، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرة التأثيرات تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات هي فقط منسقة وأكثر كفاءة وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: E(^{a_i}/_{x_i}) = 0 \\ H_1: E(^{a_i}/_{x_i}) = 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل:

H_0 : هي فرضية الصفرية عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

H_1 : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

بالتالي تكون صيغة الاختبار لـ "Hausman" على الشكل التالي (Ferriera، 2018):

$$H = (\hat{B}ols - \hat{B}GLS)'[Var](\hat{B}ols - \hat{B}GLS)^{-1}(\hat{B}ols - \hat{B}GLS)$$

بحيث: $(\hat{B}ols - \hat{B}GLS)$

$\hat{B}ols - \hat{B}GLS$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

$(\hat{B}ols - \hat{B}GLS)'[Var]$ الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

بحيث تتبع فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2) مع درجة حرية أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار (H) أكبر من القيمة الجدولية بناء عليها رفض فرضية العدم المؤيدة لنموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

.طريقة تقدير انحدار التكامل المشترك

توجد العديد من طرق تقدير انحدار التكامل المشترك لكن في بحثنا سوف يتم التطرق الى طريقتين للتقدير وهي الآتي:

3-1 طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)

هي طريقة تصحيح لامعلمية لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Square Method أوجدها كل من الباحث,"Phillips and Hansen (1990) " ,وكذا الباحث Phillips (1995) ، في محاولة التخلص من التحيز من الدرجة الثانية إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي "Asymptotically Normal"

تركز هذه الطريقة على اجراء تحويلات في المتغير المعتمد " تصحيح لا معلمي" وفي الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات طريقة الـ" OLS" في الانحدار لتعديل (Yt) لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة"FMOLS "،

ليكن لدينا نموذج الانحدار التالي (D.Hamilton، 1994):

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_t + \varepsilon_t = \theta z_t + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \mu_t$$

إذ أن:

t =1,.....T

$$z_t = (1, x_t')'$$
$$\vartheta = (\beta_0, \beta_1)$$

Y_t و X_t سلاسل زمنية ذات أبعاد من n× 1

$$V_t = [\varepsilon_t, u_t]$$

نفترض أن نظرية لو دالة الغاية المركزية يمكن كتابتها كالآتي:

$$\frac{1}{\sqrt{T}} \Sigma_{t=1}^{[Tr]} u_t \rightarrow W_{(r)} = \begin{pmatrix} W_{1(r)} \\ W_{2(r)} \end{pmatrix}, 0 \leq r \leq 1$$

التباين على المدى الطويل لـ Ω_t هو :

$$\Omega = \Sigma v + \pi + \pi'$$

Ω: مصفوفة التباين والتباين المشترك

$$\Lambda = \Sigma v + \pi$$

إذ أن:

$$\mathrm{E}(v_t v_t')\Sigma v = \lim_{t\to\infty} \mathrm{T}^{-1} \Sigma_{\mathrm{t}=1}^{\mathrm{T}}$$

$$\pi = \lim_{t\to\infty} \mathrm{T}^{\infty} \Sigma_{\mathrm{j}=1}^{\mathrm{T}-1} \Sigma_{\mathrm{t}=1}^{\mathrm{T}-j} \mathrm{E}(v_t v_t')$$

وبتجزئة مصفوفتي Λ Ω مع كالآتي:

$$\Omega = \begin{pmatrix} w_{11} & w_{12} \\ w_{21} & w_{22} \end{pmatrix}$$

$$\Lambda = \begin{pmatrix} \lambda_{11} & \lambda_{12} \\ \lambda_{21} & \lambda_{22} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \lambda_1 \\ \lambda_1 \end{pmatrix}$$

من المعلوم أن مقدر يعرف OLS بـ وهو متسق Consistent ولكنه غير كاف كحالة عامة لذلك تم تصحيح نموذج الانحدار الخطي مع استخدام Ω وΛ (مصفوفات التكامل المشترك للمدى الطويل) في عملية التصحيح لطريقة المربعات الصغرى:

$$Y_{\mathrm{t}}^{+} = Y_{\mathrm{t}} + \widehat{\mathrm{W}}_{12}\widehat{\Omega}^{-1}\mathrm{u}_{\mathrm{t}}$$

W_{ij} :هو جزء من المصفوفة ويحتوي على 2*2 من العناصر ويتم تقدير التحيز المصحح.

$$\hat{\jmath}^{+} = \left(\hat{\lambda}_{21} - \hat{\Lambda}_{22}\widehat{\Omega}_{22}^{-1} \quad \widehat{\mathrm{w}}_{21}\right)$$

هي مقدرات كفؤة w_{21} و Ω_{22} و Λ_{22}

يكون مقدر طريقة المربعات الصغرى المعدلة FMOLS:

$$\hat{\vartheta}_{\mathrm{F}MR} = \left(\Sigma_{\mathrm{t}=1}^{\mathrm{T}} \mathrm{z}_{\mathrm{t}} \mathrm{z}_{\mathrm{t}}'\right)^{-1} \left(\Sigma_{\mathrm{t}=1}^{\mathrm{T}} \mathrm{z}_{\mathrm{t}} Y_t^{+} - T\hat{\jmath}^{+}\right)$$

مصطلح التصحيح لـ ϑ_{t} متعلق بالتصحيح للتحيز الداخلي بينما يزيل عدم مركزية التحيز Non-Centrality Bias

التوزيع التقاربي اللوغاريتمي لهذه الطريقة:

$$\mathrm{D}(\hat{\vartheta}_{\mathrm{F}MR} - \vartheta) \rightarrow \left(\int_0^1 W_{2(r)} w_{2(r)}' d_r\right)^{-1} \int_0^1 W_{2(r)} dW_{1.2(r)}$$

$$W_{1.2} = W_{11}\Omega_{22}^{-1}W_{21}$$

طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary least Square Method

هي طريقة معلمية تعد من أحدث الطرق والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنظام الذي يحتوي على متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركا.

معادلة النموذج الديناميكي اقترحها الباحث Phillips (1988) وقد تم تطويرها من قبل Stock and Waston (1993)، Saikkonen (1992)، تعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات و التباطؤات لـ (Lags and Leads) لذلك يتم كتابة X_t معادلة الانحدار الديناميكية كالآتي (Montalvo، 1995):

$$Y_t = \theta z_t + \Sigma_{j=-k}^{k} \pi_j' \Delta X_t + \varepsilon_t$$

إذ أن:

$$\Delta X_t = \mu_t$$

$$z_t = (1, X_t')'$$

$$\vartheta = (\beta_0, \beta_1)$$

مقدر طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS يمكن تعريفه بالشكل الآتي:

$$\hat{\vartheta}_{dols} = \left(\Sigma_{t-k+1}^{T-k} \breve{z}_t \breve{z}_t'\right)^{-1} \left(\Sigma_{t-k+1}^{T-k} \breve{z}_t \breve{z}_t'\right)$$

إذ أن $\breve{z}_t$ و $\breve{Y}_t$ هما أخطاء الانحدار لـ t و Z_t على:

$$W_t = (u_{t+k'}' \dots\dots, u_{t-k}')$$

$$\varepsilon_t = \Sigma_{j=-\infty}^{\infty} \mu_j' \mu_{t-j} + V_t$$

$$\Sigma_{j=-\infty}^{\infty} \|\pi_j\| < \infty$$

وبما أن t غير مرتبط مع μ_{t-j} من المعادلة السابقة يمكننا الحصول على :

$$\varepsilon_t = V_t + \Sigma_{|j|>k} \pi_j' u_{t-j}$$

عدم ارتباط V_t مع كل الإزاحات والتباطؤات لـ هي خاصية مهمة لإثبات أن طريقة الـ DOLS نجحت في إزاحة التحيز من الدرجة الثانية لطريقة OLS.

التوزيع التقاربي اللوغاريتمي لهذه الطريقة:

$$D(\hat{\vartheta}_{dols} - \vartheta) \rightarrow (\int_0^1 W_{2(r)} w'_{2(r)} d_r)^{-1} \int_0^1 W_{2(r)} dW_{1.2(r)}$$

$$W_{1.2} = W_{11}\Omega_{22}^{-1}W_{21}$$

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية لفترة : 1990-2023

تهدف النمذجة القياسية إلى تقديم إطار تحليلي يساعد على تفسير التباين في التحويلات المالية استنادا إلى مجموعة من المحددات الاقتصادية, من خلال تحديد المتغيرات المستقلة مثل معدل التضخم ومعدلات الفائدة الحقيقية, وربطها بالمتغير التابع, أي حجم التحويلات, بحيث يمكننا استخدام النماذج القياسية لفهم التأثيرات السببية وتقديم تنبؤات دقيقة, إذ تساعد هذه النماذج في تطوير سياسات فعالة تعزز الاستفادة من التحويلات المالية, مع مراعاة تحديات جودة البيانات والعوامل غير المحتسبة.

المطلب الأول : المنهجية المسنخدمة لبيانات الدراسة

ان البيانات المستخدمة في الدراسة البيانات المقطعية الزمنية أو بيانات البانل، والتي بكونها تحتوي على بعدين، بعد زمني يمثل في عدد سنوات الدراسة T وبعد مقطعي ممثلا في مجموعة من الدول التي سنعتمد عليها في الدراسة ويرمز لها عادة ب N،

وتستند الدراسة الى قياس المحددات التحويلات المالية للمهاجرين (REM) والتي ستعتمد على خمس متغيرات مستقلة وهي التضخم (IF)، سعر الفائدة الحقيق(IR) ، ومعدل النمو السكاني (PPG)،نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) ، مؤشر kaopen (تحرير رأس المال) ، أما المتغير التابع : التحويلات المالية للمهاجرينREM.

كما تتشكل عينة الدراسة من 20 دول من الدول النامية ، أي أن N=20 وهذا خلال الفترة الممتدة 1990- 2023 وذلك حسب توفر البيانات أي أن T= 34، وعليه يكون الحجم الكلي للعينة هو ; N*T=20*34= 680 .

سيتم معالجتها باستخدام نماذج البانال الساكن وبعدها بتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل وهذا من خلال نماذج البانال الديناميكي ، وللوقوف على النموذج الملائم لطبيعة العينة المدروسة.

سيتم صياغة النموذج من خلال النظرية الاقتصادية، وكذا من خلال الدراسات السابقة وما توفره من فرضيات وعوامل تدخل في دراسة الظاهرة، وهذا من أجل تحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع

والمتغيرات المستقلة، وفي دراستنا هذه تتمحور دراسة قياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية لفترة : 1990-2023.

المطلب الثاني : توصيف بيانات الدراسة

1.الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتدة في الدراسة تم حسب مجموعة من إحصائيات النزعة المركزية ، والتي يمكن تلخصيها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 8: توصيف بيانات الدراسة

الجدول رقم 09: إحصاء وصفي لمتغيرات الدراسة للنموذج PANAL –DATA

المتغيرات	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	ادنى قيمة	الانحراف المعياري
REM	3.70	167.43	0.01	15.22
PPG	1.77	4.76	-0.10	0.79
IR	5.36	54.67	-91.72	11.80
INF	6.35	183.31	-3.93	17.06
CEI	27.47	194.67	2.66	28.73
KOPEN	-1.18	2.29	-1.96	1.27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13،

بلغ المتوسط الحسابي لمعدل التضخم INF ما مقداره 6.35 وهذا بالنسبة للدول محل الدراسة (20دولة نامية) ،في حين سجل هذا المتغير أكبر قيمة لـــه بنسبة: 183.31 % وهذا في دولة ليسوتو عام 1993، أما أقل قيمة فقد تم تسجيلها بمقدار : 3.39- في دولة النيجر عام 1992 ، أما المتغير سعر الصرف الحقيقي فقد سجل المتوسط الحسابي : 5.36 أما بخصوص أعلى قيمة فقد سجلت بمقدار:

54.67 عام 2020، في دولة تونس ، أما متغير معدل النمو السكاني فقد سجل المتوسط الحسابي له : 1.77 ، وبخصوص أعلى قيمة فقد سجلت 4.76 في دولة النيجر عام 1994 ، أما أدنى قيمة فقد سجلت في دولة الصين عام 2023 ، كما سجل المتوسط الحسابي للمتغير التحويلات المالية للمهاجرين ما مقدراه : 3.70أما أعلى قيمة فقد سجلت بمقدار 167,34 في دولة ليسوتو عام 1990 ، كما سجل متوسط المتغير القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) قيمة : 27.47 اما اعلى قيمة فقد سجل هذا المتغير ما مقدراه : 194.67 ، أما أدنى قيمة فقد سجل هذا المتغير ما مقدراه : 2.66 ، كما سجل مؤشر kopen متوسط حسابي ما قيمته 2.29 أما أعلى قيمة فقد سجل ما مقدراه : 2.29 ، أما أدنى قيمة له فقد سجلت بمقدار : -1.27 .

أما بخصوص الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة فقد تم تسجيل قيم منخفضة وهذاا يدل على تجانس الوحدات من جهة

2.مصفوفة الارتباط :

يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات فيما بينها ، لكي نتفادى الارتباطات القوية بين لمتغيرات المستقلة التي ستؤثر حتما بالسلب على النتائج التي سيتم التحصل عليها في النموذج ، وبغية تفادي دراسة الارتباطات الثنائية لكل زوج من المتغيرات، سنقوم بتلخبص ذلك من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 9: مصفوفة الارتباط

Ordinary correlations:

	REM	PPG	IR	IF	CEI	KOPEN
REM	1.000000					
PPG	-0.087928	1.000000				
IR	0.034225	-0.134499	1.000000			
IF	0.474686	0.209109	-0.149965	1.000000		
CEI	-0.093474	-0.595897	0.164005	-0.244790	1.000000	
KOPEN	0.034565	0.056984	-0.080328	0.010662	-0.167222	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

نلاحظ من خلال مصغوفة الارتباط أن الموضحة اعلاه ، بأن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيفة ومتوسطة ، وهي غير قوية عند مستوى معتوية 5% .

المطلب الثاني : الدراسة القياسية :

1اختبار ارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات الدراسة:

يعد اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية CDS من الأساليب الاحصائية المناسبة لتحليل متغيرات الدراسة فأشهر الاختبارات المعدة لهذا الغرض تشير نتائجها الى عدم وجود ارتباط عرضي بين سلاسل مقاطع الدراسة وهذا راجع إلى معنوية المعلمات لهذه المقدرات، والتي تقتضي قيم احصائيات تلك الاختبارات رفض فرضية العدم، مما يعني عدم وجود ارتباط عرضي بين سلاسل مقاطع الدراسة وهذا راجع إلى معنوية المعلمات لهذه المقدرات لهذا الاختبار والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم 10: اختبار ارتباط المقاطع العرضية

المتغير	BREUSCH-PAGAN LM	PESARAN SCALED LM	BIAS-CORRECTED LM	Pesaran Cd
المتغير المستقل				
REM	1870.19 0.00	86.19 0.00	85.88 0.00	18.79 0.00
المتغيرات التابعة				
PPG	2629.94 0.00	125.16 0.00	124.86 0.00	34.03 0.00
INF	1328.64 0.00	58.41 0.00	58.10 0.00	28.12 0.00
IR	457.69 0.00	13.73 0.00	13.42 0/00	6.19 0.00
CEI	2697.0 0.00	128.60 0.00	128.30 0.00	32.54 0.00

KOPEN	1541.56 0.00	69.33 0.00	69.03 0.00	4.80 0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2.اختبار التجانس لـ HSIAO 1986

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من Tملاحظات لفردية N في المجموعة، كما نفرض أن المسار معرفة بالعلاقة الخطية التالية:

$$y_{i.t} = \alpha_i + \beta X_{it} \ldots\ldots\ldots(1) + \varepsilon_{it}$$

يفترض أن حد الأخطاء ε_{it} مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي σ_i^2 ، كما يفترض أن معلمات النموذج α_i ، β_i يمكن اختلافها في البعد الفردي لكنها ثابتة في الزمن، لذلك بإمكان هذا النموذج الممثل بالمعادلة أن يأخذ عدة صيغ ممكنة كالتالي:

تماثل الثوابت α_i وتطابق شعاع المعلمات β_i ، بحث أن: $\alpha_i - \alpha$، $\beta_i - \beta$،

$\forall_i \in [1, N]$ وبالتالي نقول إنه لدينا سلسلة متجانسة.

اختلاف الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات β_iحسب الأفراد، وبالتالي نقول إنه يوجد Nنموذج مختلف وعليه نرفض صيغة السلسلة.

تطابق الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات بβ_iين المفردات، حيث إن $\forall_i \in$، $\alpha_i - \alpha$ $[1, N]$ وفي هذه الحالة نقول بأن كل معلمات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، وبالتالي نقول إنه يوجد N نموذج مختلف.

اختلاف الثوابت α_i وتطابق شعاع المعلمات β_i في فرديات المجموعة، بحيث إن $\forall_i \in \beta_i - \beta$ $[1, N]$ لنحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

من الناحية الاقتصادية، فإن اختيار التوصيف يسمح لنا بمعرفة هل النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لجميع العينات أو العكس أي وجود لخصائص ومميزات مختلفة لكل عينة.

الجدول رقم 11: نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao, C. (1986)

اتخاذ القرار	HYPOTHESES	f-STAT	P-VALUE
رفض h0	H1	40.33	0.00
رفض h0	H2	18.36	0.00
رفض h0	H3	42.69	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

باعتماد على نتائج اختبار Hsiao, C. (1986) للتجانس والظاهر في الجدول:

تظهر القيمة الاحتمالية p-value المقابلة للإحصائية F1 والتي تساوي 0.00 أقل من 5"% وعليه يتم رفض الفرضية العدمية h0 وقبول الفرض البديل H1 مما يفترض وجود ارتباط بين التأثيرات مقاطع الدراسة (الدول عينة الدراسة)، فيكون استخدام نموذج التأثيرات هو الملائم، عموما يقوم نموذج انحدار البانل على جملة من الفرضيات التي تضمن صلاحية استخدام النموذج في عملية التنبؤ وفي اختبار فرضيات الدراسة سيما ما تعلق بالمعاملات والثوابت.

- بالاعتماد على احصائية F2 تظهر القيمة الاحتمالية P- value لهذه الاحصائية التي تساوي 0.00 اقل من 0,05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H0 لهذه الاحصائية.
- احصائية F3 تظهر القيمة الاحتمالية P-value لهذه الاحصائية التي تساوي .000، أقل من 0,05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H0 لهذه الاحصائية.

وعليه نقول أن هناك أثر فردي ثابت بين بيانات الدراسة.

3.تحديد النموذج الملائم لبيانات:

1.3النموذج الخاص بالتحويلات المالية للمهاجرين REM

$$REM = a + \beta_1 INF_{i,t} + \beta_2 PPG_{i,t} + \beta_3 IR_{i,t} + \beta_4 CEI_{i,t} + \beta_5 kOPEN_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث تمثل:

- ✓ αi: معلمة القاطع العام في النموذج
- ✓ βi : معاملات المتغيرات التفسيرية.
- ✓ $INF_{i,t}$: معدل التضخم (i) في الفترة الزمنية (t)
- ✓ $PPG\ i,t$: معدل النمو السكاني (i) في الفترة الزمنية (t).
- ✓ $IR\ i,t$: سعر الفائدة الحقيقي (i) في الفترة الزمنية (t).
- ✓ $CEI_{i,t}$: القروض الموجهة للقطاع الخاص (i) في الفترة الزمنية (t).
- ✓ $kOPEN_{i,t}$ مؤشر تحرير رأس المال (i) في الفترة الزمنية (t).
- ✓ μ_i : الآثار أو الاختلافات المقطعية (cross-section effects)غير الملاحظة والتي تتفاوت من دولة الى أخرى لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية نفسها.
- ✓ Y_t : الآثار والاختلافات الزمنية (time effects)غير الملاحظة و المشتركة بين الدول محل الدراسة والتي تتغير عبر الزمن.
- ✓ εit : حد الخطأ العشوائي حيث يشترط فيه أن يكون مستقلا وموزعا بشكل متماثل.
- ✓ يتحدد النموذج المرافق لطبيعة بيانات العينة وفق كيفية التعامل مع الاثار الفردية أو عدم التجانس الغير الملاحظ.

يتحدد النموذج المرافق لطبيعة بيانات العينة وفق كيفية التعامل مع الآثار الفردية أو عدم التجانس الغير الملاحظ سنقوم بتقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، وعلى أساس بيانات الدراسة طويلة فإننا نميز ثلاثة نماذج البانل الساكن) النموذج التجميعي POOLED، نموذج الأثر الثابت MEF،

ونموذج الأثر العشوائي MEA)، تقدير النموذج الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما النموذج الثالث فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة، وبعدها نقوم بالمفاضلة بين النماذج :

لجدول رقم 12: تقدير النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

المتغير التابع: التحويلات المالية للمهاجرين			
الفترة الزمنية:1990: 2023 T= 34 N= 22 عدد المشاهدات N*T=748			
المتغيرات التفسية	النموذج التجميعي	نموذج الاثر الثابت	نموذج الاثر العشوائي
PPG	***- 5.08 (0.00)	*** -2.92 (0.01)	*** (-2.48) (0.00)
INF	***0..45 (0,00)	***0.32 (0.00)	***(0.33) (0.00)
IR	0.12 0.00	0.04 0.14	0.05 0.10
CEI	0.07 0.00	0.05 0.06	0.04 0.12
KOPEN	0.34 0.37	2.68 0.00	2.50 0.00
الحد الثابت	14.21 0.00	6.98 0.00	7.65 0.01
R-squared	0.28	0.67	0.25
S.E.of regression	12.93	8.77	8.82
F-statistic	53.27	57.94	45.04
Prob (F-statistic)	0.00	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

(): تمثل الاحصائية المحسوبة لمقدرات المعالم لاختبار STUDENT

*،**،***، تدل على مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10%.

2.3المفاضة بين النماذج الثلاثة المقدرة:

نعمل في البداية على تحديد وجود أو عدم وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة، وسنستخدم اختبار من نوع فيشر الذي تكون فرضية العدمية تلائم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، كما ان احصائية هذا الاختبار تتمثل في:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب

H1: نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو المناسب

$$F_1 = \frac{(R2MNC - R2MC)/(N-1)}{1-R2MNC/(N\times T-n-k)}$$:

حيث أن:

- N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا 20 دول).
- T: تمثل طول السلسلة الزمنية المقترحة في الدراسة (في حالتنا 34 سنة).
- K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج في دراستنا خمس متغيرات مستقلة.
- R2FEM: يمثل معامل التحديد المضاعف اي في ظل فرضية العدم ، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي (R2FEM= 0.28) .
- R2PRM: يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج الغير مقيد أي في ظل الفرضية العكسية في هذه الحالة هو نموذج الأثر الثابت 0.67 = (R2PRM).

- وعند تطبيق قانون فيشر تعطي لنا قيمة فيشر المحسوبة Fc=195 ، أما الاحصائية المجدولة فقد بلغت 3.96= (680 ,1) Ftab، وعليه نرفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية 5% ونقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات العينة.

4.3اختبار تحديد نوعية الأثر (اختبار HAUSMAN):

يعد إجراء اختبار فيشر والذي بين وجود أثر فردي نقوم بتحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمان (HOUSMAN test) من أجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت أو الأثر العشوائي (Shahram Amini, 2012, pp. 6-7) ونتيجة هذا الاختبار كالتالي:

H0 : نموذج التأثيرات العشوائي هو الملائم.

H1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول رقم 13: نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار CHI-STAT	PROB
HOUSMAN	**13.04**	**0.02**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج EVIEWS.13

من خلال نتائج برنامج أفيوزEVIEWS.13، وبناء على اختبار HAUSMAN، حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة square-Chi=13.04، أكبر من الاحصائية المجدولة التي تساوي 3.48، وهذا عند مستوى ثقة 0.05 ومنه نرفضالفرضية المعدومة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات عينة الدراسة للبانال الساكن ، وعليه يكون لكل مقطع أثر خاص به، ويمثل الجدول أدناه نتائج التأثيرات الثابتة للنموذج لكل دولة:

الجدول رقم 14: نتائج التأثيرات الثابتة للنموذج لكل دولة

الدولة	الأثر
الهند	-2.298370
الصين	-10.30761

المكسيك	-8.668493
الفليبين	2.852793
مصر	-2.593947
باكستان	1.643426
بنغلاديش	1.212837
نيجيريا	-1.812944
المغرب	-0.271506
السلفادور	3.672254
غواتيمالا	-2.227595
كينيا	-5.780923
تونس	-2.756402
هندوراس	6.587424
اندونيسيا	-10.16739
الجزائر	-2.088726
كولومبيا	-6.016234
ليسوتو	42.12971
النيجر	2.541407
اليمن	-5.649713

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS13

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن هناك اختلاف في الأثر الفردي الثابت بين الدول محل الدراسة بين الأثر الثابت الموجب الثابت السالب، وهذا يعني وجود اختلاف في الثابت بين دول عينة الدراسة للنموذج المقدر.

تقييم نموذج التأثيرات الثابتة (MEF)

بعد أن تبين أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة من خلال نتائج الاختبارات السابقة، وبناء عليه يمكن كتابة معادلة النموذج بالشكل التالي:

$$REM = 6.98 - 2.29\mathrm{PPG_{it}} + 0.32\mathrm{IF_{it}} + 0.04\mathrm{IR_{it}} + 0.05\mathrm{CEI_{it}} + 2.68\mathrm{KOPEN_{it}} + \mathrm{e_{it}}$$

التقييم الاقتصادي:

من خلال نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت المدونة في المعادلة السابقة تبين أن ما يلي:

- ✓ مقدرة النو السكاني سالبة ومعنوية وغير موافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة النمو السكاني (PPG) بـ 1 %سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ: 6.98 %.
- ✓ مقدرة معدل التضخم (if) موجبة ومعنوية وغير موافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة معدل التضخم (if) بـ 1%سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ: 0.32 %.
- ✓ مقدرة سعر الفائدة(iR) موجبة وغير معنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة سعر القائدة (IR) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ : 0.40 %.
- ✓ مقدرة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ: 0.05 %.
- ✓ مقدرة مؤشر Kopen (تحرير رأس المال) لها علاقة موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة Kopen (تحرير رأس المال) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ: 2. 86 %.

التقييم الاحصائي:

- ✓ يوضح معامل التحديد أن R2= 67% هذا يعني أن المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM)ب، تتحدد داخل النموذج، أي تتحدد بمتغيرات النموذج المفسر وهي نسبة جيدة وتبقى نسبة قليلة تدخل ضمن هامش الخطأ.

✓ يشير اختبار فيشر (FISHER) إلى المعنوية الكلي للنموذج عند مستوى 5 %مما يعني أن المتغيرات التفسيرية ككل لها القدرة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM)، كما تتضح لنا من خلال اختبار ستودنت (STUDENT) أن المتغيرات المفسرة لها دلالة معنوية عند مستوى الثقة 5%ما عدا متغير سعر الفائدة (IR).

✓ يشير اختبار داربن واتسون DW إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء DW=0.21، مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة، وهذا يعني أن النموذج ضعيف من الناحية القياسية، وعليه فإن النموذج المقدر في بيانات البانل الساكن ضعيف ولا يمكن الاعتماد عليه في الدراسة بسبب وجود مشكل من مشاكل القياس الاقتصادي الارتباط الذاتي للأخطاء ، هو ما يسمح لنا بتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل عند طريق نموذج البانال الديناميكي dynamic -panal

- تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل (نموذج البانل الديناميكي)

3.3. استقرار السلاسل الزمنية واختبار جذور الوحدة لبيانات البانل:

قبل القيام باجراء التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك و تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل لنموذج الدراسة وجب اتباع المنهجية السليمة لابد أولا من التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية، حيث أن مشكلة عدم استقراريه السلاسل الزمنية، تؤدي الى وقوع الباحث في تقدير زائف والذي يعطي لنا مقدرات متحيزة، فمن أشهر الاختبارات الاستقرارية لنماذج البانل نذكر منها

- اختبار: Levin, Lin et Chu (LLC-2002).
- اختبار: Im, Pesaran et Shin (IPS-2003).
- اختبار: ADF-Fisher X2.
- اختبار: PP FISHER X2.

الجدول رقم 15: اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل

نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل							
المتغير المستقل. والمتغير التابع							
المتغيرات		REM	PPG	IR	If	cei	kopen
(LLC-2002) Levin, Lin et Chu ؛							
المستوى	معلمة الاختبار	-1.53	-2.34	-6.14	-6.95	-5.86	-3.34
	القيمة الاحتمالية	0.06	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الفرق الأول	معلمة الاختبار	-7.10	-8.31	-	-		
	القيمة الاحتمالية	0.00	0.00	-	-		
(IPS-2003) Im, Pesaran et Shin							
المستوى	معلمة الاختبار	-0.96	-3.73	-7.60	-5.97	-3.72	-5.43
	الاحتمالية	0.16	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الفرق الأول	معلمة الاختبار	10.60	-9.25	-	-	-	-
	الاحتمالية	0.00	0.00	-	-	-	-

ADF							
ال مس توى	معلمة لاختبار	48.68	81.71	13 4. 20	17 3. 90	29 8. 47	11 1. 69
	الاحتمالية	0.16	0.00	0. 00	0. 00	0. 00	0. 00
الفر ق الأو ل	معلمة الاختبار	182. 39	164.4 8	-	-	_	-
	الاحتمالية	0.00	0.00	-	-	_	-
PP FISHER X2							
ال مس توى	معلمة الاختبار	69.0 5	25.42	23 2. 20	9 9. 7 9	28 8. 70	37 7. 24
	الاحتمالية	0.00	0.96	0. 00	0. 0 0	0. 00	0. 00
الفر ق الأو ل	معلمة الاختبار	107 6.47	82.58	-	-	-	-
	الاحتمالية	0.00	0.00	-	-	-	-
درجة التكامل		I(1)	I(1)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج:EVEIWS13

من خلال مخرجات برنامج EVEIWS.13، وبالاعتماد على الاختبارات الاستقرارية اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل، نلاحظ أن المتغيرات المستقلة استقرت في المستوى I(0) والفرق الأول I(1)

كما أن المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين استقر بعد أخذ الفرق الأول I(1)، وعليه نقر بوجود تكامل بين البيانات، ولإثبات ذلك سيتم الاعتماد على اختبار التكامل المتزامن لبيانات البانل PEDRONI.

4.3. علاقة التكامل المتزامن لبيانات البانل :

بعد التأكد من درجة تكامل معطيات بيانات البانال، من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة، سنقوم الآن باختيار إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات من خلال تطبيق اختبار Pedroni، في المرحلة الأولى نعمل على تحقيق اختبارPedroni 1999 ، والذي يقدم مجموعتين من الاختبارات، المجموعة الأولى تضم أربعة إحصائيات تساعد على اكتشاف إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في كل دولة، والمجموعة الثانية تضم ثلاث إحصائيات محسوبة على أساس متوسطات الاحصائية الفردية لجميع العينات، وهذه المجموعة تمكننا من تحديد إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بين الدول.

الجدول رقم 16: نتائج اختبارات PEDRONI، للتكامل المشترك

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
البعد الداخلي (WITHIN-DIMENION) معلمة الانحدار الذاتي (ρ)المشتركة		
Panel V-statistic	-2.40	0.99
Panel RHO -statistic	-0.12	0.44
Panel PP-statistic	-5.76	0.00
Panel ADF-statistic	-1.74	0.04
البعد البيني (between- dimension) معلمة الانحدار الذاتي (ρ) المشتركة		
Group RHO-statistic	-1.77	0.96
Group PP-statistic	-6.76	0.00
Group ADF-statistic	-2.39	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج:EVEIWS13

نتائج التكامل المشترك لاختباراتPEDRONI ، لمتغيرات الدراسة:

تشير أغلب نتائج اختبارات PEDRONI للتكامل المشترك على وجود (04) أربعة اختبارات أثبتت وجود تكامل مشترك، منها اختبارين (02) خاصة بالبعد الداخلي-WITHIN DIMENSION)واختبارين (02) خاصين بالبعد البيني (between- dimension)، على أن قيمة احتمال المصاحب للإحصائية الخاصة بكل اختبار أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (التحويلات المالية للمهاجرين) .

5.3درجة تكامل المتغيرات:

الهدف من هذا الاختبار (BELLOMi) هو التأكد من أن درجة تكامل المتغيرات ليست من الدرجة I (2) وهذا لتجنب أخطاء في التقدير، فوجود تكامل متغيرات من الدرجة 2 لا يسمح لنا بتفسير نتائج اختبارF-stat المولدة من طرف Persaran and al (2001)، بعد اجراء اختبار الاستقرارية كما هو موضح في الجدول أدناه وبعد اجراء اختبار الاستقرارية يتبين أن:

الجدول رقم 17: نتائج اختبار درجة التكامل لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عند المستوى At level	عند الفرق الأول At 1érdifference	درجة التكامل
REM	غير مستقر	مستقر	I(1)
PPG	غير مستقر	مستقر	I(1)
INF	مستقر	-	I(0)
IR	مستقر	-	I(0)
CEI	مستقر	-	I(0)
KOPEN	مستقر	-	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج:EVEIWS13

6.3 تقدير وتحليل نموذج البانل الديناميكي

بعد دراستنا لدرجة تكامل المتغيرات المفسرة و للمتغير التابع -التحويلات المالية للمهاجرين (REM) ، والتي تكاملت في الدرجة: I(0) والدرجة I(0) ، والموضحة في الجدول لدرجة التكامل وعليه سوف نقوم بتقدير (PANAL-ARDL) لنموذج التحويلات المالية للمهاجرين (REM) بواسطة منهجية وسط المجموعة المدمجة POLED MEAN GROUP ، و نموذج وسط المجموعات (MG) و للمفاضلة بينهما تم الاستعانة باختبار Hausman

تم التوصل إلى أن النموذج الأمثل من بين النماذج المختارة هو النموذج (1.1.1.0.1) panal Ardl، وهذا باستعمال معيار (AIC)، حيث تم تقدير العلاقة لنموذج البانل الديناميكي dynamic-panalعن طريق منهجية وسط المجموعة المدمجة POLED MEAN (GROUP)، و نموذج وسط المجموعات (MG) هذا للأجلين الطويل والقصير بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ

الجدول 18: **نتائج تقدير النماذج(1.1.1.1.0) /mg و panal –ardl pmg**

التقديرات		المتغيرات	نتائج التقدير	
			نموذج متوسط المجموعات المدمجة PMG	نموذج متوسط المجموعات MG
تقديرات الاجل الطويل-Long		IR	0,06 0,00	0.06 0.27
		PPG	0.90 0.01	-2.55 0.02
		KOPEN	0.37 0.00	-0.06 0.96
		IF	-0,07 0.00	0.009 0.98
		CEI	0.04 0.00	0.09 0.05
		الحد الثابت c	2.13	7 0.03
معامل تصحيح الخطأ		Ec	-0.10 0.00	-0.40 0.00
		IR	0.007	0.01

تقدير الاجل القصير		0.59	0.39
	PPG	-2.66 0.00	-0.74 0.40
	IF	0.007 0.33	0.003 0.84
	CEI	-0.006 0.98	-0.04 0.33

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS13

اختبار Hausman للمفاضلة بين PMGوMG:

ستتم المفاضلة بين الطريقتين وهذا وفقا لاختبار من نوع Hausman، فمن خلال الجدول أدناه تبين أن الاحتمالية المرافقة لاحصائية هذا الاختبار أكبر من 5%، وعليه فإن منهجية وسط المجموعة المدمجة. POLED MEAN GROUP(PMG) هي المنهجية الفعالة.

الجدول رقم 20: اختبار hausman للمفاضلة بين PMG وMG

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
HOUSMAN	**4.74**	**0.13**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews13

نتائج نموذج panal –aradl –pmg

- **التحليل في الأجل الطويل:**
- مقدرة النمو السكاني موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين كما انها موافقة للنظرية الاقتصادية ، حيث عند زيادة النمو السكاني (PPG) بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 0.90 %. فحسب الأدبيات المهتمة بديمغرافيا المدن يعتبر التزايد السكاني عامل محفز لزيادة الطلب الكلي فحسب قانون الاعداد الكبيرة لديمغرافيا المدن فان هذا التزايد للسكان سيؤدي تلقائيا الى زيادة التحويلات المالية (REM) ، فهي تخفف من مستوى الفقر، وتحسن المستوى المعيشي، وترتبط بزيادة المواليد وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في أوساط الأسر المحرومة. وتشير أيضا هذه الأدبيات أن

التحويلات تساعد الأسر المستفيدة من خلال تمويل انتقالها إلى سكن أفضل وهذا بدوره يساعد على زيادة الرفاهية الاجتماعية.

- مقدرة معدل التضخم (if) سالبة ومعنوية وموافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة معدل التضخم (if) بـ 1%سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 0.07 %.، حيث يؤثر معدل التضخم على المؤشرات الاقتصادية الكلية مما لا يشجع المهاجرين على تحويل الأموال في ظل الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وهو يعتبر تحدي اقتصادي بالنسبة لمحولي الأموال الخارجية نحو داخل البلد.
- مقدرة سعر الفائدة(iR) موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين، حيث عند زيادة سعر القائدة (IR) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ : 0.06 %، ولكن تعتبر نسبة قليلة ، ويمكن تفسير ذلك الى ضعف معدل استثمارات الناتجة من تلك التحويلات المالية على عينة الدراسة ،وتخصيص تلك التحويلات الى الاستهلاك او الادخار خارج القطاع البنكي ، كما أن نسبة كبيرة منها تشتغل خارج القطاع الرسمي وداخل السوق السوداء.
- مقدرة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين، حيث عند زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0.04 %، حيث تساعد القروض الموجهة للقطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يعتبر رأس المال أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي اذا مؤشر من مؤشرات بيئة الاعمال الجيدة التي تساعد صاحب المال سواءا كان ذلك المستثمر الأجنبي أو المهاجرين على زيادة التحويلات المالية داخل البلد.
- مقدرة مؤشر Kopen (تحرير رأس المال) له علاقة موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة Kopen (تحرير رأس المال) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0. 37 %.

مما يعني وجود أَثر معنوي على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة .

حد تصحيح الخطأ:

من خلال تقدير العلاقة قصيرة الاجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ Ecm والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الاولى، بحيث يكون حد تصحيح الخطأ مؤخرا لفترة زمنية واحدة فقط، باعتباره متغير تفسيري فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، بحيث إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية

معنوية أقل من 0.05 يدل على أن هناك علاقة طويلة الأجل، حيث تعتبر القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ، السرعة في استعادة حالة توازن من جديد وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، حد تصحيح الخطأ يساوي Ecm = - 0.10 معنوي وسالب عن 5 %، وهذا يعني معنوية العلاقة الأجل الطويل بين المتغيرات لمفسرة والمتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM).

التحليل في الأجل القصير:

أظهرت عملية التقدير بطريقة PMG وسط المجموعة المدمجة في الأجل القصير

- مقدرة النمو السكاني سالبة و معنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة النمو السكاني (PPG) بـ 1 %سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 2.66 %.
- مقدرة معدل التضخم (if) موجبة وغير معنوية وكما أنها غير موافقة مع النظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة معدل التضخم (if). بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 0.007 %.
- مقدرة سعر الفائدة(iR) موجبة وغير معنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة سعر القائدة (IR) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 0.007 %.
- مقدرة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) سالبة ومعنوية وغير موافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين، حيث عند زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) بـ 1%سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0.0006 %.

دراسة العلاقة السببية لبيانات البانل:

حسب GRANGER 1988 فإن اثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات من خلال اختبار التكامل المشترك يستوجب على الأقل وجود علاقة سببية اتجاهية وحيدة على مستوى النموذج المدروس وعليه يجب تحديد تلك العلاقات الاتجاهية.

الجدول رقم 21 :اختبار السببية Pairwise Granger Cousality test

اختبار السببية Panel Cousality test		
الفرضية الصفرية	F-STAT	PROB
متغير (REM) لا يسبب في متغير (IF)	17.25	0.00
متغير (IF) لا يسبب في متغير (REM)	6.02	0.00
متغير (IF) لا يسبب في متغير (PPG)	2.88	0.05
متغير (PPG) لا يسبب في متغير (IF)	12.00	0.00
متغير (IF) لا يسبب في متغير (KOPEN)	1.57	0.20
متغير (KOPEN) لا يسبب في متغير (IF)	0.90	0.40
متغير (IF) لا يسبب في متغير (IR)	0.98	0.37
متغير (IR) لا يسبب في متغير (IF)	0.38	0.67
متغير (IF) لا يسبب في متغير (CEI)	1.93	0.14
متغير (CEI) لا يسبب في متغير (IF)	0.47	0.62
متغير (PPG) لا يسبب في متغير (REM)	1.95	0.14
متغير (REM) لا يسبب في متغير (PPG)	2.55	0.07
متغير (KOPEN) لا يسبب في متغير (REM)	6.62	0.01
متغير (REM) لا يسبب في متغير (KOPEN)	0.16	0.84
متغير (IR) لا يسبب في متغير (REM)	1.60	0.20
متغير (REM) لا يسبب في متغير (IR)	0.13	0.87
متغير (CEI) لا يسبب في متغير (REM)	0.30	0.73
متغير (REM) لا يسبب في متغير (CEI)	0.62	0.53
متغير (KOPEN) لا يسبب في متغير (PPG)	0.56	0.56
متغير (PPG) لا يسبب في متغير (KOPEN)	0.74	0.47
متغير (IR) لا يسبب في متغير (PPG)	0.05	0.94
متغير (PPG) لا يسبب في متغير (IR)	0.29	0.74
متغير (CEI) لا يسبب في متغير (PPG)	6.60	0.00
متغير (PPG) لا يسبب في متغير (CEI)	1.01	0.36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS13

تظهر نتائج دراسة السببية على مستوى المتغيرات المدروسة وجود علاقة في متجه واحد وهذا بالنسبة للمتغير المستقل التضخم (if) ومتغير مؤشر kopen باتجاه التحويلات المالية للمهاجرين (REM) وهذا عند مستوى معنوية5 %.

تحليل النتائج :

سعت هذه الدراسة القياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية للفترة : 1990-2023، باعتماد على بيانات البانل من خلال نموذج PANAL –ARDL الذي يعطي دراسة أشمل باعتبار دمج خصائص البعد الفردي لدول العينة فضلا عن خصائص البعد الزمني للتوصل الى جملة من النتائج مجملها كالاتي:

- ✓ اثبت اختبار التجانس لـ Hsiao, C. (1986) ان نموذج الاثر الثابت هو النموذج المناسب في البانال الساكن.
- ✓ مقدرة النو السكاني سالبة ومعنوية وغير موافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة النمو السكاني (PPG) بـ 1 %سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :6.98 %.
- ✓ مقدرة معدل التضخم (if) موجبة ومعنوية وغير موافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة معدل التضخم (if) بـ 1%سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0.32 %.
- ✓ مقدرة سعر الفائدة(iR) موجبة وغير معنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة سعر القائدة (IR) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ : 0.40 %.
- ✓ مقدرة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0.05 %.
- ✓ مقدرة مؤشر Kopen (تحرير رأس المال) لها علاقة موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة Kopen (تحرير رأس المال) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :2. 86 %.
- ✓ اشار اختبار داربن واتسون DW إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء DW=0.21 ، مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة، وهذا **يعني أن النموذج ضعيف من الناحية القياسية**، وعليه فإن النموذج المقدر في بيانات البانل الساكن ضعيف ولا يمكن الاعتماد عليه في الدراسة بسبب وجود مشكل من مشاكل القياس الاقتصادي وهو الارتباط الذاتي للأخطاء ، هو ما يسمح لنا بتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل عند طريق نموذج البانال الديناميكي dynamic –panal

نتائج المدى القصير والطويل عن طريق نموذج البانال الديناميكي dynamic –panal:

- ✓ أشارت نتائج اختبارت الجيل الثاني للاستقرارية استقرار المتغيرات المستقلة في المستوى I(0) والفرق الأول I(1) كما أن المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين استقر بعد أخذ الفرق الأول I(1).
- ✓ اشارت أغلب نتائج اختبارات PEDRONI للتكامل المشترك على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (التحويلات المالية للمهاجرين) .
- ✓ **نتائج المدى الطويل :**
- ✓ مقدرة النمو السكاني موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين كما انها موافقة للنظرية الاقتصادية ، حيث عند زيادة النمو السكاني (PPG) بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 0.90 %. فحسب الأدبيات المهتمة بديمغرافيا المدن يعتبر التزايد السكاني عامل محفز لزيادة الطلب الكلي فحسب قانون الاعداد الكبيرة لديمغرافيا المدن فان هذا التزايد للسكان سيؤدي تلقائيا الى زيادة التحويلات المالية (REM) ، فهي تخفف من مستوى الفقر، وتحسن المستوى المعيشي، وترتبط بزيادة المواليد وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في أوساط الأسر المحرومة. وتشير أيضا هذه الأدبيات أن التحويلات تساعد الأسر المستفيدة من خلال تمويل انتقالها إلى سكن أفضل وهذا بدوره يساعد على زيادة الرفاهية الاجتماعية.
- ✓ مقدرة معدل التضخم (if) سالبة ومعنوية وموافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة معدل التضخم (if) بـ 1%سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 0.07 %.، حيث يؤثر معدل التضخم على المؤشرات الاقتصادية الكلية مما لا يشجع المهاجرين على تحويل الأموال في ظل الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وهو يعتبر تحدي اقتصادي بالنسبة لمحولي الأموال الخارجية نحو داخل البلد.
- ✓ مقدرة سعر الفائدة(iR) موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين، حيث عند زيادة سعر القائدة (IR) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ : 0.06 %، ولكن تعتبر نسبة قليلة ، ويمكن تفسير ذلك الى ضعف معدل استثمارات الناتجة من تلك التحويلات المالية على عينة الدراسة ،وتخصيص تلك التحويلات الى الاستهلاك او الادخار خارج القطاع البنكي ، كما أن نسبة كبيرة منها تشتغل خارج القطاع الرسمي وداخل السوق السوداء.
- ✓ مقدرة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين، حيث عند زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0.04 %، حيث تساعد القروض الموجهة للقطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ يعتبر رأس المال الموجه للاستثمارأحد الموارد المالية للبنك، فهي اذا مؤشر من

مؤشرات بيئة الاعمال الجيدة التي تساعد صاحب المال سواءا كان ذلك المستثمر الأجنبي أو المهاجرين على زيادة التحويلات المالية داخل البلد.

- ✓ مقدرة مؤشر Kopen (تحرير رأس المال) له علاقة موجبة ومعنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة Kopen (تحرير رأس المال) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0. 37 %.

مما يعني وجود أَثر معنوي على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة .

نتائج المدى القصير :

- ✓ مقدرة النمو السكاني سالبة و معنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة النمو السكاني (PPG) بـ 1 %سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :2.66 %.
- ✓ مقدرة معدل التضخم (if) موجبة وغير معنوية وكما أنها غير موافقة مع النظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة معدل التضخم (if) بـ 1%سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ 0.007 %.
- ✓ مقدرة سعر الفائدة(iR) موجبة وغير معنوية مع التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث عند زيادة سعر القائدة (IR) بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0.007 %.
- ✓ مقدرة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) سالبة ومعنوية وغير موافقة للنظرية الاقتصادية مع التحويلات المالية للمهاجرين، حيث عند زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) بـ 1%سيؤدي إلى نقصان التحويلات المالية للمهاجرين (REM)بـ :0.0006 %.
- ✓ **حد تصحيح الخطأ**: يساوي Ecm = - 0.10 معنوي وسالب عن 5 %، وهذا يعني معنوية العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM).
- ✓ **تشير نتائج اختبار السببية** على مستوى المتغيرات المدروسة إلى وجود علاقة في متجه واحد وهذا بين المتغير المستقل (التضخم (if) و متغير مؤشرkopen) وهذا باتجاه التحويلات المالية للمهاجرين (REM) عند مستوى معنوية5 %.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تطبيقية لتقييم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية, حيث أشارت نتائج التقدير أن التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل إيجابي ومعنوي بكل من معدلات الفائدة الحقيقية ومعدل النمو السكاني, والقروض الموجهة للقطاع الخاص, وكذا مقدرة .kaopen , وبأثر سالب بمعدلات التضخم , وهذا في المدى الطويل, أما في المدى القصير فإن أغلب المتغيرات لم تظهر أي تأثيرات معنوية, مما يدل على أن التحويلات المالية قد تكون أقل استجابة للتغيرات قصيرة الأجل, كما أن حد تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنويا ما يعني معنوية العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين .

خاتمة عامة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع: محددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية, دراسة قياسية للفترة مابين 1990_2023, يمكن القول أن هذه التحويلات تمثل جانبا مهما في دعم الاقتصادات النامية, لما تقدمه من مساهمة في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية, بحيث تناول الفصل الأول ماهية التحويلات المالية من خلال تعريفها, وقنوات تدفقها وأنواعها وكذا محدداتها, وآثارها, إلى جانب مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع, والتي ساعدت في إرساء قاعدة معرفية واضحة حول هذا المجال.

أما في الفضل الثاني فقد تم التركيز على إجراء دراسة تحليلية لتطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية مع تسليط الضوء على مدى تأثرها بالأزمات العالمية, كما تناول هذا الفصل تحليل واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وتطورها الزمني, مع دراسة أثر هذه التحويلات على التنمية الاقتصادية في الجزائر, إلى جانب عرض العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض المؤشرات الاقتصادية.

أما في الفصل الثالث, فقد ركزت الدراسة على التحليل القياسي لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في مجموعة من 20 دولة نامية, بحيث تم اختيار مجموعة من المتغيرات التفسيرية شملت معدل التضخم, معدل النمو السكاني, ومعدل الفائدة الحقيقي, نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كمؤشر للتطور المالي, ومؤشر تحرير رأس المال kaopen , بينما المتغير التابع فهو التحويلات المالية للمهاجرين والذي تم التعبير عنه بالتحويلات المالية للمهاجرين كنسبة من gdp بالنسبة للدول محل الدراسة, أظهرت النتائج على المدى الطويل أن النمو السكاني له تأثير إيجابي ومعنوي على التحويلات، حيث أن زيادة السكان بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع التحويلات بنسبة 90%، مما يعكس تأثيره في تحسين الظروف المعيشية والطلب الكلي. في المقابل، كان لمعدل التضخم تأثير سلبي ومعنوي، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تقلل التحويلات بنسبة 0.07%، وهو ما يُفسَّر بانخفاض الحوافز لتحويل الأموال في ظل ارتفاع الأسعار. كما أظهر سعر الفائدة تأثيرًا إيجابيًا وضعيفًا بنسبة 0.6%، بينما كانت القروض الموجهة للقطاع الخاص وتحسين مؤشر تحرير رأس المال عوامل إيجابية ومؤثرة، حيث ساهمت في زيادة التحويلات بنسبتي 0.04% و37% على التوالي. أما على المدى القصير، أظهرت النتائج تأثيرًا سلبيًا للنمو السكاني بنسبة 66.2%، مع تأثيرات متباينة لباقي المتغيرات. ورغم أهمية النتائج، أشار اختبار دوربن واتسون إلى وجود ارتباط ذاتي يجعل النموذج الساكن

ضعيفًا، مما يعزز أهمية استخدام النموذج الديناميكي لفهم العلاقات على المديين القصير والطويل بشكل أفضل.

اختبار صحة الفرضيات:

1- **اثبات صحة الفرضية الأولى** على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (النمو السكاني (ppg)، التضخم (if) سعر الفائدة (IR)،مؤشر التطور المالي (Kopen) ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) وبين المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM)، وهذا على مجموعة من الدول النامية للفترة : 1990-2023، وهو ما أثبته اختبار padroni

2- **رفض الفرضية الثانية على وجود** أثر ذو دلالة معنوية في الأجل القصير والطويل **معا** بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (النمو السكاني (ppg)، التضخم (if) ،سعر الفائدة (IR)، مؤشر التطور المالي (Kopen) و نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI) وبين المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM)، وهذا على مجموعة من الدول النامية للفترة : 1990-2023، حيث أشارات نتائج نموذج panal ardl _pmg **وجود** أثر ذو دلالة معنوية على المدى الطويل لجميع متغيرات الدراسة ، بينما اشارات النتائج على المدى القصير وجود أثر ذو دلالة معنوية بين النمو السكاني (PPG)والتجويلات المالية للمهاجرين (REM) .

3- **رفض الفرضية الثالثة على وجود** علاقة سببية في متجهين بين المتغيرات المستقلة (النمو السكاني (ppg)، التضخم (if) ،سعر الفائدة (IR)، مؤشر التطور المالي (Kopen) ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CEI)وبين المتغير التابع التحويلات المالية للمهاجرين (REM) وهذا على مجموعة من الدول النامية للفترة : 1990-2023، حيث اشارت نتائج اختبار السببية على مستوى المتغيرات المدروسة وجود علاقة في متجه واحد وهذا بين المتغير المستقل (التضخم (if). مؤشر kopen باتجاه التحويلات المالية للمهاجرين (REM) وهذا عند مستوى معنوية5 %.

بناء على نتائج هذه الدراسة، تتمثل مجموعة التدابير التي يمكن إتخاذها في عدة جوانب اقتصادية وسياسية تهدف إلى تعزيز تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في الدول النامية. أولاً، يجب تعزيز السياسات المالية والمصرفية من خلال توفير حوافز للمهاجرين لإرسال التحويلات، مثل خفض تكاليف التحويلات عبر البنوك أو استخدام التقنيات الحديثة. ثانيا، من الضروري تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات نقدية ومالية تدعم استقرار الأسعار وتعزز النمو المستدام، خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم والنمو الاقتصادي. كما يجب تحفيز الاستثمارات المحلية عبر تشجيع استخدام التحويلات في تمويل المشاريع

الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين بيئة الأعمال من خلال إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية تشجع على تحويل الأموال بشكل آمن وفعال، مع ضمان حماية حقوق المهاجرين، ويمكن أيضا تنظيم برامج توعية للمهاجرين حول كيفية استخدام التحويلات بشكل فعال لدعم التنمية في بلدانهم الأصلية. أخيرا، يجب تعزيز التعاون الدولي بين الدول النامية والدول المتقدمة لتوفير سياسات تشجع على تدفقات التحويلات المالية بشكل مستدام، مما يسهم في تحسين استفادة الدول النامية من هذه التحويلات وزيادة تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

آفاق الدراسة:

آفاق هذه الدراسة تتعدد في عدة اتجاهات، حيث يمكن أن تفتح المجال لإجراء بحوث مستقبلية في مجالات متنوعة، أولاً، يمكن توسيع نطاق الدراسة ليشمل مزيدا من الدول النامية أو حتى الدول المتقدمة لعمل مقارنات بين أنماط تدفقات التحويلات المالية وتأثيرها على التنمية، ثانيا، يمكن إدخال متغيرات جديدة في التحليل، مثل تأثير السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة أو مستوى التعليم على تدفقات التحويلات المالية. ثالثا، يمكن استكشاف العلاقة بين التحويلات المالية والتنمية الاجتماعية بشكل أوسع، مثل تأثير التحويلات على مستوى التعليم والصحة والبنية التحتية في الدول النامية أيضا، يمكن دراسة آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تدفقات التحويلات المالية وكيفية تعافي هذه التدفقات في فترات ما بعد الأزمات في النهاية تسهم هذه الأفاق في تعميق الفهم حول دور التحويلات المالية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، مما يساعد في تحسين السياسات والتخطيط التنموي في المستقبل.

قائمة المراجع

المراجع

1. المراجع باللغة العربية
2. كتب:

1. أحمد سعيد العزعزي شهاب. إدارة البنوك الاسلامية. كتاب. دار النفائس للنشر والتوزيع. الأردن. 2012.

2. ثامر البكري. التسويق أسس ومفاهيم معاصرة. كتاب. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. 2006.

3. محمد الفنيش. البلاد النامية والأزمات المالية العالمية. كتاب. سلسلة محاضرات العلماء الزائرين. جدة. 2000.

4. محمود سحنون. الاقتصاد النقدي والمصرفي. كتاب. بهاء الدين للنشر. الجزائر. 2003.

مجلات:

1. العشعوش أيمن. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، تطبيق على عينة من الدول النامية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. 2017. صفحة 55.

2. أيمن المشعوش. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل اختبارات الجيل الأول تطبيق على عينة من الدول النامية. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. 2017. صفحة 55.

3. بن زكورة العونية. التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر آفاق وتطلعات. المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت. 2021. صفحة 240.

4. ترقو محمد، بن مريم محمد. محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات. 2018.

5. فاطمة الزهراء ملحاوي. الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بالدول المغاربية. مجلة دفاتر اقتصادية. 2018. صفحة 401.

6. هشام بوطالبي. المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE. 2022.

تقارير:

1. الأمم المتحدة. التقرير الإقليمي للهجرة العائدة، الهجرة الدولية والتنمية. هيئة الأمم المتحدة. 2014.
2. صندوق النقد الدولي. تقرير المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين، مرشد لمعدي الاحصاءات ومستخدميها. واشنطن. 2009.
3. تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من سنة 1990إلى غاية 2023

أطروحات دكتوراه:

1. بدراوي شهيناز. تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. الجزائر. 2015.
2. بلميمون عبد النور. تحديات الهجرة شمال جنوب أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. الجزائر. 2015.
3. سي محمد فايزة. سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2016. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. الجزائر. 2018-2019.
4. هشام بوطالبي. المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين –دراسة حالة الجزائر–. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس. الجزائر. 2020/2019.

رسائل ماجستير:

1. ساعد رشيد. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. الجزائر. 2012.
2. بيوض محمد العيد. تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية. رسالة ماجستير. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر. 2011.
3. سالكي سعاد. دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي. رسالة ماجستير. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. الجزائر. 2011.

مواقع إلكترونية:

1. موقع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية. تم الاسترداد من البوابة. تونس. 2012 php8.http://www.social.tn/index

المراجع باللغة الأجنبية:

(**Books**):

1. Achenbach, R. Return Migration Decisions: A Study on Highly Skilled Chinese in Japan. Book. Wiesbaden, Germany: Wiesbaden Press. 2015.

2. Alain Pirotte. Econométrie des données de panel: Théorie et Application. Book. Edition Economica. France. 2011.

3. Mamo Verbeek. A Guide to Modern Econometrics (5th edition). Book. Kindle Edition. 2017.

4. Regis Bourbonais. Econométrie. Book. Dunod. France. 2015.

5. Patrik Sevestre. Économétrie des données de panel. Book. Dunod. Paris, France. 2002.

6. Michel Lubrano. Cours des séries temporelles. Book. Université de Paris. Paris, France. 2005.

7. Hillel Rapoport Frédéric. The Economics of Migrants' Remittances (Volume 2). Book. Altruism and Reciprocity. No publisher provided. No year provided.

8.Hillel Rapoport Frédéric. The Economics of Migrants' Remittances (Volume 2). Book. Altruism and Reciprocity. No publisher provided. No year provided

(**Journal Articles**:

1. Gibson, D. McKenzie. The microeconomic determinants of emigration and return migration of the best and brightest: evidence from the Pacific. Journal Article. Journal of Development Economics. 2011.

2. Lucas, Stark, Oded. Motivations to Remit: Evidence from Botswana. Journal Article. The Journal of Political Economy. 1985. Pages: 18.

3. Abbas, Massoud. What determines remittances to Pakistan? The role of macroeconomic, political, and financial factors. Journal Article. Journal of Policy Modeling. 2017. Pages: 1-13.

4. Christian Dustmann. Return migration, wage differentials, and the optimal migration duration. Journal Article. Econstor. 2001.

5. Christian Dustmann. Return migration, uncertainty and precautionary savings. Journal Article. Journal of Development Economics. 1997. Pages: 298.

6. Carling, J. The determinants of migrant remittances. Journal Article. Oxford Review of Economic Policy. 2018. Pages: 582-592.

7. Coiffard, M. The determinants and macroeconomic impacts of migrant remittances. Journal Article. University of Grenoble. France. 2011.

8. Doe, J. The impact of global crises on remittances. Journal Article. Journal of Development Economics. 2008.

9. Edward J.T., Vogel S., Adelman I. Life in a Mexican Village: A Sam Perspective. Journal Article. Journal of Development Studies. 1988. Pages: 6-25.

10. Ronald Ravinesh Kumar. Exploring the interactive effects of remittances, financial development, and ICT in Sub-Saharan Africa: an ARDL bounds approach. Journal Article. Economic and Sustainable Development. 2012. Pages: 217.

11. Nekby, L. The emigration of immigrants, return vs onward migration. Journal Article. Journal of Population Economics. 2006. Pages: 197-226.

12. Tapia, S. Euro-Mediterranean migration system: effects of remittances. Journal Article. Constantine University. Algeria. 2008.

Master's Dissertation and Doctoral Theses

1. Nicolas, Y. The macroeconomic effects of remittances in the countries of origin of migrants: PhD Thesis in Economic Sciences. Dissertation. University of Bordeaux. France. 2017.

2. J.-P. Cassarino. Theorising Return Migration: The Conceptual Approach to Return. Book Chapter. Theorising Return Migration: The Conceptual Approach to Return. 2004. Pages: 257.

3. Marieke van Houte. Return Migration to Afghanistan: Moving Back or Moving Forward? Dissertation. Palgrave Macmillan. UK. 2016.

Online Articles):

1. Claudio Araujo. Macroéconométrie, trajectoires et fluctuations de long terme des phénomènes. Online Article. CERDI. France. 2020. Retrieved from http://www.cerdi.org/claudio-araujo/perso.

2. World Bank. Migration and Development. Online Article. World Bank. Washington. 2018. Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 : اختبار المقاطع العرضية للمتغير النمو السكاني *ppg*

Cross-Section Dependence Test
Series: PPG
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1990 2023
Periods included: 34
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 680
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	2629.949	190	0.0000
Pesaran scaled LM	125.1667		0.0000
Bias-corrected scaled LM	124.8637		0.0000
Pesaran CD	34.03923		0.0000

الملحق رقم 2 : اختبار المقاطع العرضية للمتغير سعر الفائدة الحقيقي *ir*

Cross-Section Dependence Test
Series: IR
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1990 2023
Periods included: 34
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 680
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	457.6947	190	0.0000
Pesaran scaled LM	13.73245		0.0000
Bias-corrected scaled LM	13.42942		0.0000
Pesaran CD	6.192967		0.0000

الملحق رقم 3: اختبار المقاطع العرضية للمتغير لمعدل التضخم *if*

Cross-Section Dependence Test
Series: IF
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1990 2023
Periods included: 34
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 680
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1328.644	190	0.0000
Pesaran scaled LM	58.41120		0.0000
Bias-corrected scaled LM	58.10817		0.0000
Pesaran CD	28.12504		0.0000

الملحق رقم 4 : اختبار المقاطع العرضية للمتغير لمؤشر *kaopen*

Cross-Section Dependence Test
Series: KOPEN
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1990 2023
Periods included: 34
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 680
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1541.560	190	0.0000
Pesaran scaled LM	69.33357		0.0000
Bias-corrected scaled LM	69.03054		0.0000
Pesaran CD	4.807759		0.0000

الملحق رقم 5 : نتائج اختبار المقاطع العرضية للمتغير نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص *cei*

Cross-Section Dependence Test
Series: CEI
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1990 2023
Periods included: 34
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 680
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	2697.036	190	0.0000
Pesaran scaled LM	128.6083		0.0000
Bias-corrected scaled LM	128.3052		0.0000
Pesaran CD	32.54675		0.0000

الملحق رقم 6 : نتائج اختبار*Hsiao, C. (1986)*

Specification Tests of Hsiao (1986)
H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	40.33916	5.1E-209
H2	18.36419	1.6E-121
H3	42.69298	3.7E-101

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

الملحق رقم 7: نتائج اختبار النموذج التجميعي

Dependent Variable: REM?
Method: Pooled Least Squares
Date: 01/24/25 Time: 20:19
Sample: 1990 2023
Included observations: 34
Cross-sections included: 20
Total pool (balanced) observations: 680

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PPG?	-5.087149	0.783251	-6.494918	0.0000
IF?	0.456106	0.030322	15.04232	0.0000
IR?	0.129235	0.043042	3.002512	0.0028
CEI?	-0.073082	0.022152	-3.299070	0.0010
KOPEN?	0.347600	0.395078	0.879826	0.3793
C	14.21749	2.062054	6.894819	0.0000

Root MSE	12.88065	R-squared	0.283253
Mean dependent var	7.809028	Adjusted R-squared	0.277936
S.D. dependent var	15.22561	S.E. of regression	12.93786
Akaike info criterion	7.966977	Sum squared resid	112819.6
Schwarz criterion	8.006878	Log likelihood	-2702.772
Hannan-Quinn criter.	7.982421	F-statistic	53.27206
Durbin-Watson stat	0.155719	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم 8 : نتائج اختبار النموذج الاثر االثابت

PPG?	-2.481950	0.891129	-2.785176	0.0055
IF?	0.332408	0.022870	14.53495	0.0000
IR?	0.055052	0.033869	1.625432	0.1045
CEI?	0.044955	0.029542	1.521720	0.1285
KOPEN?	2.506949	0.513932	4.877982	0.0000
C	7.652734	3.016364	2.537072	0.0114
Random Effects (Cross)				
1--C	-2.382701			
2--C	-9.247270			
3--C	-8.452950			
4--C	2.832962			
5--C	-2.345981			
6--C	1.333336			
7--C	0.915499			
8--C	-2.060500			
9--C	-0.292825			
10--C	3.745812			
11--C	-1.801284			
12--C	-5.447939			
13--C	-2.490322			
14--C	6.534425			
15--C	-9.876518			
16--C	-2.417799			
17--C	-6.009645			
18--C	40.46615			
19--C	2.286130			
20--C	-5.288580			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	8.970596	0.5112
Idiosyncratic random	8.772041	0.4888

Weighted Statistics			
Root MSE	8.785246	R-squared	0.250459
Mean dependent var	1.291558	Adjusted R-squared	0.244899
S.D. dependent var	10.15491	S.E. of regression	8.824263
Sum squared resid	52482.77	F-statistic	45.04349

الملحق رقم9 : نتائج اختبار النموذج الاثر العشوائي

Included observations: 34
Cross-sections included: 20
Total pool (balanced) observations: 680

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PPG?	-2.294334	0.916635	-2.502997	0.0126
IF?	0.328945	0.022977	14.31648	0.0000
IR?	0.049420	0.034074	1.450358	0.1474
CEI?	0.057717	0.031210	1.849325	0.0649
KOPEN?	2.680560	0.539720	4.966576	0.0000
C	6.980483	2.312270	3.018888	0.0026
Fixed Effects (Cross)				
1--C	-2.298370			
2--C	-10.30761			
3--C	-8.668493			
4--C	2.852793			
5--C	-2.593947			
6--C	1.643426			
7--C	1.212837			
8--C	-1.812944			
9--C	-0.271506			
10--C	3.672254			
11--C	-2.227595			
12--C	-5.780923			
13--C	-2.756402			
14--C	6.587424			
15--C	-10.16739			
16--C	-2.088726			
17--C	-6.016234			
18--C	42.12971			
19--C	2.541407			
20--C	-5.649713			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	8.609280	R-squared	0.679798
Mean dependent var	7.809028	Adjusted R-squared	0.668066
S.D. dependent var	15.22561	S.E. of regression	8.772041

الملحق رقم 10 : نتائج اختبار الاستقرارية في المستوى للمتغير *ppg*

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: PPG
Date: 01/24/25 Time: 20:23
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.34861	0.0094

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Series: PPG
Date: 01/24/25 Time: 20:24
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.73125	0.0001

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: PPG
Date: 01/24/25 Time: 20:26
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
Total (balanced) observations: 660
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	25.4229	0.9647
PP - Choi Z-stat	1.39719	0.9188

** Probabilities for Fisher tests are computed using an

الملحق رقم 11: نتائج اختبار الاستقرارية في الفرق الاول للمتغير *ppg*

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(PPG)
Date: 01/24/25 Time: 20:27
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 620
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-8.31678	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(PPG)
Date: 01/24/25 Time: 20:28
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 620
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.25222	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

الملحق رقم 12 : نتائج اختبار الاستقرارية في المستوى للمتغير *REM*

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: REM
Date: 01/24/25 Time: 20:30
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.53446	0.0625

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on REM

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: REM
Date: 01/24/25 Time: 20:32
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.96143	0.1682

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

الملحق رقم 13 : نتائج اختبار الاستقرارية في الفرق الاول للمتغير *REM*

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(REM)
Date: 01/24/25 Time: 20:34
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 620
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-7.10646	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(REM)
Date: 01/24/25 Time: 20:37
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 620
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.6024	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

الملحق رقم 14 : نتائج اختبار الاستقرارية في المستوى للمتغير *if*

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: IF
Date: 01/24/25 Time: 20:37
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-6.95910	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: IF
Date: 01/24/25 Time: 20:39
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.97140	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

الملحق رقم 15 : نتائج اختبار الاستقرارية في المستوى للمتغير *cei*

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: CEI
Date: 01/24/25 Time: 20:40
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-5.86457	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on CEI

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CEI
Date: 01/24/25 Time: 20:42
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.72641	0.0001

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross	Max

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CEI
Date: 01/24/25 Time: 20:42
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.72641	0.0001

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross	Max

الملحق رقم 16 : نتائج اختبار الاستقرارية في المستوى للمتغير ***kopen***

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: KOPEN
Date: 01/24/25 Time: 20:43
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.34724	0.0004

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: KOPEN
Date: 01/24/25 Time: 20:45
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.43770	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

الملحق رقم 17 : نتائج اختبار الاستقرارية في المستوى للمتغير *ir*

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: IR
Date: 01/24/25 Time: 20:48
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.60130	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: IR
Date: 01/24/25 Time: 20:49
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 640
Cross-sections included: 20

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-6.14180	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on IR

الملحق 18:نتائج اختبارات PEDRONI، للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: KOPEN PPG REM IF IR CEI
Date: 01/24/25 Time: 08:18
Sample: 1990 2023
Included observations: 680
Cross-sections included: 20
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.440942	0.6704	-2.406383	0.9919
Panel rho-Statistic	0.710684	0.7614	-0.128575	0.4488
Panel PP-Statistic	-3.795976	0.0001	-5.760896	0.0000
Panel ADF-Statistic	-1.284743	0.0994	-1.749835	0.0401

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

الملحق رقم19: نتائج تقدير النماذج (1.1.1.1.0) panal –ardl pmg

Dependent Variable: D(REM)
Method: ARDL
Date: 01/24/25 Time: 08:30
Sample: 1991 2023
Included observations: 660
Number of cross-sections: 20
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): PPG IR IF CEI KOPEN
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 96
Selected model: PMG(1,1,1,1,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
PPG	0.902596	0.384309	-2.348620	0.0191
IR	0.063536	0.020241	3.138974	0.0018
IF	-0.073959	0.028975	2.552277	0.0109
CEI	0.040887	0.007269	5.625132	0.0000
KOPEN	0.377343	0.185715	2.031833	0.0426
C	2.133221	0.846185	2.520985	0.0119
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.100936	0.036709	-2.749614	0.0061
D(PPG)	-2.668987	0.915826	-2.914295	0.0037
D(IR)	0.007879	0.015011	0.524877	0.5998
D(IF)	0.007699	0.007929	0.970971	0.3319
D(CEI)	-0.000698	0.052160	-0.013390	0.9893

الملحق20: نتائج تقدير النماذج panel_ardl mg

Estimation: Mean Group

Dependent Variable: D(REM)
Method: ARDL
Date: 01/25/25 Time: 20:44
Sample: 1991 2023
Included observations: 660

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
		Long-Run Coefficients		
IR	0.069818	0.063300	1.102971	0.2704
PPG	-2.554821	1.143831	-2.233565	0.0258
KOPEN	-0.068505	1.441275	-0.047531	0.9621
IF	0.009985	0.074640	0.133775	0.8936
CEI	0.097220	0.050426	1.927979	0.0543
C	7.005600	3.396503	2.062592	0.0395
		Short-Run Coefficients		
COINTEQ	-0.407735	0.046960	-8.682520	0.0000
D(IR)	0.013056	0.014407	0.906200	0.3652
D(PPG)	-0.746389	0.893819	-0.835056	0.4040
D(IF)	0.003574	0.018078	0.197690	0.8433
D(CEI)	-0.042814	0.044116	-0.970497	0.3322

الملحق رقم 21: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: PAYS
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.048844	5	0.0229

الملحق رقم 22: اختبار hausman للمفاضلة بين PMG وMG

PMG Hausman Specification Test
Null hypothesis: Estimator is statistically similar to the PMG estimator

Estimator	Stat.	DOF	p-Value
Mean Group	4.744980	6	0.1323

الملحق رقم 23: اختبار السببية Pairwise Granger Cousality test

Sample: 1990 2023
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
REM does not Granger Cause IF	640	17.2511	5.E-08
IF does not Granger Cause REM		6.02617	0.0026
PPG does not Granger Cause IF	640	2.88246	0.0567
IF does not Granger Cause PPG		12.0049	8.E-06
KOPEN does not Granger Cause IF	640	1.57054	0.2087
IF does not Granger Cause KOPEN		0.90852	0.4036
IR does not Granger Cause IF	640	0.98565	0.3738
IF does not Granger Cause IR		0.38948	0.6776
CEI does not Granger Cause IF	640	1.93754	0.1449
IF does not Granger Cause CEI		0.47107	0.6246
PPG does not Granger Cause REM	640	1.95786	0.1420
REM does not Granger Cause PPG		2.55747	0.0783
KOPEN does not Granger Cause REM	640	6.62313	0.0014
REM does not Granger Cause KOPEN		0.16861	0.8449
IR does not Granger Cause REM	640	1.60980	0.2007
REM does not Granger Cause IR		0.13169	0.8766
CEI does not Granger Cause REM	640	0.30568	0.7367
REM does not Granger Cause CEI		0.62370	0.5363
KOPEN does not Granger Cause PPG	640	0.56633	0.5679
PPG does not Granger Cause KOPEN		0.74476	0.4753
IR does not Granger Cause PPG	640	0.05982	0.9419
PPG does not Granger Cause IR		0.29467	0.7449
CEI does not Granger Cause PPG	640	6.60728	0.0014
PPG does not Granger Cause CEI		1.01406	0.3633

المحتويات

- المقدمة العامة.....أ
- الفصل الأول : التحويلات المالية للمهاجرين .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- تمهيد.....8
- المبحث الأول: التحويلات المالية للمهاجرين 9
- المطلب الأول: مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين وأنواعها 9
- 1_ مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين: 9
- 2_أنواع التحويلات المالية للمهاجرين: 10
- المطلب الثاني: قياس وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين 13
- المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين. 16
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....22
- المطلب الأول: وصف الدراسات السابقة.....22
- المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة 66
- المطلب الثالث: فروقات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....71
- المبحث الثالث: محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين 75
- المطلب الأول: المحددات الفردية لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين:.....75
- المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والمؤسسية الكلية لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين 83
- خلاصة: 90

- الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- تمهيد: 92
- المبحث الأول: مسار التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية 93
- المطلب الأول: تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في العالم وأهميتها بالنسبة للدول النامية 93
- المطلب الثاني: تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية 98
- المطلب الثالث: التحويلات المالية للمهاجرين في ظل الأزمات العالمية. 102
- المبحث الثاني: تقييم واقع التحويلات المالية للمهاجرين بالجزائر 107
- المطلب الأول: تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وخصائصها 108
- المطلب الثاني: قنوات إرسال التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين. 121
- المطلب الثالث: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في الجزائر 124
- المبحث الثالث: العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والمؤشرات الاقتصادية 126
- المطلب الأول: التحويلات المالية و النمو الاقتصادي 126
- المطلب الثاني: علاقة التحويلات المالية للمهاجرين بالدخل 128
- المطلب الثالث: العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين واحتياطي النقد الأجنبي والاستثمار والاستهلاك الكلي: 128
- العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والاستثمار والاستهلاك الكليين: 129
- المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف والنظام البنكي بالتحويلات المالية للمهاجرين 130
- خلاصة الفصل **132**

- الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية للفترة : 1990–2023 133
- المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة 135
- المطلب الأول:. مصادر بيانات الدراسة، واختيار المتغيرات: 135
- المطلب الثاني :اختيار المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة 136
- المبحث الثاني مفاهيم أساسية حول بيانال البانل ؛Panal data 137
- المطلب الأول: الإطار النظري لنماذج البانل..... 137
- المبحث الثالث: النمذجة القياسية لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النامية لفترة : 1990–2023 160
- المطلب الأول : المنهجية المسنخدمة لبيانات الدراسة 160
- المطلب الثاني : توصيف بيانات الدراسة..... 161
- المطلب الثاني : الدراسة القياسية : 163
- خلاصة الفصل: 185
- خاتمة عامة 186
- المراجع.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.